

الإماراتُ العربيَّةُ المتَّحدةُ
الحاكم الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

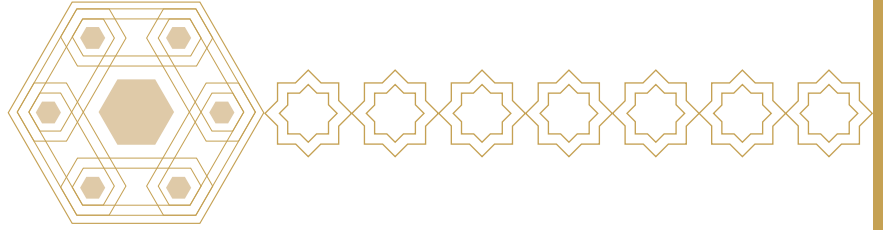
الطبعة الأولى

١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

الرقم الدولي

ISBN 978-9948-440-42-0

الإمارات العربية المتحدة
الحكيم الشيخ
عنه



د. محمد بن مسعود بن حم



مقدمة

نحن في عالم يشهد اليوم المزيد من المفاهيم والمصطلحات والشعارات حتى تداخلت في دلالاتها وأبعادها غير أن الأصدق تعبيراً والأكثر تجسيدا لمفرداتها، وتعدد مجالاتها، مؤشرات ميادين استحقاقاتها مما يجعل القياس ساطعاً للمعاني والمضامين معاً.

وحين نتأمل القارات وكياناتها على اختلاف نظمها وفلسفاتها، ونستقرئ مسارات تاريخها وحاضرها، تبرز الإمارات العربية المتحدة، أحد أكثر التجارب التنموية تكاملاً وشموعاً، وتزداد الصورة إشراقاً حين يتأمل المرء امتدادها الزمني! مما يعطي «للسباق مع الزمن» استحقاقه ومبتغى غايته ومقصده.

ولنتأمل أيضاً زمنين: عام ١٩٧١ حين تأسست دولة الإمارات العربية المتحدة وما كانت عليه آنذاك من حرمان للمرتكزات الأساسية، وما هي فيه اليوم من نهوض حضاري يثير إعجاب العالم، وما تحفل به من خطى متسارعة تواكب أحدث مستجداته.. مسيرة تحكي محطاتها عظيمة إنجازاتها وحكمة قاداتها.

وما هذا الكتاب إلا لمحات عن الحكم الرشيد الذي جعل الإمارات علامة مضيئة، وأكسبها مكانة مرموقة في خارطة الدولية.. مكانة انتزعتها بالعزيمة والإرادة الصلبة والتصميم على اللحاق بركب التقدم والازدهار وعلى الصعد كافة.

إن رؤية متبصرة متفحصة يهديها العقل ويوضحها فهم صادق لما تحفل به الإمارات، تجعل كل



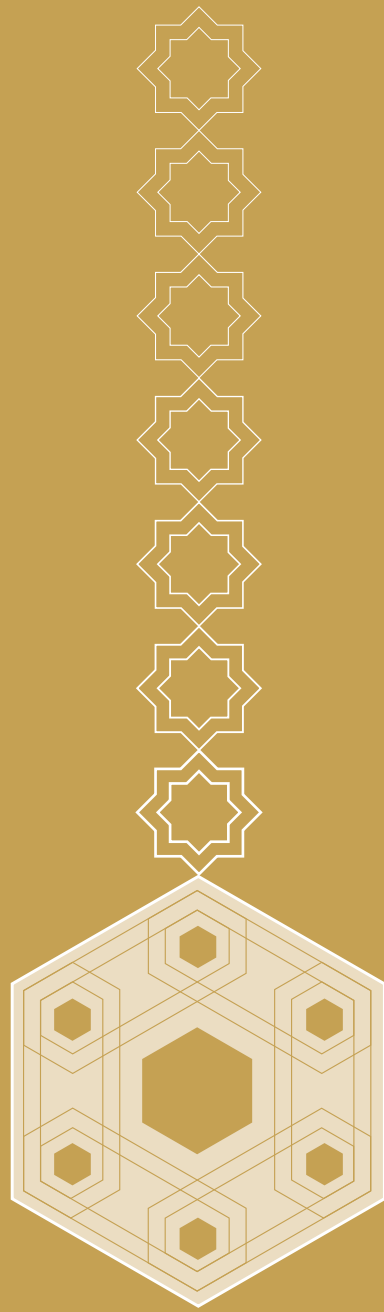


إنسان أمام إنجازات شامخة شاخصة في كل مفردة من مفردات البناء السليم للمجتمع والدولة معاً. وإن المصطلح الأممي «الحكم الرشيد» الذي ظهر لأول مرة كمبدأ تدعو إليه الأمم المتحدة من خلال برنامجها الإنمائي، والذي جرى اعتماده في سبتمبر عام ٢٠٠٠، من مقاييسه أن تكون السلطة خادمة للناس، وتضع مطالبهم نصب عينيها في كل موقف أو خطوة تخطوها، وتوفر كل مستلزمات النهوض من خلال الأداء الجيد لتنفيذ البرامج التي خطت لإنجازها، إنها الممارسة السليمة لتحقيق التنمية طويلة الأمد ولأجيال متعددة.

وتبقى المسيرة الطافرة لدولة الإمارات العربية المتحدة أنموذجاً يُحتذى به تخطيطاً وإنجازاً واختزالاً للزمن.

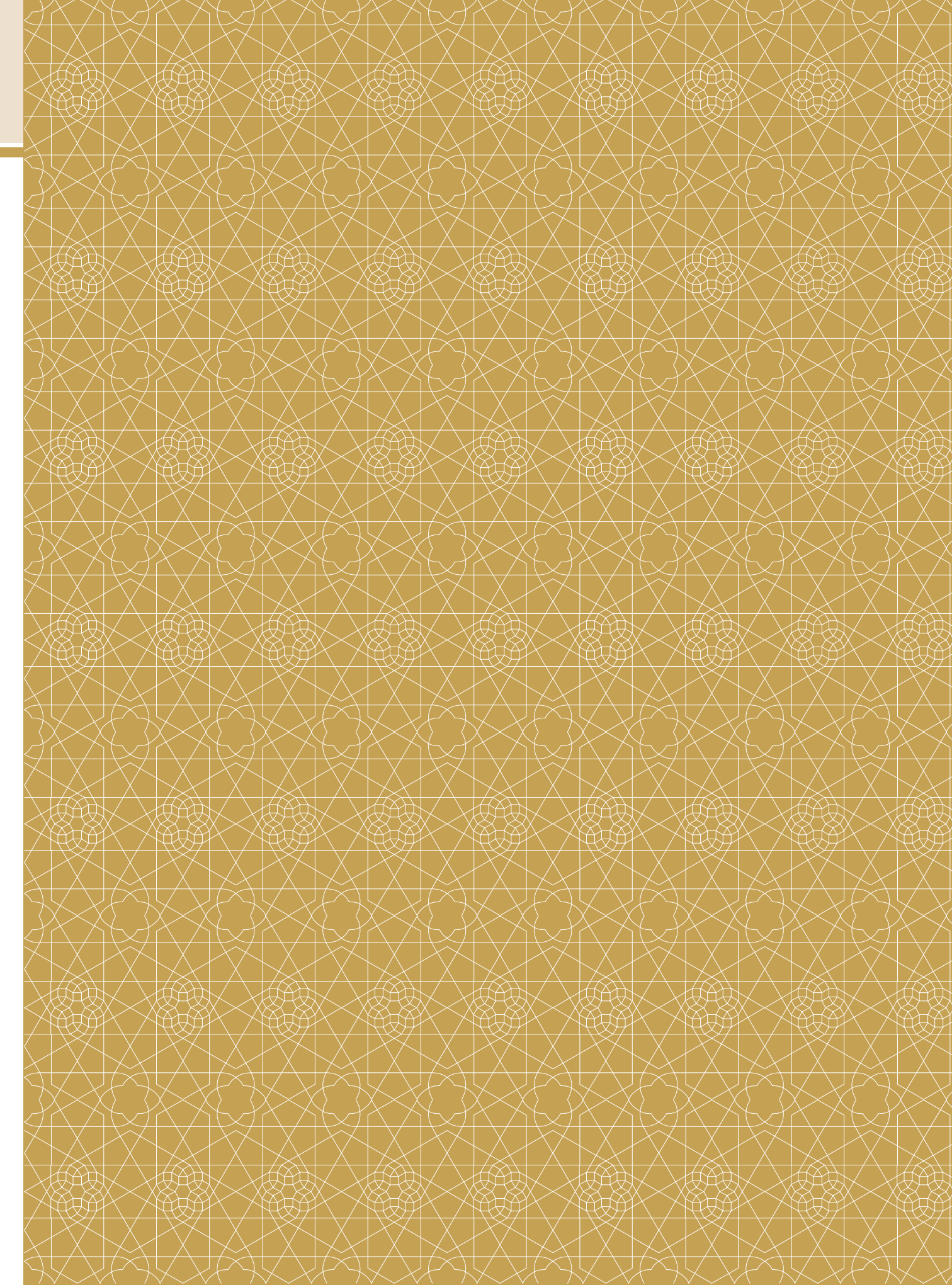






الفصل الأول

البدايات





البدائيات

إن الأمم لا ترتقي إلا بنزيف العقول، والسباق مع الزمن، والاستخدام الأمثل للقدرات والطاقات، ومواجهة التحديات مهما تعددت بالعزم والإقدام، والإرادة الصلبة، والفكر الخلاق، وبهذه المرتكزات، تحققت في دولة الإمارات العربية المتحدة، الصورة العصرية، والنهضة المستديمة المواكبة لمتغيرات العصر في التجديد والتحديث والتطلع للمستقبل.

في الأسطورة العربية القديمة، أن طائر العنقاء كلما تعرض للنار المحرقة، خرج من جمرها ورمادها أقوى جناحاً، وأقدر على العلو والتسامي، والإمارات في فترات التاريخ المتعاقبة، تعطي لهذه الأسطورة دلالة وعمقاً. لقد وضع التاريخ على أرض الإمارات بصماته الحية وسماته الزاهية فكانت قلباً نابضاً بالحياة.

كانت الأزمنة الصعبة متخمة بالتحديات والتعقيدات، إلا أن الثابت: أن جذوة الحياة في أهلها لم تنطفئ، وآفاق نظرهم لم تتبدل، ومثلهم لم تندفن.

ومن لا يحب صعود الجبال
يعش أبد الدهر بين الحفر
ومن لم يعانقه شوق الحياة
تبخر في جوها واندر

تنفست الرمال في الصحراء.. تأسست دولة الإمارات العربية المتحدة: طاقة نرجس.. ولسان تاريخ.. ونبعاً ذهبياً لنهضة تنفع الإنسان.

وأصبح من ألزم الأمور لكل باحث مدقق أن يتابع الصورة شهراً بشهر حتى يضمن العرض الصادق لمظاهر التغيير.. كانت البداية قوية في عملية تشييد بناء الدولة.. سرعة فائقة.. تغييرات جذرية في سنوات قليلة، ومشكلات لا تُعد تواجه دولة ناشئة، تنتظر الحلول ولكن ليس من بينها جميعاً ما يستعصي على الحل طالما استمرت «إرادة» التقدم التي لا حد لها يمكن أن تحققه من معجزات. بيئة قاسية لا ترحم.. ولكن السكان من أولي العزم، فما وهنوا ولا استكانوا... بلاد قفراء إلا من إيمان أهلها، ومارد البترول كان متخفياً متعنتاً تحت الرمال والأمواج.

لم تكن هناك مستشفيات أو مدارس باستثناء الكتّاب، وكان معظم الناس لا يجيدون القراءة أو الكتابة، وكانت نسبة الأمية حوالي ثمانية وتسعين بالمئة، ولم تكن هناك مرافق طبية تذكر فلم يفتح أول مستشفى في أبوظبي إلا في العام ١٩٦٧.



إن من يتأمل صورة الإمارات في ماضيها القريب، وما شهدته في أعقاب تأسيس الدولة، يذهل أمام التغير الجذري والكلي الذي تسابق مع الزمن بخطى سريعة قائمة على إرادة قوية، وفكر ثاقب، وإدراك عميق لأسس التخطيط الدقيق والسليم، واعتماد أكثرها حداثة في بناء الدولة ومؤسساتها، وإعطاء أركانها الاجتماعية والاقتصادية ما تستحقه من برامج نهضوية تتوافق ومتغيرات العصر، وتستند في تفاصيلها إلى مقومات التاريخ والتراث وبالصورة التي تعمق قيم المجتمع وتزيدها تأثيراً وفاعلية.

شخصية فذة صنعت تاريخاً جديداً، المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان «طيب الله ثراه»، رؤية ثاقبة، وفكر خصيب، وعزم وإرادة وحكمة، هكذا شخصيته منذ نشأته، يقول الرحالة البريطاني ويلفرد ثيسجر في كتابه «الرمال العربية»، إنه في أبريل ١٩٤٨، التقى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، في المويجعي، القرية التي كان يعيش فيها الشيخ زايد، وكتب قائلاً: كان رجلاً قوي البنية جداً، يبلغ من العمر حوالي ثلاثين عاماً، وجهه ينم عن الذكاء، وعيناه ثاقبتان يقظتان، شخص هادئ قادر، ذو عزيمة، كنت أتطلع إلى اللقاء به، فلقد كان يتمتع بشهرة واسعة بين البدو الذين أحبوه لأسلوبه السهل وغير الرسمي في معاملته لهم، ومودته، واحترموا قوة شخصيته وفطنته.. وشهرته في عدالته.

وكان المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان «طيب الله ثراه» قد أصبح حاكماً لمدينة العين عام ١٩٤٦، وقد أحس منذ بداية توليه المسؤولية بقسوة ما يواجهه المواطنون هناك من ظروف صعبة، وكانت ندرة المال والماء هي العقبة الرئيسة أمامه، ولكن النفوس الكبيرة لا تعرف اليأس، وهذا ما فعله المغفور له الشيخ زايد، فكّر في خطة للخروج من عنق الزجاجة الخانق الذي يعيش فيه أبناء العين، وقرر أن يفجر الماء في قلب الصحراء.

ولنتأمل تحديات أخرى كبيرة، حيث ذكرت هيئة اليونسكو في نشرتها لعام ١٩٥٨ الآتي: «وطريقة التعليم بدائية ومتعثرة بسبب فقر المنطقة وقلة مواردها، لهذا لم تكن نسبة المتعلمين فيها تزيد على ١٪».

كان هناك إجماع من الأهالي عن تعليم أطفالهم في المدارس لحاجتهم إليهم في أعمالهم، فقرر المغفور له الشيخ زايد منح رواتب تتراوح من ٣ إلى ٥ دنانير، لكل طالب وطالبة تتعلم في المدرسة مع تقديم وجبة غداء يومية، وأربعة أطقم ملابس سنوياً بالمجان، وأخذت الخطة تُؤتي ثمارها تدريجياً، فالتعليم هو أحد أقصر السبل وأهم الأعمدة لرفع أمة تسير على طريق الازدهار، وبدون التعليم يذبل المجتمع ويموت.



ونستقرئ التاريخ.. السادس من أغسطس ١٩٦٦، إنه منعطف تاريخي في حياة الشعب الإماراتي إذ سبقته ظروف قاسية ألفت بظفوطها النفسية على الآباء والأجداد، أرض صفراء لا تقبل الحياة عليها للأخضر، وبحر يموج يزمجر مرة فيلتهم أعزاء، ويجود مرة أخرى بما يسد الرمق ويلبي الحاجة في أضيق نطاق، شتات ممزق، فقرر المغفور له الشيخ زايد أن الحدود يجب أن تختفي، والحواجز النفسية يجب أن تتلاشى، فالجغرافيا لا يمكن أن تهزم العواطف، وعلامات الحدود لا يمكن أن تقهر الأحاسيس فكانت دولة الإمارات العربية المتحدة أروع الإنجازات.. معجزة فوق رمال الصحراء.

وقديماً قالوا: طيب العود لا تفوح رائحته إلا باشتعال النار بجواره.. كذلك دولة الإمارات، لا يمكنك إدراك مدى روعة حاضرها إلا بمعرفة قسوة ماضيها.

وصف آرشي لامب - الوكيل السياسي في أبوظبي بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٦٨ - المغفور له الشيخ زايد قائلاً: ذكي وصبور ومنطقي في مناقشاته، ويعلم ما يريد فعله... لديه فهم يليق برجل دولة لمبادئ الحكم الأساسية، وقد لاحظ سي. جيه. تريديويل (الذي خلف آرشي لامب في منصب الوكيل السياسي البريطاني المعتمد عام ١٩٦٨) في أواخر عام ١٩٦٩ أنه لم يكن أمراً غريباً أو غير معتاد أن يظل الحاكم ساهراً حتى الثالثة

صباحاً «يتحدث إلى زائر أجنبي، أو مدير المالية، أو غيره من مسؤوليه المرهقين من العمل، أو ربما يتسامر مع زوار من البدو عن صقور الصيد، أو آبار المياه»؛ ولذلك فلا غرابة في وصفه للشيخ زايد بأنه «رجل الشعب الذي يقف بصورة طبيعية مع أكثر الناس تواضعاً وكأنه في بيته». ولعل هذه أفضل صفة لائقة بحاكم أثبت أنه قائد حقيقي لشعبه. كان زايد يسعى إلى بناء مجتمع جديد مبني على الرخاء والعدالة والكرامة، وهدفه الرئيس هو سعادة بلده وشعبه، وكان يرنو إلى تأسيس «دولة رفاهية حديثة».

ويعود الفضل الأكبر في النقلة التي حدثت في الإمارات إلى الشيخ زايد، الذي تمكن من استنباط صيغة سياسية حيوية، حيث وازن في تأسيس دولة الاتحاد بين الأصول التاريخية والتراثية، والنظريات الدستورية الحديثة، في جوهرها دولة خيرة حقاً، وظلت أمانى الناس ورغباتهم محل اهتمام السلطة العليا على الدوام، وتجذرت في النظام السياسي للإمارات العربية المتحدة. وطورت - في ضوء تجربتها التاريخية والسياسية - نموذجها الخاص في الحكم للشعب ومن الشعب؛ لذا لم يكن من الغريب أن يصف تريديويل في تقريره الموجز سكان الإمارات بـ«الأسر السعيدة»، ويمكن فهم جوهر «ديمقراطية الصحراء» من القول المأثور للشيخ زايد: «الديمقراطية في الإمارات العربية المتحدة ليست شعارات. وليست مجرد نصوص



في الدستور، إنها واقع عملي، سواء على مستوى السلطة العليا للبلاد، أو على المستوى الشعبي».

وكانت لقاءات زايد بالشعب «مبدأً أساسياً في الحكم، وديمقراطية الحكم»، ونبعت من إيمانه بأن «نجاح أي حاكم في رأيه يتوقف على عوامل كثيرة، أولها إيمانه بالشورى وديمقراطية الحكم».

وكتبت جريدة التايمز اللندنية عن المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ما نصه «إنه الرجل الذي استطاع أن يجعل من أبوظبي فلوريدا الشرق الأدنى».

وبكلمات طموحة واثقة لخص المغفور له الشيخ زايد فلسفة دولة الإمارات العربية المتحدة وسياستها وأهدافها، ورسم خطوط انطلاقها من البداوة إلى الحداثة مع حفاظها على الأصالة.. يقول سموه: «إنني لا أرغب في نقل البدو إلى المدنية بل سوف أنقل المدنية إلى البدو»، «ومن المهم أن نعتز بالماضي إذا أردنا أن ننجح في مواجهة الغد».

لقد كتب رونالد كودراي في مقدمة كتابه: «وجوه من الإمارات»، الذي صدر لأول مرة في عام ٢٠٠١، والذي يعد سجلاً تاريخياً مهماً بعدسته للإمارات في منتصف القرن الماضي، والذي بدأ يعمل على إصداره بعد ٤٠ عاماً من ذلك التاريخ حتى

وفاته في عام ٢٠٠٠، وكان قد جاء للعمل في الإمارات أواخر الأربعينيات، كتب قائلًا: يترك التاريخ في غياب صور أو رسومات ذات مصداقية كافية، مجالاً كبيراً لخيال قارئه، مما قد يؤدي إلى تضليله إذا اكتفى بقراءة الكلمات فقط، لأن ذلك قد يشكل في العقل مفاهيم خاطئة عن الناس أو الأحداث أو الأماكن. ولا توجد مرآة أفضل من وجوه الناس، لتجسيد صورة مجتمع ما. وهذا هو في الواقع محور كتابي، لأن صور الناس التي كان لي شرف التقاطها قبل نصف قرن، في المناطق التي أصبحت في ما بعد دولة الإمارات العربية المتحدة، تعكس حالة المجتمع الذي كان جزءاً منه.. كيف كنت ستتخيل شكل الناس الذين عاشوا في مناطق وظروف يمثل هذه القسوة والحرمان آنذاك، فيما لو لم تتوافر لك أية صور لهم؟ فلو كنت قد اعتمدت حصراً على الكلمة المكتوبة لتشكيل صورة في عقلك عن أولئك الناس، فهل كانت تلك الصور الذهنية يا ترى ستشبه الصور المدرجة في هذا الكتاب؟ وإذا جاءت إجابتك بالنفي، فسوف تغمرني سعادة كبيرة لشعوري بأنني قد سددت فجوة صغيرة في التاريخ المبكر للإمارات، وأمل أن تنجح بعض صور هذه المجموعة، في جعل أبناء الجيل الجديد يقدرّون الصفات الحقيقية وعظمة أسلافهم، الذين تطلّ التعابير المتفهمة من وجوههم والابتسامة من أعينهم، على الرغم من شظف معيشتهم، فلقد كانوا أناساً غير عاديين، وأهدافاً رائعة للتصوير جسديتها من خلال عدسة



الكاميرا، وإذا تكون لدى القارئ انطباع مفاده أن كلماتي هي مجرد كلمات صادرة عن رجل أجنبي ينسج قصصاً رومانسية عن أحوال شعب ما، فلا يسعني سوى أن أنقل ما قاله زعيم بارز لهذا الشعب، ففي سياق استرجاع أيام الذكريات أيام الحرمان والجفاف والفقر وأحياناً الجوع، كان هذا الزعيم يحث الذين يصفون إليه على التعلم من معاناة وصبر أسلافهم الذين تغلبوا على شظف الحياة، بقوله: «من يجهل ماضيه، لن يفهم حاضره، ولن يستعد لمواجهة المستقبل».

يقول كودراي: «لقد صدرت هذه الكلمات عن زعيم ذي أصول قبلية نبيلة، فهم حقيقة المعاناة التي عاشها شعبه في الأيام الخوالي، وعمل بشكل دؤوب على نقله من تلك المرحلة الصعبة إلى مرحلة الازدهار والتطور في عصرنا الحالي، إنه سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان قائد مسيرة النهضة الشاملة».

إن الثاني من ديسمبر عام ١٩٧١، يعد تعبيراً عن خزين تاريخي حفيظ بالأحداث والوقائع والمعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم كان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة تجربة رائدة في بناء الدولة الحديثة، وتصحيحاً لوضع شاذ، وتقويماً للخريطة السياسية بكل ما شهدته من مظاهر التقطيع والتمزيق، وخلال مدة زمنية قياسية، استطاعت أن تكون أنموذجاً يُحتذى به، ناطقاً بالشواهد والمرتكزات على الصعد كافة.

يقول ويلفرد ثيسجر، وقد قام بين عامي ١٩٤٥، و ١٩٥٠، برحلات في الربع الخالي وما حوله، الصحراء التي تبلغ مساحتها نصف مليون ميل مربع، وتشكل واحدة من أقسى صحاري العالم، إنه عاد إلى المنطقة وزار الإمارات عام ١٩٧٧، فوجد أن التغييرات التي حدثت في فترة عقد من الزمن، ضخمة كتلك التي حدثت في بريطانيا بين أوائل العصور الوسطى والوقت الحالي.

لقد كان عند المغفور له الشيخ زايد «طيب الله ثراه» رغبة ملحة في الاستفادة من الحضارة الحديثة في تطوير وطنه، وبناء نهضة تواكب ما أبدعه إنسان العصر الحديث في شتى مظاهر الحياة التي تتلاءم مع البيئة، وتحقق معيشة أفضل لأبناء الوطن، وقد أعانته رؤيته البعيدة على استيعاب آثار الحضارة، ونقل أجمل ما فيها إلى بلاده، وهذا هو سر رحلاته التي قام بها إلى كثير من بلدان العالم للوقوف على تجارب الآخرين، حتى قبل أن يتولى حكم إمارة أبوظبي. «كان زايد وهو حاكم للمنطقة الشرقية يسافر إلى الخارج بهدف الانفتاح على العالم، ومعرفة ما يجري فيه، ويحاول بإمكانيات محدودة تنفيذ ما شاهده في الدول المتحضرة في منطقتة المحدودة، وقد ساعده السفر المبكر إلى الخارج على تحقيق الكثير من الأحلام».

إن المعاصرة في فكر الشيخ زايد «طيب الله ثراه» تعني أن تعيش الأمة روح العصر، وتحقق التقدم والازدهار في شتى



مناحي الحياة وتتفاعل مع نتاج العقل البشري، وتسهم في إنجازاته بما يوفر حياة الرخاء والرفاهية لأفرادها، ويدفعهم إلى الإفادة من ثرواتهم الطبيعية التي منحهم الله إياها في بناء مصدر دائم للثروة، يتمثل في عقل الإنسان وتفجير طاقات الإبداع فيه، وذلك ما أكده في قوله:

«كانت غايتنا الأساسية توفير الحياة الأفضل لجميع المواطنين في الإمارات العربية المتحدة، وتوطيد دعائم دولتنا الناهضة، وتحقيق تقدمها وازدهارها في مختلف الميادين، وتوفير الأمن والطمأنينة في ربوع البلاد، مع توجيه الاهتمام إلى بناء المواطن الصالح باعتباره القيمة الحقيقية لهذا البلد، والرصيد المدخر لحاضره ومستقبله».

من ناحية أخرى، فإن الجمع بين الأصالة والمعاصرة أمر يحتاج إلى الحكمة، إذ من الضروري إيجاد توازن بينهما، بحيث لا يطفئ الجانب المادي الذي أفرزته الحضارة الحديثة على الجانب الروحي والقيمي حتى لا تذوب شخصية الأمة وتنطمس معالمها، ولا تطفئ المغالاة بالعادات والتقاليد والإرث الحضاري فتغدو جموداً يعوق حركة التقدم والأخذ بأسباب النهضة. هذا التوازن يمثل ظاهرة فريدة في فكر المغفور له الشيخ زايد،

إذ يرى بنظرته الشاملة أن الإنجاز العملي المادي بدون مثل عليا وقيم إنسانية روحية، ليس سوى جسم أو كيان ميت لا معنى لوجوده، وأن المثل العليا بدون إنجاز عملي مادي يحققها ويجسدها ليست سوى أضغاث أحلام، قد تكون جميلة وبراقة وعذبة، لكنها لا تخرج عن نطاق الأوهام، والمزج بين المثل العليا والإنجازات العملية ليس سوى حل للمعادلة الصعبة للجمع بين الثوابت والمتغيرات، بين الأصالة والمعاصرة.

لقد شغل موضوع الانتماء للجذور، فكر المغفور له الشيخ زايد، فلقد كان أمام مشروع تنموي يقضي استحضر الخبرات والفلسفات الغربية، لكنه كان واعياً تماماً لأن يكون انتقائياً فيما يأخذ، وبما يتناسب مع طبيعة إنسان الإمارات، وثقافته، وقيمه الدينية والاجتماعية، إن التغيير وبناء الحضارة الحديثة لا يلغي أبداً في فكر المغفور له جذور هذا الإنسان وماضيه (إنه يعني الفهم العميق لطبيعة المجتمع بما يتميز به من خصوصية حضارية، تميزه عن المجتمعات الأخرى)، إنه الإدراك العميق لشخصية مواطنيه، ونفسياتهم، وعاداتهم وتقاليدهم وقيمهم، إنه يريد للتغيير أن لا يصدم أحداً، بل يريده انسياقاً مرناً متلائماً مع ما لدى الناس من مفاهيم وأبعاد مختلفة. أراد لإنسان الإمارات أن يتابع تجذره في أرضه، فهذا الإنسان لم يهجرها أيام العوز، لذلك يجب أن لا تكون فكرة توفير الرفاهية له على حساب هذا التجذر.



لقد أدرك المغفور له الشيخ زايد طبيعة البدوي، ولا بد أن يوفر له أسباب التمسك بالأرض، ليس كلاماً بل عملاً وجهداً ومالاً ينفعه من أجل تحقيق هذه الفكرة. ولأن المغفور له ابن هذا الوطن، وهو القريب من أبناء شعبه يجالسهم، ويعرف مشكلاتهم ومعاناتهم، وطموحاتهم، وبماذا يفكرون، وإلى أين يطمحون، رأى أن تشييد القرى في دولة الإمارات يجب أن ينحو منحى يختلف عما هو عليه في بلدان أخرى، لقد أراد للقروي والبدوي أن يمارس حياته التي تعودها في مستوى أرفع، ودخل يغبنيه وينسيه سنوات القحط والفقر الماضية.

لقد كانت جذور المغفور له هي المحرك والدافع لكل عمل يعمل به منذ توليه قيادة الدولة، ها هو يعزو فكرة قيام الاتحاد إلى خلفيته الفكرية التي حددها بقوله: «إن إيماننا بالاتحاد ينبع من تراثنا العربي الإسلامي، فقد وحد الإسلام العرب وجمع شملهم، وصنع منهم قوة واحدة، أمة واحدة كانت خير أمة أخرجت للناس فاستطاعت أن تهدي الأمم إلى أكمل الشرائع وأسمى القيم وأقوم الطرق لسعادة البشرية».

ويُعد الانفتاح الواعي على المجتمعات المتقدمة ركيزة مهمة في نهج المغفور له الشيخ زايد التنموي ويتجسد من خلالها فكره النهضوي الذي يؤكد أن الانفتاح على الحضارات الأخرى يجب أن يكون حذراً ومرتكزاً على الجوانب المفيدة، «فنحن

عندما نأخذ بالمنتجات التكنولوجية فإننا لا نأخذ معها سلوكيات مخترعها أو سلوكيات من يديرها».

لقد كان حرص الشيخ زايد «طيب الله ثراه»، على إقامة نهضة حديثة تنبع من وعي مستنير بخصوصية رسالة الإسلام التي أرادها الله مصدر إشعاع وهداية، واستتفان لطاقت المسلمين لعمارة الكون، واستكشاف أسرارهِ وصولاً إلى حقيقة مبدعهِ، ولنتأمل قوله تعالى: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾، ويقول في حديث له إلى صحيفة لوموند الفرنسية: «إنني أتساءل هل الإسلام ضد العمران والتقدم العلمي؟ وهل هو ضد الازدهار والرفاهية ورفع مستوى معيشة المجتمع؟ بالطبع لا، بل على العكس من ذلك تماماً.. إذ إن المبادئ الإسلامية هي التي تطالب بكل هذا وتحث على تحقيقه». ويقول رداً على سؤال للكاتب البريطاني كلود موريس:

«قبل كل شيء أريد أن أشير إلى عدم وجود أي شيء إطلاقاً في الإسلام يتناقض مع الحاجة إلى التقدم المادي ووسائل التعليم والتجارة الحديثة».

وجدير بالذكر أن كلود موريس، قد قام بتأليف كتاب بعنوان: «صقر الصحراء.. قصة حياة الشيخ زايد».



لقد كان الشيخ زايد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يستمد من روح الإسلام عزمه على مواجهة الصعاب التي تعترض طريق التقدم والنهضة، وينطلق في تحدياته للطبيعة القاسية من فهم عميق لأسرار القرآن، مما جعله يتحدى آراء الخبراء الذين نصحوه بعدم إضاعة الجهد والمال لنشر الخضرة في صحراء قاحلة لا تقبل ماء ولا تثبت كلاً، وفسر نجاحه في هذا التحدي بقوله: وكان إيماننا بالله عز وجل وبقدرته، وبالتفكير العميق في قوله جلت قدرته ﴿يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ ما أمدنا بالعزم والصبر، والمحاولة للتغلب على الصحراء القاحلة، وجعلها أرضاً طيبة معطاءة، تعمُّ بالخير والازدهار والإثمار. وانطلاقاً من حق الإنسانية عليه، وإسهاماً مخلصاً منه في استنقاذ العالم مما تردى فيه من أخطاء، وتخليص الشعوب مما تنن تحتها من صنوف المعاناة، كانت مواقفه الجليلة في مساعدتهم والوقوف معهم في الأزمات والمحن، وهي مواقف لا تعد ولا تحصى، وما ذلك إلا وفاءً لمسؤولياته تجاه المجتمع الإنساني لإدراكه أن شعب الإمارات ودولة الإمارات عليها مسؤولية تمليها العقيدة التي تقوم على الفضيلة، ويحل فيها التعاون بدل التناحر، والإخاء مكان الصراع والحروب، لتعمَّ العالم حياة يتنفس فيها الإنسان: الحرية، والمساواة، والإخاء، والعزة والكرامة.

وتتجلى أهم الركائز التي قام عليها مجتمع الإمارات في مقولته رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «إن دور الإسلام يبرز واضحاً في مجتمع يشعر بانتمائه إلى الأصالة العربية، إذ يتكون منها نبراس يُضيء

المسار ويحدد سماتها ومعالمها في تقرير مبدأ الأخوة بين الناس جميعاً، ونبذ جميع أشكال التعصب والتمييز بين الأمم والشعوب، وبناء المجتمعات والدول على أساس الالتزام الكامل بالمبادئ الإنسانية المثلى والأخلاق الفاضلة».

إن الإنسان في البناء الفكري للشيخ زايد، هو الثروة الحقيقية لدولة الإمارات ف جاء التخطيط التنموي علمياً مدروساً يسعى للارتقاء بهذا الإنسان في مجالات الحياة المختلفة إذ عليه يتوقف مستقبل البلاد، وها هو ذا يؤكد مرة تلو الأخرى على:

«أن بناء الإنسان في المرحلة المقبلة ضرورة وطنية وقومية تسبق بناء المصانع والمنشآت لأنه بدون الإنسان الصالح لا يمكن تحقيق الازدهار والخير في هذا البلد، ولأننا نود أن نبني جيلاً صاعداً نفخر به ويكون قادراً على تحمل أعباء المسؤولية في المستقبل».

هكذا كانت البداية فالفكر التنموي للمغفور له يهدف أول ما يهدف إلى بناء الإنسان بصفته الثروة الدائمة للدولة، فيه يتم بناء قطاعات الدولة الحديثة، لذلك اتجه هذا الفكر نحو إرساء دعائم التنمية الاجتماعية التي انطلقت من الصفر إلى إنجازات عظيمة خلال فترة زمنية قصيرة وقد أطلقها المغفور له صريحة إذ قال: «يا أبناء الإمارات العربية المتحدة إن الأوطان لا تبني بالتمنيات، والأمال لا تتحقق بالأحلام».



لقد أدرك الشيخ زايد ببصيرته الثاقبة بأن العامل الاقتصادي، وعلى الرغم من أهميته، يأتي تابعاً للقوى البشرية في عملية التنمية، فالأساس هو تنمية الإنسان من خلال الموارد الاقتصادية وهي نظرة اقتصادية متقدمة تهدف إلى تحقيق التنمية المستمرة من خلال الاستثمار في الإنسان. فالتنمية تنجح من خلال إدارة الإنسان السليمة لرأس المال والموارد الطبيعية الأخرى، ومن هنا جاء تأكيد المغفور له على أن: «الإنسان هو الركيزة الأولى التي أوليناها اهتمامنا باعتباره الدعامة الأساسية لبناء مجتمع صالح»، وقد أكد في أكثر من موقع هذه الفكرة التنموية الشاملة وعبر عن ذلك بقوله: «إن عليكم في وزارة البترول والصناعة مهام كبيرة، عليكم بالدراسة المستمرة وإعداد البحوث وبحث الواجبات، ويجب أن تدرسوا كل شيء، وما الذي يقام اليوم وما الذي يقام غداً أو بعد غد، إن هدفنا تحقيق السعادة والرفاهية للجميع ولهذا يجب أن يعرف كل إنسان مسؤوليته والواجب الملقى عليه».

والإنسان في فكر الشيخ زايد «طيب الله ثراه» ليس فقط هو الذي يخطط للتنمية أو من هو في موقع المسؤولية، وإنما مجموعة من الأفراد يعملون في ظل مؤسسات مختلفة هدفها الارتقاء والنماء بالدولة.

«إن عملية التنمية والبناء والتطوير لا تعتمد على من هم في مواقع المسؤولية فقط، بل تحتاج إلى تضافر كل الجهود، جهود كل مواطن على أرض هذه الدولة، العامل، والموظف، والطالب، والجندي، ورجل الشرطة، ورجل الإعلام».

إن أهمية المجتمع تتركز في الإنسان الذي يُضفي القيم على الحياة المادية، ولو أننا أبعدنا الإنسان عن أعظم الإنجازات ستبقى هذه الإنجازات جامدة غير ذات معنى فالحياة والتقدم تنطلق من الإنسان وحده «الإنسان هو أساس أي عملية حضارية، فاهتمامنا بالإنسان ضروري لأنه محور كل تقدم حقيقي مستمر، مهما أقمنا من مبان ومنشآت ومدارس ومستشفيات، ومهما مددنا من جسور وأقمنا من زينات، فإن ذلك كله يظل كياناً مادياً لا روح فيه وغير قادر على الاستمرار، إن روح كل ذلك الإنسان، الإنسان القادر بفكره، القادر بفنه وإمكانياته على صيانة كل هذه المنشآت والتقدم بها والنمو معها».

وحين نستقرئ البدايات، نرى أن إرساء دعائم الدولة الحديثة، وتنفيذ المشروعات التنموية الضخمة خلال العقد الأول من عمر دولة الإمارات، لم يكن ناتجاً عن مشروع خطة تنموية، بل جاءت التنمية شاملة وعميقة بتوجيهات مباشرة من



المغفور له الشيخ زايد «ويعلم الله كيف كنت أسهر بنفسي على كل عمل نريد إنجازه في دولة الإمارات». الإنسان هو أداة التنمية وهدفها في آن واحد، وما خطط التنمية والمشروعات التنموية إلا وسيلة تهدف إلى الغاية الأساسية المتمثلة في الرفاه الاجتماعي «إن غايتنا الأساسية، هي توفير الحياة الكريمة للمواطنين، باعتبارهم الثروة الحقيقية لحاضر هذا الوطن ومستقبله».

ورث الشيخ زايد بتوليته السلطة عبئاً كبيراً نشأ وتراكم نتيجة لمعطيات اجتماعية واقتصادية وسياسية قاسية، فالأرض صحراوية في جلّها، وخيراتها كامنة في المجهول، وشعب الإمارات مشتت في إمارات سيع، والتعليم لم ينتشر إلا بحدود ضيقة جداً، وإن وجد فبشكله البدائي التقليدي ولا يمكن لمخرجاته أن تفي بمتطلبات نهضة البلاد.

أما عيش الناس وحياتهم، فهم بدو رحل في الغالب الأعم، ويعيش على السواحل أناس يعتمدون على ما يوجد به البحر بصعوبة بالغة محفوفة بالمخاطر، وثمة ثروة رعوية لا تفي باحتياجات الناس، وبيوت الشعر منثورة هنا وهناك، وما كان يسمى بالحواضر فبيوت الناس فيها غير صالحة لحياة رغيدة.

أمام هذا الواقع المتردي، ومع تباشير الثروة النفطية كان لابد من عمل معجزة، وبدأت رحلة المائة الميل، فبعد أن قام بدور بارز وجهد كبير على المستوى السياسي بتوحيد

الشعب الواحد المتناثر تحت علم دولة ناشئة، أضحت التنمية شغله الشاغل في شتى مجالات الحياة، ولقد أدرك رَحِمَهُ اللهُ بفكره الثاقب، وإخلاصه لأُمته ووطنه وأبناء شعبه، متطلبات عملية التنمية الشاملة المتكاملة في جميع أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي، والتي هي ضرورات تقتضيها متطلبات التغيير.

فالتنمية تعني كل عمل إنساني «هادف ومنظم، سواء كان ذلك على مستوى الذات أو الأفراد أو الجماعات وهي في الأساس بناء للقدرة الذاتية في استخدام الطاقة الإنسانية بقصد زيادة إنتاجية الفرد والجماعة في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من مستوى أدنى إلى مستوى أعلى نسبياً، وعلى امتداد فترة زمنية معقولة».

ولنتأمل الفكر الوجداني للشيخ زايد الذي كان إدراك سموه لفكرة أن أبوظبي يمكن أن تكون قوة موحدة للإمارات الأخرى هي في حكم المؤكد عنده، وقد سبقت توليه الحكم في أبوظبي بفترة طويلة، بل إن العديد من القرارات التي اتخذها بعد توليه مقاليد الحكم كانت ترجمة عملية لأقوال صدرت عنه قبل عام ١٩٦٦. لقد تبلورت أفكاره وخططه، ونضجت خلال الفترة التي صقلت تجربته عندما كان ممثلاً للحاكم في العين، وهي الفترة التي رفدت إنجازاته حين أصبح حاكماً لأبوظبي، بقدر ملحوظ من الثقة والتصميم على بلوغ الهدف المنشود.



وتأسيساً على ذلك، رسم المغفور له الشيخ زايد صورة
وكيان الاتحاد في عقله وقلبه بريشة وقلم المؤمن الصادق
بضرورة إعادة بعث وحدة الأمة العربية، وإعادة توحيد المجزأ
من الوطن العربي الكبير، مستفيداً من تجاوب إخوانه حكام
الإمارات معه ومع أفكاره الوحدوية، ومن الروح المفعمة
بالوحدوية المتفاعلة في صفوف جماهير منطقة الخليج العربي،
التي كانت تحلم بالوحدة أو الاتحاد كطريق لوحدة عربية أشمل،
وفي ذلك يقول سموه رَحِمَهُ اللهُ :

«الاتحاد أمنيتي، وأسمى أهدافي لشعب
الإمارات العربية».

وكذلك لتأمل نهج الشورى عند المغفور له الشيخ زايد..
لقد ترعرع سموه على القيم والمبادئ الإسلامية الحنيفة،
وتبلورت شخصيته الفذة حين كان ممثلاً للحاكم في مدينة
العين، فتبواً بسرعة فائقة مكانة في قلوب أبناء قومه الذين
راحوا يحملونه على أكف محبتهم وولائهم إلى سدة الزعامة.
وهذا ما لاحظته المؤلف البريطاني النقيب أنتوني شيبرد في
كتابه (مغامرة في الجزيرة العربية) حين قال: «إن زايد رجل
يحظى بإعجاب وولاء البدو الذين يعيشون في الصحراء، وهو
بلا شك أقوى شخصية في الإمارات المتصالحة، لقد كان
واحداً من العظماء القلة الذين التقيت بهم». ويتطابق في

وصفه مع وصف المؤلف البريطاني العقيد بوستيد في كتابه
ريح الصباح:

«إن زايد رجل مرموق يحيطه البدو
بالاحترام والاهتمام، إنه لطيف الكلام دائماً
مع الجميع، سخي جداً بماله».

ومنذ اللحظة الأولى لتوليّه منصب ممثل الحاكم في مدينة
العين، بدأ الشيخ زايد تطبيق مبدأ التشاور مع أبناء شعبه، ومن
يدرس مقومات الشورى التي انتهجها القائد الخالد سيدرك
كامل فلسفة الشورى التي انتهجها زايد الخير في فلسفة بناء
الدولة والمجتمع معاً.

وفي السادس من أغسطس عام ١٩٦٦، منذ اللحظة الأولى
لتوليّه مقاليد الحكم في أبوظبي، دأب على إرساء قواعد الإدارة
الحكومية وتنظيمها على أسس عصرية، وكان يدرك أن عليه في
الفترة بعد عام ١٩٦٦ أن يبني مجتمعاً جديداً للأجيال القادمة
وليس لسنوات محدودة مقبلة. ومنذ السادس من أغسطس ١٩٦٦،
وفي موقع المسؤولية حدد رَحِمَهُ اللهُ نظرته إلى حقيقة المشاركة
الشعبية، فبادر إلى تكوين مجلس التخطيط في إمارة أبوظبي.
وقد يظن الكثيرون ولأول وهلة أن هذا المجلس شيء فريد في
حياة إمارة أبوظبي، ولكن الأمر ليس كذلك، فقد سار المغفور له
الشيخ زايد على تقاليد الآباء والأجداد، حيث اعتاد حكام أبوظبي



أن يجمعوا حولهم شيوخ القبائل وأصحاب المعرفة والدراية على شكل مجلس أو هيئة يستشيرونهم في الأمور المهمة.

ولذا فإن الشيخ زايد ما إن تسلم مقاليد الحكم، حتى اعتمد المشورة وتبادل الرأي في ما يخص قضايا الناس والوطن، فأنشأ مجلس التخطيط الذي أشرنا إليه الذي جمع فيه أصحاب الخبرة ليناقشهم في آرائهم، وليستمع إلى ما يذهبون إليه من أفكار لتلبية حاجات الناس، وتقديم أفضل الخدمات لهم، تحقيقاً لحلمه الكبير في قيام دولة عصرية لها خصوصيتها الثقافية والروحية، تعزز بتراثها، وتتقبل بكل رحابة صدر ما جاءت به عقول البشر في مجالات المعرفة والتكنولوجيا دون أن يؤثر ذلك على الهوية والانتماء والثقافة.

فالشورى من أهم ما ترسخ في عقل وقلب المغفور له، وهو نهج ارتضاه في الحكم، وأسلوب طبقه في إدارة البلاد.

إن نهج الشورى الذي سار عليه الشيخ زايد في إدارة شؤون البلاد وطبقه في حياته سواء في علاقاته مع القبائل والتشاور معهم أو أثناء حكمه لمدينة العين لم يكن جديداً عليه حين أصبح حاكماً لأبوظبي فقد بادر إلى تكوين أول مجلس استشاري لإمارة أبوظبي في الأول من شهر يوليو ١٩٧١، وهذا المجلس من وجهة نظر المغفور له الشيخ زايد جاء حسب قوله: «ليعين الحاكم على أداء مهامه». وكأنه «طيب الله ثراه»، أراد بذلك أن

يضرب المثل في كيفية اشتراك مواطنيه في إدارة شؤون بلادهم
مثلما فعل الأسلاف.

وقد نصّ المرسوم الأميري رقم (٣٢) لسنة ١٩٧١ على أن
يتألف المجلس الاستشاري الوطني على النحو الآتي:

- ١ - السيد / عبد الله بن أحمد بن محمد الظاهري
- ٢ - السيد / خادم بن محمد الرميثي
- ٣ - السيد / محمد بن زهرة الخيلي
- ٤ - السيد / محمد بن بطي القبيسي
- ٥ - السيد / سلطان بن مطر الحلامي
- ٦ - الشيخ / بطي بن حامد القبيسي
- ٧ - الشيخ / محمد بن مرشد الحميري
- ٨ - السيد / أحمد بن محمد بن خليفة السويدي
- ٩ - السيد / محمد بن عبد الله القمزي
- ١٠ - السيد / محمد بن صالح بن عزيز المنذري
- ١١ - السيد / راشد بن خادم بن حليمان الشعري
- ١٢ - السيد / أحمد بن محمد بن بندوق القمزي
- ١٣ - السيد / أحمد بن خلفان بن جبارة المري
- ١٤ - الشيخ / سلطان بن سرور الظاهري
- ١٥ - السيد / أحمد بن سلطان بن غنوم الهاملي
- ١٦ - السيد / محمد بن جابر بن راشد الهاملي



- ١٧ - السيد / مانع بن عبد الله المهيري
- ١٨ - السيد / جبارة بن حسن بن جبارة المري
- ١٩ - السيد / مطر بن حاضر المهيري
- ٢٠ - السيد / محمد بن الفندي المزروعي
- ٢١ - الشيخ / سالم بن مسلم بن حم العامري
- ٢٢ - السيد / غانم بن هميلة المرزوعي
- ٢٣ - السيد / عبد الله بن أحمد بن خلف
- ٢٤ - السيد / عبد الله بن سلطان بن راشد الرميثي
- ٢٥ - السيد / محمد بن عبد الله الصايغ
- ٢٦ - السيد / حاجي بن عبد الله حسين
- ٢٧ - السيد / فلاح بن جابر الحبابي
- ٢٨ - الشيخ / سالم بن ركاض العامري
- ٢٩ - السيد / سعيد بن عبد الرحمن الناصري
- ٣٠ - السيد / راشد بن عبد الله النيادي
- ٣١ - السيد / خليفة بن سعيد بن هويدن القتبي
- ٣٢ - السيد / سيف بن معضد المشغوني
- ٣٣ - السيد / سيف بن سعيد السبوسي
- ٣٤ - السيد / نصيب بن أحمد الحميري
- ٣٥ - الشيخ / سعيد بن مبارك الرحمي
- ٣٦ - السيد / أحمد بن محمد المسعود المحيربي
- ٣٧ - السيد / أحمد بن حاضر المريخي

- ٣٨ - السيد / أحمد بن محمد آل فهيم
- ٣٩ - الشيخ / ناصر بن سعيد بن سويد المنصوري
- ٤٠ - السيد / علي بن عبد الله الزعابي
- ٤١ - السيد / حسن بن رحمة الزعابي
- ٤٢ - السيد / صقر بن حمدان الفلاحي
- ٤٣ - الشيخ / سلطان بن قران المنذري
- ٤٤ - السيد / فرج بن علي بن حمودة الظاهري
- ٤٥ - السيد / محمد بن عبد الله بن بروك
- ٤٦ - السيد / هامل بن خادم الغيث
- ٤٧ - السيد / راشد بن عويضة
- ٤٨ - الشيخ / زيتون بن محمد بن زيتون الشعري
- ٤٩ - السيد / محمد بن مكتوم الشريفي
- ٥٠ - السيد / سعيد بن عيسى الخييلي

وقد نصّ قانون إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لإمارة أبوظبي في مادته الثانية على أن يكون عدد أعضاء المجلس بما لا يزيد على الخمسين عضواً، يمثلون الإمارة في مختلف الجوانب، وهم ممن اكتسبوا الفكر، وتجمعت لديهم تجارب الحياة. ووضح رَحِمَهُ اللهُ لَهُم وظيفة المؤسسة بلا لبس أو غموض، وبيّن لأعضاء المجلس أبعاد مسؤولياتهم كممثلين وشركاء في الحكم بقوله: «إن واجب أعضاء المجلس الاستشاري الوطني



لإمارة أبوظبي هو المشاركة في بناء البلاد، وإرساء قواعد الحكم على أسس سليمة، تؤمن لشعبنا الحياة الحرة».

لقد أراد الشيخ زايد بتشكيل المجلس الاستشاري الوطني لإمارة أبوظبي أن يربط بين شورى الآباء والأجداد التي تعلمها عنهم إراثاً قبل ولادة مؤسسات الدولة العصرية، وإدارة الحكم المعاصرة، واختار أعضاء المجلس الاستشاري الوطني لإمارة أبوظبي بطريقة ذكية بحيث يمثل أعضاء هذا المجلس جميع شرائح المواطنين على اختلاف مشاربهم وأعمارهم وثقافتهم، ولكي يقوم هؤلاء الأعضاء بمهامهم على أكمل وجه شكلاً ومضموناً لا شكلاً فقط، أعطاهم الحصانة الكاملة بقوة وحماية القانون، وأفهمهم أنهم شركاء في الحكم والمسؤولية، وقال لهم: «نحن بالشورى نعيد ماضي أسلافنا مع الحاضر، لقد أجمعنا الرأي على أن تتحملوا معنا مسؤولية الحكم، إن مبدأ الشورى الذي استمر في هذا البلد مئات السنين سوف يظل باقياً أبد الدهر».

وفي عام ١٩٧١، بعد اتفاق الإمارات، على قيام اتحاد يجمع بينها، اقتضت الظروف إعداد دستور يكون منظماً لأوضاعها الجديدة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لمدة مؤقتة ولفترة انتقالية، تكون مدتها خمس سنوات، يعاد بعدها تقييم الدستور، وإعداد دستور جديد، في ضوء معطيات التجربة، إيجابياتها

وسلبياتها. ولاشك أن هذه الاعتبارات، هي التي أوحى بتسمية ذلك الدستور وقتئذٍ بالدستور المؤقت.

وفي الثامن عشر من يوليو عام ١٩٧١، وفي مدينة دبي، تم التوقيع على الدستور المؤقت لدولة الإمارات العربية المتحدة من جميع حكام الإمارات الأعضاء في دولة الاتحاد، فيما عدا إمارة رأس الخيمة التي انضمت بعد ذلك بوثيقة مستقلة، في ١٠/٢/١٩٧٢.

وقد نصّت المادة الأولى من الدستور المؤقت على أن الإمارات العربية المتحدة، دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة. كما نصّت المادة الأخيرة من الدستور (١٥٢) على أن يعمل به من التاريخ الذي يحدد بإعلان يصدره الحكام الموقعون على هذا الدستور.

وفي الثاني من ديسمبر ١٩٧١، وفي دبي كذلك، صدر إعلان من حكام الإمارات بالعمل بأحكام الدستور المؤقت للإمارات العربية المتحدة، اعتباراً من صدور هذا الإعلان (١٩٧١/١٢/٢).

إن إصدار دستور يكون مؤقتاً في ظروف تلك الحقبة السياسية عام ١٩٧١، كان أمراً متسماً بالحكمة. ذلك أن قيام الاتحاد بين الإمارات، كان تجربة وليدة، تحوطها كل القلوب الوطنية المؤمنة وتتمنى نجاحها، خاصة بعد فشل تجارب عربية



أخرى سابقة. كذلك كان إصدار دستور لتنظيم شؤون الدولة الاتحادية الجديدة، تطوراً بالغ الأهمية في التاريخ السياسي الحديث للمنطقة، وككل تطور جديد، كان ينبغي الأخذ به بخطى معتدلة، ومراحل متدرجة، حتى تنفسح الفرصة لتأمين نجاحه، وكان لهذه الاعتبارات كلها تأثير كبير على سياسة المرونة والحذر، التي رسمت بها كل التنظيمات التي وردت في الدستور المؤقت.

لقد أقر الدستور المؤقت لدولة الإمارات العربية المتحدة، الحقوق والحريات المتوارثة كمبدأ المساواة، ومبدأ الحرية الشخصية كحرية الرأي وحرية التنقل وحق الأمن وحرمة المسكن والحرية الدينية وحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات وحرية العمل، وإلى جانب الحقوق والحريات المتوارثة كفل الدستور الحقوق والحريات الاجتماعية بتقرير مبدأ العدالة الاجتماعية الذي يوجب على الدولة رعاية الأسرة والطفولة والأمومة والقُصّر والعاجزين عن رعاية أنفسهم بسبب المرض أو العجز أو الشيخوخة أو البطالة الإجبارية، كما قرر الدستور كفالة الدولة الرعاية الصحية للمواطنين والحق في التعليم، علاوة على تنظيم العلاقة بين العامل ورب العمل، وكفالة التعاون بين النشاط الاقتصادي العام والنشاط الخاص بالعمل على حماية كل من المال العام والمال الخاص.

وبذلك يكون الدستور قد سلك بالنسبة لحقوق الأفراد وحرّياتهم مسلكاً تقدّميّاً يجري أحدث الأساليب الدستورية التي تعمل على احترام الحرية الفردية والتزام الدولة بتوفير حقوق الأفراد الاجتماعية.

إن هذا الدستور هو أول دستور يصدر لدولة الإمارات، وأول دستور يصدر مدوناً في الإمارات الأعضاء جميعها، فنظم الحكم فيها تقوم على قواعد دستورية عرفية، أي الدستور العرفي، إلى أن قام الاتحاد بينها، ففرض بذاته إصدار وثيقة مكتوبة، تعلن عن قيام الاتحاد، وتنظم أسسه، ومبادئ الحكم في ظله.

كما أن إصدار الدستور مدوناً، كان حدثاً هاماً في تاريخ الإمارات، إذ إن التدوين بطبيعته يعبر في جوهره عن الأخذ بالنظم الدستورية المعاصرة، ثم هو يساعد على تنمية الوعي السياسي بين المواطنين.

وقد فرضت الاعتبارات التي أشرنا إليها، أن يكون الدستور مرحلياً وانتقالياً، وأن تكون أحكامه مؤقتة، تفي بالغرض منها في عبور مرحلة من مراحل التطور السياسي الدستوري في البلاد، وتهيئة الشعب، خلال فترة الانتقال، لممارسة الحكم الاتحادي خلال السنوات المقبلة على أسس سليمة، تتماشى مع واقع الإمارات دعائمه خلال فترة الانتقال.



وفي ذلك تقول مقدمة الدستور «ورغبة كذلك في إرساء قواعد الحكم الاتحادي خلال السنوات المقبلة على أسس سليمة، تتمشى مع واقع الإمارات وإمكانياتها في الوقت الحاضر، وتطلق يد الاتحاد بما يمكنه من تحقيق أهدافه، وتصون الكيان الذاتي لأعضائه، بما لا يتعارض وتلك الأهداف، وتعد شعب الاتحاد في الوقت ذاته للحياة الدستورية الحرة الكريمة، مع السير به قدماً نحو حكم ديمقراطي نيابي متكامل الأركان، في مجتمع عربي إسلامي متحرر من الخوف والقلق.. ومن أجل ذلك كله، وإلى أن يتم إعداد الدستور الدائم للاتحاد، نعلن أمام الخالق القدير، وأمام الناس أجمعين، موافقتنا على هذا الدستور المؤقت المذيل بتوقيعنا، ليطبق أثناء الفترة الانتقالية المشار إليها فيه».

وقد نصَّ البند الأول من المادة (١٤٤) من الدستور على أنه، «مع مراعاة أحكام الفقرات التالية، تسري أحكام هذا الدستور خلال فترة انتقالية مدتها خمس سنوات ميلادية، تبدأ من تاريخ سريانه وفقاً لأحكام المادة (١٥٢)، وقد نصّت هذه المادة الأخيرة على أن «يُعمل بهذا الدستور اعتباراً من التاريخ الذي يحدد بإعلان يصدره الحكام الموقعون على هذا الدستور».

وتنفيذاً لذلك، صدر إعلان من حكام الإمارات الأعضاء في الاتحاد، بالعمل بأحكام الدستور المؤقت للإمارات العربية المتحدة، اعتباراً من تاريخ صدور ذلك الإعلان في الثاني من

ديسمبر سنة ١٩٧١، وبذلك كله تحددت فترة العمل بالدستور المؤقت بخمس سنوات تبدأ من ١٩٧١/١٢/٢.

ولقد كان طبيعياً أن تتجلى السمات العربية والإسلامية في دستور الإمارات، وتبدو ملامحها بارزة فيه، فقد كان إنشاء جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥، تعبيراً عن اتحاد هذه الدول ودفاعاً عن مصالحها في توحيد الصف والكلمة والعمل، ثم الحركات التحريرية التي هبّت على الصعيد العربي في دوله من المحيط إلى الخليج، تجاهد كل منها في انتزاع استقلالها من مخالب الاستعمار وأسنانه الضارية، وتبادر غداة الحصول على استقلالها سعياً إلى الجامعة العربية، لتأخذ مكانها بين أخواتها من الدول العربية المستقلة، وتحمل نصيبها في العمل العربي والمسؤولية المشتركة، كل ذلك مع صحوة شعوب العرب، والنداءات التي انطلقت في كل مكان إحياءً للقومية العربية، ونفضاً للغبار السياسي الذي أهاله عليها الاستعمار واسترداد الشعوب إيمانها وعقيدتها بأن الشعب العربي في كل مكان هو جزء من الأمة العربية، وأن دوله جزء من الوطن العربي الكبير تربطه به أوثق الروابط من وحدة الدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك، كل أولئك تردد صداه في دساتير الدول العربية، التي حرصت على إبراز كيانها وطابعها العربي، فضلاً عن طابعها الإسلامي.



لهذا كان طبيعياً أن ينطلق دستور الإمارات من ضمير عربي، ليعبر عن مشاعر الوجدان العربي ومعتقداته، وقد تجلّى أول تعبير عن ذلك في اسم الدولة التي سميت بدولة الإمارات العربية المتحدة، تمسكاً بأصلها العربي ونسبتها إليه.

ثم توالت نصوص الدستور تفصّل قسّمات الوجه العربي لدولة الإمارات، وتكسوه بطابع عربي خالص، فبعد أن نصّت المادة الأولى من الدستور على أن الإمارات العربية المتحدة دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة، وعددت الإمارات التي تتألف منها، أجازت لأي قطر عربي مستقل أن ينضم إلى الاتحاد، ولا شك أن قصر الانضمام على الأقطار العربية، يستهدف الحفاظ على الوجه العربي لدولة الإمارات.

كذلك نصّت المادة السادسة من الدستور على أن الاتحاد جزء من الوطن العربي الكبير، تربطه به روابط الدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك، وبهذا لم يكتف الدستور بإبراز ارتباط دولة الإمارات بالوطن العربي الكبير، واعتبارها جزءاً لا يتجزأ منه، بل حرص على إظهار عناصر هذه الرابطة ومقوماتها الأساسية في الدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك.

كما نصّت الفقرة الثانية من المادة السادسة على أن شعب الاتحاد شعب واحد، وهو جزء من الأمة العربية، وهكذا يرتبط الاتحاد دولة وشعباً بالوطن العربي، والأمة العربية.

وكان لابد لهذا الارتباط القومي العربي، أن يوجه سياسة الاتحاد إلى التضامن العربي للخير والصالح المشترك، ولهذا عني الدستور بالنص في المادة ١٢، على أن تستهدف سياسة الاتحاد الخارجية نصره القضايا والمصالح العربية والإسلامية.

وإذا كان ما تقدم يبرز قسماً الوجه العربي لدولة الإمارات، فإنه لا يحجب طابعها الإسلامي الذي حرص الدستور على بيانه وتأكيد، فقد نصّت المادة السابعة من الدستور على أن الإسلام هو الدين الرسمي للإمارات، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع فيه، واللغة الرسمية هي اللغة العربية، وهكذا دولة الإمارات، قومية في عروبتها، إسلامية في عقيدتها وشرائعها، تبني اتحادها متعاونة مع أخواتها من الأقطار العربية، داخل الوطن العربي الكبير، ونصّت المادة (٣٢) على أن «حرية القيام بشعائر الدين طبقاً للعادات المرعية مصونة، على ألاّ يخل ذلك بالنظام العام أو ينافي الآداب العامة»، كذلك كفلت المادة (٢٥) عدم التمييز بين أصحاب العقائد المختلفة، إذ نصّت على أن «جميع الأفراد لدى القانون سواء، ولا تمييز بين مواطني الاتحاد بسبب الأصل أو الموطن أو العقيدة الدينية أو المركز الاجتماعي».

أما من ناحية نشاط الدولة، فقد نصّت المادة (٢٤) من الدستور على أن «الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية،



وقوامه التعاون الصادق بين النشاط العام والنشاط الخاص، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية، وزيادة الإنتاج، ورفع مستوى المعيشة، وتحقيق الرخاء للمواطنين في حدود القانون» وفي ضوء ذلك، يكون الدستور قد أقر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فالاقتصاد يقوم وفقاً للنص المتقدم، على العدالة الاجتماعية، وهو ما يقتضي بطبيعة الحال، تدخل الدولة لتحقيق هذه العدالة، وكفالتها، ومنع استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، ومن ناحية أخرى فإن النشاط الاقتصادي ليس نشاطاً خالصاً للأفراد أو وفقاً عليهم، يمارسونه وحدهم وفق أهوائهم، دون تدخل من الدولة، بل تساهم فيه الدولة بنشاطها بجانب النشاط الخاص، وعلى أساس التعاون بينهما لخدمة الأهداف الاقتصادية، أما هذه الأهداف الاقتصادية، فلا يحددها الأفراد بإرادتهم، أو يملكون توجيهها نحو الغايات التي تتفق ومصالحهم الخاصة، وإنما حددها الدستور في غايات معينة، لتكون قيوداً على ممارسة النشاط ذاته وإطاراً يدور بداخله هذا النشاط. هذه الغايات هي تحقيق التنمية الاقتصادية، وزيادة الإنتاج، ورفع مستوى المعيشة، وتحقيق الرخاء للمواطنين، وبذلك كله على النحو الذي ينظمه القانون.

كذلك نصّ الدستور في المادة (٢٠) على أن «يقدر المجتمع العمل كركن أساسي من أركان تقدمه، ويعمل على توفيره للمواطنين وتأهيلهم له، ويهيئ الظروف الملائمة لذلك، بما

يضعه من تشريعات تصون حقوق العمال ومصالح أرباب العمل، على ضوء التشريعات العمالية العالمية المتطورة»، وذلك بقصد توفير فرص العمل والتأهيل المهني، وإرساء روابط العمل على أساس من العدالة، بدون إكراه أو استغلال.

وأما من ناحية الملكية الفردية، فقد نصّت المادة (٢١)، على أن «الملكية الخاصة مصونة، ويبين القانون القيود التي ترد عليها...»، وبذلك يكون الدستور قد احتفظ بالملكية الفردية، بل وفرض احترامها، ومع ذلك فقد ناط القانون تنظيم هذه الملكية، في خدمة الفرد والمجتمع.

وفي ما يخص الحقوق الاجتماعية، فإن الدستور كفل كثيراً من هذه الحقوق، منها ما نصّت عليه المادة (١٦) من أن «يشمل المجتمع برعايته الطفولة والأمومة، ويحمي القُصّر وغيرهم من الأشخاص العاجزين عن رعاية أنفسهم لسبب من الأسباب، كالمرض أو العجز أو الشيخوخة أو البطالة الإجبارية، ويتولى مساعدتهم وتأهيلهم لصالحهم وصالح المجتمع، وتنظم قوانين المساعدات العامة والتأمينات الاجتماعية هذه الأمور». كذلك ما نصّت عليه المادة (١٧) من أن «التعليم عامل أساسي لتقدم المجتمع، وهو إلزامي في مرحلته الابتدائية، ومجاني في كل مراحله داخل الاتحاد، ويضع القانون الخطط اللازمة لنشر التعليم وتعميمه بدرجاته المختلفة، والقضاء على الأمية». وما



نصّت عليه المادة (١٩) من أن «يكفل المجتمع للمواطنين الرعاية الصحية، ووسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة ويشجع على إنشاء المستشفيات والمستوصفات ودور العلاج العامة والخاصة». وبهذا يكون الدستور قد كفل الحقوق الاجتماعية، بالإضافة إلى الحقوق والحريات الطبيعية.

مما تقدم، فإن دستور الاتحاد اتخذ المذهب الاجتماعي الحديث أساساً في تحديد نشاط الدولة، فقد أقر الدستور تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي، وصان الملكيات الفردية، وكفل الحقوق الاجتماعية، وبذلك أقام التوازن بين السلطة والحرية، بما يحقق للمجتمع ولل فرد الأمن والرخاء.

وخصّص دستور الاتحاد الباب الثالث منه لـ «الحريات والحقوق والواجبات العامة». وجاء في المادة (٢٥) أن «جميع الأفراد لدى القانون سواء، ولا تمييز بين مواطني الاتحاد بسبب الأصل أو الموطن أو العقيدة الدينية أو المركز الاجتماعي».

وتعرّضت المواد من ٢٦ إلى ٣٤ للحريات العامة وأولها الحريات الشخصية، فقد نصّت المادة (٢٦) على أن «الحرية الشخصية مكفولة لجميع المواطنين، ولا يجوز القبض على أحد، أو تفتيشه أو حجزه أو حبسه إلا وفق أحكام القانون، ولا يُعرّض أي إنسان للتعذيب أو المعاملة الحاطة بالكرامة». ومن ضمانات الحرية الشخصية ما نصّت عليه المادة (٢٧) من أنه لا عقوبة

على ما تم من فعل أو ترك قبل صدور القانون الذي ينص عليها، وما نصّت عليه المادة (٢٨) من أن العقوبة شخصية، والمتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية وعادلة، وإيذاء المتهم جسمانياً أو معنوياً محظور.

كما كفل الدستور الحريات الأخرى، من ذلك ما نصّ عليه من أن حرية التنقل والإقامة مكفولة للمواطنين في حدود القانون (مادة ٢٩) وحرية الرأي، والتعبير عنه بالقول والكتابة وسائر وسائل التعبير، مكفولة في حدود القانون (مادة ٣٠) وحرية المراسلات البريدية والبرقية وغيرها من وسائل الاتصال، وسرّيتها مكفولتان وفقاً للقانون (مادة ٣١) وحرية القيام بشعائر الدين طبقاً للعادات المرعية مصونة، على ألاّ يخل ذلك بالنظام العام، أو ينافي الآداب العامة (مادة ٣٢) وحرية اختيار العمل أو المهنة أو الحرفة مكفولة في حدود القانون، ولا يجوز فرض عمل إجباري على أحد إلاّ في الأحوال الاستثنائية التي ينص عليها القانون، وبشرط التعويض عنه، ولا يجوز استعباد أي إنسان (مادة ٣٤).

وبخصوص الحقوق العامة، نصّ الدستور على أن باب الوظائف العامة مفتوح لجميع المواطنين (مادة ٣٥) وأن للمساكن حرمة، فلا يجوز دخولها بغير إذن أهلها إلاّ وفق أحكام القانون وفي الأحوال المحددة فيه (مادة ٣٦) وأنه يجوز إبعاد المواطنين



أو نفيهم من الاتحاد (مادة ٣٧) وأن تسليم المواطنين واللاجئين السياسيين محظور (مادة ٣٨) وأن المصادرة العامة للأموال محظورة (مادة ٣٩) وأن لكل إنسان أن يتقدم بالشكوى إلى الجهات المختصة (مادة ٤١).

أما عن الواجبات العامة، فقد نصّ الدستور على أن أداء الضرائب والتكاليف العامة المقررة قانوناً واجب على كل مواطن مادة (٤٢) وأن الدفاع عن الاتحاد فرض مقدس على كل مواطن (مادة ٤٣) وأن احترام الدستور والقوانين والأوامر الصادرة من السلطات العامة، واجب على جميع سكان الاتحاد (مادة ٤٤).

لقد كان قيام الاتحاد بين الإمارات العربية السبع، حدثاً هاماً وبارزاً في التاريخ السياسي لهذه المنطقة الواقعة في الطرف من مشرقنا العربي، وعلى خليجه، كذلك كان إعلان دستور للدولة الناشئة عن هذا الاتحاد، دولة الإمارات العربية المتحدة، إيذاناً بالتغيير، وبشيراً بالتطور العميق الذي سوف تشهده هذه المنطقة، في نظام حكمها السياسي.

ولهذا فإنه حال تشكيل الاتحاد وقيام الدولة بمؤسساتها بادر المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان إلى تشكيل المجلس الوطني الاتحادي كأحد أهم هذه السلطات التي حرص على تعزيزها وتمكينها من رفق مسيرة الاتحاد المباركة، لأن سموه ﷺ كان يرى في هذا المجلس الوطني تجسيدا للإرادة

الوطنية في البناء والتطور وفي إحداث النقلة النوعية والكمية المنشودة في دولة الإمارات في كافة المجالات.

ومن هنا، فقد كان للمغفور له رؤية عميقة لدور المجلس في تحديد معالم التطور، والمشاركة في صياغة مفرداتها جنباً إلى جنب مع السلطة التنفيذية، لأن بناء الوطن - كما كان يؤكد سموه - هو مسؤولية الجميع، أفراداً وجماعات، ولا بد من أن تتكاتف الجهود لتحقيق رفعة وازدهاره، ليقطف الجميع ثمار هذا التطور والرخاء، وكان سموه يدرك في داخله عظم المسؤولية الملقاة على أعضاء المجلس، والدور الحيوي الذي يمكن لهم أن يلعبوه في تعزيز مسيرة البناء والتطور على المستويين الداخلي والخارجي.

ووفقاً للمادة (٧٨) من الدستور المؤقت فإن رئيس الاتحاد يدعو المجلس الوطني الاتحادي، لعقد دورته العادية الأولى، في ظرف مدة لا تتجاوز ستين يوماً من تاريخ العمل بهذا الدستور، وتطبيقاً لذلك كان ينبغي دعوة المجلس لعقد أول اجتماع له قبل ١٩٧٢/١/٣٠.

وفي أواخر يناير ١٩٧٢، بدأ تحضير الإجراءات اللازمة لدعوة المجلس إلى الانعقاد، وكان ينبغي البدء بتشكيل المجلس بأن يتولى حاكم كل إمارة اختيار عدد من أعضاء المجلس، بقدر عدد المقاعد المخصصة لإمارته، وفعلاً صدرت قرارات الحكام باختيار أعضاء المجلس.



وكان أول تشكيل للمجلس على النحو الآتي:

من إمارة أبوظبي السادة:

- ١ - فرج بن علي بن حموده
- ٢ - راشد بن عويضة
- ٣ - رحمه محمد المسعود
- ٤ - محمد بن أحمد العتيبة
- ٥ - غانم بن حمدان
- ٦ - سلطان بن عبد الله بن غنوم
- ٧ - علي بن عبد الله الزعابي
- ٨ - محمد بن راشد المنصوري

من إمارة دبي السادة:

- ١ - ثاني بن عبد الله
- ٢ - هلال بن أحمد لوتاه
- ٣ - محمد عبد الله الموسى
- ٤ - أحمد محمد حريز
- ٥ - سعيد بن جمعه النابوده
- ٦ - محمد بن محمد بن مجرن
- ٧ - أحمد محمد البدور
- ٨ - فاضل بن أحمد المزروعى

من إمارة الشارقة السادة:

- ١ - أحمد بن اناصر بن أحمد
- ٢ - حمد عبد الله العويس
- ٣ - عيسى علي المزروع
- ٤ - محمد حمد المدفع
- ٥ - محمد عبيد الشامسي
- ٦ - خالد بن أحمد بن خادم

من إمارة رأس الخيمة السادة:

- ١ - سالم إبراهيم درويش
- ٢ - محمد حميد البسطي
- ٣ - أحمد سعيد غباش
- ٤ - يوسف بن عمران
- ٥ - محمد جاسم الخراز
- ٦ - أحمد عبد الله بن جمعه

من إمارة أم القيوين السادة:

- ١ - أحمد ناصر العصبيه
- ٢ - راشد سعيد بوقفيل
- ٣ - أحمد سلطان الجابر
- ٤ - حمد بن علي المعضد



من إمارة الفجيرة السادة:

- ١ - عبد الله سلطان السالمي
- ٢ - راشد محمد سيف
- ٣ - محمد سيف عبد الله
- ٤ - سعيد محمد الرقياني

من إمارة عجمان السادة:

- ١ - محمد بن رحمه العامري
- ٢ - حمد بن محمد أبو شهاب
- ٣ - عبد الله أمين
- ٤ - سلطان بن ماجد حسن

وبعد إتمام عملية التشكيل صدر مرسوم من رئيس الدولة بدعوة المجلس الوطني الاتحادي إلى الانعقاد في دوره العادي الأول من الفصل التشريعي الأول في يوم ١٢/٢/١٩٧٢.

وبجانب هذه الإجراءات الدستورية، كان هناك بعض الإجراءات التنفيذية التي كان ينبغي اتخاذها، فقد كان المجلس في ذلك الوقت كياناً دستورياً، ولكن بغير كيان فعلي، فليس له مقر، ولا ميزانية، ولا أمانة عامة تقوم على خدمته.

أما عن المقرر، فقد تم الاتفاق مع المجلس الاستشاري الوطني، الخاص بإمارة أبوظبي، على استخدام قاعة اجتماعاته الكائنة بالقصر القديم - قصر الحصن -، لاجتماعات المجلس الوطني الاتحادي.

كذلك أعد مشروع لميزانية المجلس، وعُرض على مجلس الوزراء، لإدراج إجمالي الاعتمادات المطلوبة للمجلس الوطني في ميزانية الدولة، التي كان يجري إعدادها في ذلك الوقت، قبل اجتماع المجلس الوطني.

وكان المرسوم الصادر بدعوة المجلس إلى الانعقاد قد حدد كما أشرنا، يوم ١٢/٢/١٩٧٢ موعداً لأول اجتماع يعقده المجلس في دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الأول.

ونظراً لأن قيام المجلس الوطني الاتحادي كان تجربة جديدة تعدُّ لأول مرة في تاريخ الإمارات وكذلك في دولة الاتحاد، فقد رؤي عقد أول اجتماع لأعضاء المجلس، للتعريف وانتخاب الرئيس وباقي أعضاء هيئة المكتب، وفعلاً عقد هذا الاجتماع في مساء اليوم الذي تحدد موعداً لانعقاد المجلس، وكان ذلك في مبنى الضيافة في مدينة أبوظبي، وأخذ الأعضاء يتوافدون في الزمان والمكان المحددين، واكتمل الشمل، وكانوا جميعاً يعرفون بعضهم بعضاً، فالإمارات مع تعددها تشكل مجتمعاً واحداً، يضم عائلات متعددة، متصاهرة



أو متعارفة، وكان البشُرُ يعلو الوجوه، والابتسامة تعبّر عن السعادة التي تغمر القلوب.

ومع كل مشاعر الفرحة التي شاعت في مكان الاجتماع، كنت تحس بمشاعر أخرى متدفقة، تكشف عنها العيون، وكلها تعكس الرغبة في تخطي اليوم، واستكشاف الغد، والتأهب للتجربة البرلمانية التي كانت ستشهد ميلادها بعد ساعات.

لقد كان يوم ١٣ فبراير ١٩٧٢، يوماً مشهوداً في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة، وفي تاريخ الإمارات عموماً، فقد تم لأول مرة، مراسم افتتاح أول دورة للمجلس الوطني الاتحادي، الذي كان يعتبر أسلوباً جديداً، ونظاماً من نظم الحكم الديمقراطي في دولة الاتحاد.

على أن ذلك لا يعني أن الديمقراطية لم تكن معروفة في الإمارات قبل قيام دولة الاتحاد، فالديمقراطية كانت معروفة في مضمونها من قبل قيام الاتحاد، وإن لم تكن معروفة في شكلها المعاصر، حتى استحدثها نظام الحكم في دولة الاتحاد.

فالديمقراطية في شكلها المعاصر تتمثل في مجلس نيابي، يضم أفراداً من الشعب، يمثل الشعب، ويشارك في الحكم، وهذا الشكل المعاصر للديمقراطية، لم تعرفه الإمارات، إلى أن شكّل المجلس الوطني الاتحادي بعد قيام دولة الاتحاد.

أما الديمقراطية في مضمونها، فإنها تتمثل في مبادئ الحرية والشورى، التي شرعها الإسلام منذ أربعة عشر قرناً، وهي عريقة في حضارتنا العربية، ومتأصلة في نفوس شعب الإمارات. وقد كان الشائع في مجتمع الإمارات أن تضم مجالس الحكام كبار القوم وأصحاب الرأي، لتبادل وجهات النظر والمشورة، في كل ما يهم الإمارة من أمور، أو يطرأ عليها من قضايا وأحداث.

إن الممارسة الديمقراطية في الإمارات قد بدأت برعاية الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان «طيب الله ثراه» الذي عبّر عن أصالة الديمقراطية في الإمارات بقوله:

«إن بعض الناس يظنون أن هذا المجتمع لم يعرف النظام الديمقراطي من قبل، وهذا خطأ لأن الآباء والأجداد عرفوا الشورى وآمنوا بها من قبلنا، لقد فعلوا ما فعله نحن الآن لكن بطريقتهم ومفاهيم عصرهم وسوف يظل مبدأ الشورى من أهم أسس حياتنا إلى الأبد وأنا أتطلع إلى المستقبل عندما يأتي الأبناء ويستمررون في تطبيق هذا المبدأ بما يتلاءم وحياتهم وعصرهم ونظمتهم».

ويصاح الشيخ زايد عدداً من الصحفيين الأجانب في لقاءه بهم في العاشر من شهر يونيو من عام ١٩٧٣ قائلاً:



«هناك من يدعي الأخذ بالنظام الديمقراطي، وهم يكتفون بمجرد الكلام.. إننا نرى تحقيق العدالة هو الطريق إلى الديمقراطية، وأي إنقاص من العدالة هو ضد الديمقراطية.. وطبعاً العدالة لن ترضي كل الناس ولكن ترضي الأغلبية».

إن الدارس للمواد الواردة في دستور الدولة، والمتعلقة بالمجلس الوطني الاتحادي سيجد أنها تعبر تعبيراً شفافاً ودقيقاً عن نهج الشورى الذي تعيشه دولة الاتحاد في فكر ومنهج القائد الخالد المغفور له الشيخ زايد طيب الله ثراه.

لقد كانت مراسم افتتاح المجلس مهيبة، تترجم أهمية هذا الحدث، فقد شهدها صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة، وصاحب السمو الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم نائب رئيس الدولة، وجميع أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد، وكثير من أولياء العهود والشيوخ، وسمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم رئيس مجلس الوزراء، وكبار المسؤولين، ورؤساء البعثات السياسية، العربية والأجنبية.

وكان حفلاً حافلاً، سادته روح البهجة والتفاؤل، واستهله رئيس الدولة بكلمة حيّ فيها أعضاء المجلس، وهنأهم على

افتتاح دورتهم الأولى، وتمنى لهم التوفيق والنجاح، في أداء رسالتهم نحو وطنهم ومواطنيهم، ثم أذن سموه بإلقاء خطاب الافتتاح.

ولقد لاحت صعوبة موضوعية، عند البدء في إعداد أول خطاب افتتاح لأول دورة للمجلس، ذلك أنه طبقاً لأحكام الدستور المؤقت، ينبغي أن يُلقى في جلسة الافتتاح، خطاب يتضمن بيان أحوال البلاد، وأهم الأحداث والشؤون العامة التي جرت خلال العام، وما تعتزم حكومة الاتحاد إجراؤه من مشروعات وإصلاحات خلال الدورة الجديدة.

وكانت أول حكومة اتحادية قد سُكِّلت في ١٩٧١/١٢/٩، أي قبل افتتاح المجلس بحوالي شهرين وهي فترة قصيرة، لم تكن لتسغفها بتحقيق أي خطوات عمل، أو برسم أي خطط عمل، وكان ذلك يشكل موقفاً صعباً فلم يكن بالوسع التعرض في خطاب الافتتاح لأحداث سابقة، أو استعراض خطط لاحقة، والحكومة لم تكن قد أنجزت شيئاً مذكوراً. ولم يكن قد استجد على الساحة الداخلية أو الخارجية، اللهم إلا انضمام إمارة رأس الخيمة، وانضمام الاتحاد إلى جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة، ثم تشكيل الحكومة الاتحادية وإصدار بعض القوانين ذات الصلة الخاصة مثل قانون علم الاتحاد، وقانون اختصاصات الوزارات وقانون خدمة الموظفين.



وأمام هذه الصعوبات، لم يكن بد من اختيار موضوع آخر مناسب يكون محوراً لخطاب الافتتاح، وكان أن أعد الخطاب مشيراً في البداية إلى الأحداث المتقدمة، ثم مرتكزاً بعد ذلك في جوهره على تأكيد العمل من أجل المبادئ والأهداف والدعامات والحقوق والحريات العامة التي كفلها الدستور المؤقت.

ففيما يتعلق بانضمام إمارة رأس الخيمة، جاء في الخطاب «تم بتوفيق من الله انضمام إمارة رأس الخيمة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث وافق المجلس الأعلى للاتحاد، بإجماع الآراء، بجلسته المنعقدة في اليوم الخامس والعشرين من ذي الحجة سنة ١٣٩١هـ الموافق العاشر من فبراير سنة ١٩٧٢م على هذا الانضمام، وذلك استجابة للأمني الوطنية، وللمشاركة في تحقيق أهداف الاتحاد وغاياته».

وفيما يتعلق بانضمام الدولة إلى جامعة الدول العربية وتشكيل أول حكومة اتحادية، جاء في الخطاب «إثر نفاذ الدستور وقيام دولة الاتحاد، فقد تم اعتراف دول العالم بها، وانضم الاتحاد إلى جامعة الدول العربية، حتى يشارك إخوته العرب الشوط العربي إلى غاياته، عن يقين بأن مصير شعبنا يرتبط بوحدة مصير الأمة العربية وانضم الاتحاد كذلك إلى الأمم المتحدة للمشاركة في أعمالها، إيماناً بالتعاون الدولي من أجل السلام العالمي والرخاء الإنساني».

«ولقد سُكِّت أول حكومة اتحادية، تم اختيار أعضائها من بين مواطني الاتحاد المشهود لهم بالكفاءة والإخلاص وإعمالاً لما نصّ عليه الدستور من تنظيم بعض المواضيع بقوانين اتحادية، فقد صدر قانون اتحادي بشأن الجريدة الرسمية، وقانون اتحادي بشأن علم الاتحاد، وقانون اتحادي بشأن القوات المسلحة الاتحادية، كما صدر قانون اتحادي بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء وقانون اتحادي بشأن خدمة الموظفين».

وعن أهداف الاتحاد جاء في الخطاب «أما أهداف الاتحاد فهي الحفاظ على استقلاله وسيادته، وعلى أمنه واستقراره، ودفع كل عدوان على كيانه، أو كيان الإمارات الأعضاء فيه، وحماية حقوق وحرريات شعب الاتحاد، وتحقيق التعاون الوثيق فيما بين إماراتها لصالحها المشترك من أجل هذه الأغراض، ومن أجل ازدهارها وتقدمها في كافة المجالات، وتوفير الحياة الأفضل لجميع المواطنين، مع احترام كل إمارة عضو لاستقلال وسيادة الإمارات الأخرى في شؤونها الداخلية في نطاق هذا الدستور».

وفي مجال الدعامات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للاتحاد جاء في الخطاب «أرسى الدستور عدداً من المبادئ الهامة التي تعبر عن مُثل الشعب، وقيمه وتطلعاته في إعادة بناء الحياة على أرضه الطيبة، فنص على مبادئ المساواة



والعدالة الاجتماعية وتوفير الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين، والتضامن والتراحم واعتبار الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، ورعاية الطفولة والأمومة وحماية القُصّر، وغيرهم من الأشخاص العاجزين عن رعاية أنفسهم، وإلزامية التعليم في مرحلته الابتدائية، ومجانته في جميع مراحلها، والرعاية الصحية، وتوفير العمل للمواطنين وتأهيلهم له».

وفي مجال الحريات والحقوق والواجبات العامة جاء في الخطاب «أوضح الدستور أن جميع الأفراد لدى القانون سواء، ولا تمييز بين مواطني الاتحاد بسبب الأصل أو العقيدة الدينية أو المركز الاجتماعي، وكفل الدستور لجميع المواطنين مختلف أنواع الحريات، سواء الحرية الشخصية، أو حرية الفكر، أو الحريات الاجتماعية والاقتصادية».

وجاء في ختام الخطاب «أن جماهير الشعب في كل موقع، تتشارك في صنع الحياة على تراب هذه الأرض الطيبة، وتتطلع إلى مجلسكم الموقر، لتحقيق ما تصبو إليه من مشاركتكم في بناء مستقبل باسم ومشرق وزاهر، لنا وللأجيال الصاعدة من أبنائنا وأحفادنا إن مجلسكم الموقر قادر على أن يؤدي دوراً هاماً في تحقيق آمال الشعب الكبرى، نحو بناء مجتمع الكرامة والرفاهية».

لقد كان سموه يرى في المجلس وجه الأمة، ويسمع فيه دقات نبضها، ويتعرف منه على رأيها، ويقف على وجهات النظر المختلفة التي تدور على لسان شعبه.

كما كان يرى في المجلس عوناً للحكومة في الاضطلاع بواجباتها، وناصحاً لها على طريق العمل الوطني، وشريكاً لها في المسؤوليات الوطنية، وعاملاً على تحقيق التوازن بين السلطات المختلفة في الدولة.

ويرى في المجلس، خيرة من رجال الإمارات، الذين عاشوا عهد التجزئة والعناء، وفتحت أمامهم أبواب الاتحاد والتقدم، كما كان يرى في المجلس صفوة من شباب الإمارات، وهم قادة المستقبل، الذين سيواصلون المسيرة، ويرفعون الأعلام.

ولذا فإن الشيخ زايد «طيب الله ثراه»، كان يتوقع أن يمارس المجلس دوراً هاماً ورئسياً في الحياة العامة للبلاد، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكان قد وضع آمالاً كبيرة على هذا المجلس، فأيده، واحتضنه، وأفسح له صدره الكبير.

لقد كان حريصاً على التأكيد دوماً على أهمية دور المجلس باعتباره يضم نخبة من أبناء الإمارات الذين يعتبرهم الأمل في مواصلة المسيرة حيث قال عنهم: «إن أعضاء المجلس الوطني الاتحادي هم أبناء وإخوان، يجب الاعتماد عليهم والأخذ برأيهم،



وعليهم مسؤولية كبرى تجاه الأمة وتجاه هذا الوطن، وعليهم أن يتابعوا كل كبيرة وصغيرة ويتعاونوا على ما يروونه صحيحاً حتى يصبحوا عيوناً ساهرة على كل ما يمس إخوانهم وأبناءهم من ضرر، ويكونوا الحرس الأول والحامية قبل أن يأتي الضرر».

كانت روح التفاؤل تحدو المغفور له الشيخ زايد دائماً في مجال تطبيق منهجه وفكره في مسألة الشورى، وكانت ثقته في أبناء شعبه لا حدود لها، فهو يلمس فيهم دائماً الأمانة والإخلاص والوفاء والأخوة، وهذه كلها خصائص تمهد الطريق للمشاركة كي تصبح سلوكاً تلقائياً في الحياة اليومية ليس بين الحاكم والمحكوم ولكن بين أبناء الوطن أنفسهم، لذلك كان رَحِمَهُ اللهُ يقول في كلمته إلى أعضاء المجلس الوطني الاتحادي في ١٩ يوليو ١٩٧٢: «إنني أطلبكم أن تقولوا رأيكم بصراحة في كافة القضايا التي تعرض عليكم، ولا يهتمكم شخص كبير أو صغير لأنكم لا تمثلون أنفسكم، فأنتم تمثلون أمة بكاملها، ومجلسكم هو مجلس أمة وعليكم أن تبحثوا الأمور التي تحقق الصالح العام دون تراخ، فأنتم الحامية المخلصة لأمال هذا الشعب، وأنتم الحامية الحريصة على مستقبل هذا الوطن.. إن المجلس ليس عليه أي رقيب أو وصاية من أي فرد أو جهة من الجهات، ولقد كفل لكم الدستور الحقوق الكاملة، وهذا يعطيكم الاطمئنان للتعبير، ونحن نرحب بكل اقتراحاتكم البناءة ونعمل دائماً على الاستجابة لها».

إن الشورى التي عرفها الشيخ زايد تعني المسؤولية، بكل ما في المسؤولية من معاني الالتزام، والعمل الدؤوب، والمتابعة، والمحاسبة، أما الأهداف فهي واضحة في كلمته ﷺ إذ كل أعضاء المجلس يجب أن يتوجهوا في آرائهم وقراراتهم فيما يقود إلى عزة ومنعة وتقدم ورفاهة الوطن.

وفي دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الأول قال المغفور له الشيخ زايد: «إن اجتماع مجلسكم الموقر هو استكمال للمؤسسات الدستورية التي نصَّ عليها دستور الاتحاد وهو البداية الحقيقية للمرحلة الجديدة التي تقبل عليها دولتنا الناهضة».

وفي خطابه أمام المجلس الوطني الاتحادي في افتتاح دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الثالث أكد على أهمية المشاركة الشعبية في مسؤولية النهوض بالوطن فقال ﷺ: «إن مسؤولية بناء النهضة في هذا البلد لا تقع على الحكومة وحدها ولكن الشعب الذي تمثلونه يشارك بالرأي والفكر والمشورة وبالعمل الدائب والجهد الخلاق والتعاون المخلص».

وتعد جلسة التاسع والعشرين من شهر أبريل ١٩٧٥، جلسة تاريخية شهدت أول مشاركة فعلية من المغفور له الشيخ زايد حول دور وواجبات الأعضاء في التعامل مع قضايا المواطنين، وتحمل هذه الجلسة الرقم (١٣) من دور الانعقاد العادي الثاني



من الفصل التشريعي الثاني وجاء فيها: «يطيب لي أن أكون بينكم وأتكلّم معكم بكل صراحة وأناشدكم كذلك بالصراحة الكاملة مثلما يصارح الواحد منا نفسه في خلوته، يجب على كل فرد منا في دولة الإمارات أن يكون صريحاً بدون تردد مع إخوانه من الرئيس إلى أعضاء المجلس الوطني إلى أفراد الشعب... الإخلاص لا يمكن أن يتحقق بدون صراحة، كيف يقول إنسان أنا مخلص ومن جهة أخرى يكون مجاملاً؟ هذا شيء غير ممكن، الصراحة مطلوبة بين الأهل والإخوان والأبناء، لأن الصراحة هي الإخلاص ولأن صراحة كل واحد منكم ومن أفراد الشعب هي واجب، وتأتي قبل كل واجب، لأننا ككل في هذه الدولة، نعتبر ركاب سفينة واحدة، إذا نجت السفينة نجونا، أما إذا غرقت فمن يضمن لنا السلامة».

إن الشورى والحرية عند المغفور له الشيخ زايد بمثابة الواجب الوطني الذي يجب أن يطالب به كل فرد من أفراد الشعب فهذا هو يقول لنا: «إن كل فرد من أبناء هذا الشعب حر، وكل من لا يطالب بالحرية فهو مقصر في أداء واجبه الوطني».

وكانت العادات والتقاليد في مجتمع الإمارات تمد الحرية بشرايين القوة والنماء، فالشعب وقادته كانوا أشبه بالقبيلة الواحدة تجمعهم مجالس وندوات تدور فيها الأحاديث المتنوعة، وتعرض الشكاوى، وتحسم القضايا، وتجري المناقشات حول

الشؤون والمصالح العامة، ولذلك لم يكن غريباً أن نستمع في قاعة المجلس إلى مداخلات من النقد الموضوعي لمواقف وقرارات أو سياسات اتخذتها الحكومة، وهذه المداخلات من النقد الموضوعي تطرح في قوالب صريحة غير ملفوفة بدهاء أو ذكاء، أو موارد، إنها تحمل الرأي بشجاعة ومسؤولية، وبغيرة وطنية، وبحرص صادق على مصالح الوطن والمواطنين، وبرغبة أكيدة في الإصلاح والتقويم.

إن المغفور له الشيخ زايد قد طبق هذا المبدأ مع القبائل وفروعها بمن فيهم شيوخ القبائل والشخصيات البارزة فيها بما يتفق مع عادة أضيى عليها الزمن جلالاً، وهي التزامه باستشارتهم بشكل دائم وجاد، وقد كانوا يشعرون بحرية في تقديم وجهات نظرهم له في أي موضوع مهم يتعلق بسياسة الدولة أو أي موقف، وهذا ترك لديهم انطباعاً بأنهم يشاركون من ناحية في القرار ولكونهم مصدر ثقة من ناحية أخرى.

تحدث سموه عن الماضي بكل ما فيه من آلام، وكان حديث سموه شاملاً فلم ينس شيئاً، وكان دائم التطلع إلى المستقبل لذلك تطرق في حديثه عن الأبناء وواجب الأباء في توعيتهم وتعريفهم بالماضي فقال:

«إن الشباب لا يعرفون عن الذي مر علينا وشعرنا به ولمسنا كربته إذا لم نكلمهم اليوم، وإذا لم نتح لهم الفرصة



بين أبويهم وأهليهم فيتكلمون معهم ويخبرونهم عن الماضي، كيف مر، وكيف قاسيتموه أنتم، وكيف قاساه آباؤكم من قبل، إذا لم يسمعوا بهذا ولم يذكر لهم، حتماً فإنهم لن يقدّروا الأشياء التي يجب تقديرها ويجب الحذر منها ويجب الاحتياط لها... يجب أن نتحدث بكل ما مر علينا لشبابنا وجيلنا، حتى يقدّر الأمور التي نحن نقدرها بأنفسنا والتي عاصرناها وذقنا كربتها وشدتها، الحقيقة أنني عندما أتكلم بهذا، فأنا لا أتجاهل أنكم لا تتكلمون مع أبناءكم عما عاصرتموه، وما واجهتموه وعما عانيتموه من الأمور التي مررنا بها، وهي التخلف الفتاك، والتفكك الذي هو كذلك ساعد على التخلف، أنا مؤمن بأنكم تحفظون هذا كله، وتقدرون هذا كله، ولكن أريد منكم مزيداً من التقدير ومزيداً من الذكريات، لأن من لا يذكر ماضيه، لا يعمل لحاضره، والمزيد من التحدث عن الماضي ووضعه يجعل أبناءنا يقدرون الحاضر، ويستعدون للمستقبل، كي لا يمر عليهم مثل ما ذقتم ومثل ما سمعوا منكم، ولا أظن أن أبناءكم يصدقون أحداً قبل أن يصدقوا أبويهم، لأنهم هم من سوف يحل محلنا، فنريد منهم المحافظة على السعادة، لا أن يهملوا سعادتهم بحياة الترف والرفاهية، لأن الترف والرفاهية راحة وتؤدي إلى الإهمال، الإنسان إذا لم يعمل في وقت الراحة والرخاء، ففي وقت الشدة لا يستطيع أن يواجه.. يجب العمل.. يجب أن

يعمل الإنسان في وقت الرخاء، حتى إذا جاءت الشدة يكون محضراً لها.. وعاملاً حسابها.. حتى يستطيع مواجهتها».

«وأظن أن هذا كلكم توافقوني عليه.. الحقيقة أنه ليس بيننا فرد سواء رئيس الدولة أو رئيس الحكومة أو أعضاء المجلس الأعلى أو أعضاء المجلس الوطني أو رئيس المجلس الوطني - يجهل أو يتجاهل الليالي التي مرت علينا قبل ثماني سنوات واعتركنا بها ولمسنا حرارتها ومرارتها.. وبالإضافة إلى ذلك كان هناك التفكك، فكل إمارة لها طريقها، عان علينا أجنبي، ويد أجنبية وسلطة أجنبية.. لا يمكن أن ننسى اليوم الوضع الذي عشناه في ذلك الوقت، ويجب أن نتذكر وضعنا الذي مر علينا، والتخلف والتفكك اللذين عشناهما، ونوازن بين التخلف والتفكك الذي مر، ومرارته التي مرت علينا وذقتها، وبين حاضرنا والسعادة التي نحن فيها الآن، وبالإضافة إلى السعادة التي نحن فيها والتي حظينا بها، بعد أن كنا مجهولين في العالم كله أصبحنا معروفين وأصبح لدولة الإمارات دور بارز وهام ومحترم في كل الدول سواء أكانت دولاً شقيقة أو دولاً أجنبية أخرى، دول لم تكن لنا علاقات معها ولا تعرف عنا شيئاً تطلب إقامة علاقات معنا، كنا مجهولين اليوم كل هذا حصل.. حصل الاحترام.. حصل الفخر.. حصل المجد..».



وبعد أن انتهى سموه رَحِمَهُ اللهُ من إلقاء كلمته التاريخية وحديثه الأبوي إلى إخوانه بالمجلس الوطني والذين استمعوا إليه بكل الاهتمام والتقدير أذن للأعضاء بتوجيه ما يشاؤون من الأسئلة، وأعطى من وقته وجهده الكثير وهو يستمع إلى هموم الوطن على لسان أبنائه، فجلس وكله أذان صاغية يستمع وبكل اهتمام إلى ما طرحه الأعضاء من أسئلة جاء معظمها مؤكداً على استيعاب الأعضاء لمبدأ الصراحة والمصارحة التي استهل به سموه حديثه في بداية الجلسة.

وكان من أهم ما تم طرحه خلال تلك الجلسة الطلب الذي جاء من خلال حديث لأحد الأعضاء بالبداية بالإعداد للدستور الدائم وسرعة إنجاز مشروعات الخدمات العامة والبيوت الشعبية ورفع مستوى المواطن.

وبعد أن استمع المغفور له الشيخ زايد إلى ما طرحه أعضاء المجلس الوطني من اقتراحات وآراء تفضل سموه في ختام حديثه بكلمات صادقة أمينة وقال موجهاً حديثه للأعضاء:

«... الحقيقة بالنسبة لرفع مستوى المواطن، فالحكومة جادة وساهرة وتعمل ليلاً ونهاراً لرفع مستوى المواطن، وإلا فما جدوى الإمكانيات، إذا لم تُسَخَّر في توفير الخدمات الصحية ونشر الثقافة وتسهيل سبل المواصلات إلى غير ذلك مما يحتاجه المواطنون». وأضاف سموه:

«المرجو من أعضاء المجلس ورئيس المجلس أنهم إذا وجدوا بعض التقصير في حق المواطن، لا تأخذهم لومة لائم في أي لحظة، ولتوجهوا أسئلتكم إلى أعضاء الحكومة وإلى رئيس الحكومة وإلى بالذات، فأنا مستعد للحديث معكم في أي وقت، وإذا كان هناك أي تقصير سوف أخبركم عن الأسباب، وإذا كنت قد طلبت منكم الصراحة، فأنا كذلك أتعهد بأن أكون صريحاً معكم في كل وقت وبدون مجاملة».

وليس أدل على عمق العلاقة بين المغفور له الشيخ زايد وبين المجلس الوطني الاتحادي من حرص سموه ﷺ على حضوره افتتاح أذوار الانعقاد العادية للمجلس، ليكون حضوره دعماً حقيقياً وتأييداً فعلياً لأهمية نجاح التجربة البرلمانية، ولم يكن هذا الحضور سوى بداية التأكيد على اهتمام المغفور له بهذا المجلس، وكان لسموه مع أعضاء المجلس بعد كل افتتاح يحضره لقاء يلفه دفء المشاعر وأبوة القائد، الذي يستمع لكل رأي ويناقش كل اقتراح وصولاً إلى أقصى مصلحة وطنية، من خلال مشورة إخوانه أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات، كما أن حضور المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بعض جلسات المجلس يمثل ذروة اهتمام سموه بهذا



النظام البرلماني الوليد فقد كان سموه يشارك في المناقشة مع الأعضاء، ويستمع إلى ما يبدو منه من ملاحظات واستفسارات.

وتمثل الجلسة الافتتاحية والتي شرفت بحضور المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بداية اهتمام سموه رَضِيَ اللهُ بِإِنْشَاءِ المجلس وتأييده له ودعمه وتأكيدده على أن يتحمل المجلس مسؤولياته لبناء مستقبل الأمة.

وتتجلى روح الشورى عند المغفور له الشيخ زايد من خلال متابعته للمناقشات الدائرة بين أعضاء المجلس الوطني الاتحادي فهو لا يسعى إلى فرض رأيه بقدر ما يتابع المناقشات بطريقة أبوية وديمقراطية.

ففي حديث المغفور له الشيخ زايد إلى أعضاء المجلس الوطني الاتحادي في ٢٧ يونيو ١٩٧٣ قال رَضِيَ اللهُ: «أريدكم أن تقولوا، رأيكم بصراحة فالصراحة واجبة بين الأهل وهي من الإيمان، فالمؤمن لا يغالط، ومن يغالط يكون قد غالط نفسه وأهله».

كانت حرية الرأي صفحة بيضاء ناصعة في جبين المجلس، كما كانت مشرقة ومشرقة لأعضاء المجلس فحسب، بل لكل شعب الإمارات، وكان طبيعياً أن تحس بالحرية تدوي في جنبات المجلس، فالحرية لم تعرف في تاريخها على أرض الإمارات القهر ولا الظلم ولا البطش.

ولم تعرف الاعتقال ولا الإيذاء في الأعراض والأنفس والأموال، ولا غيرها من وسائل الضغط، التي تحبس الحرية، وتخنقها وتقذف بها في ركن مظلم ومهين، ولهذا ظلت الحرية على أرض الإمارات، على طلائقها وطهارتها، حية مزدهرة، تنطق على الألسن، وتغمر القلوب.

وكانت العادات والتقاليد في مجتمع الإمارات، تمتد الحرية بشرايين القوة والنماء، فالحاكم وشعبه كانوا أشبه بالقبيلة الواحدة، تجمعهم مجالس وندوات، يدور فيها سمر، وتعرض شكاوى، وتحسم قضايا، وتجري مناقشات حول الشؤون والمصالح العامة للإمارة، وكانت مثل تلك المجالس، ترفع الحجب، وتزيل الأسوار، وتقرب الراعي والرعية، وتفتح القلوب والعقول، وكانت بحق حقلاً خصباً، ومناخاً طيباً، تحيا فيه الحرية وتستمد منه أسباب النماء.

ولذلك لم يكن غريباً أن نستمع في قاعة المجلس، إلى حملات من النقد الموضوعي، لمواقف أو قرارات أو سياسات اتخذتها الحكومة، وي طرح النقد في قوالب صريحة، غير ملفوفة بدهاء أو ذكاء، ويحمل الرأي شجاعة وغيره وطنية، وحرصاً صادقاً على مصالح الوطن والمواطنين، ورغبة أكيدة في الإصلاح والتقويم.

في السنوات الخمس الأولى من نشأة الدولة - وهي الفترة الدستورية الأولى - كانت الأصوات داخل المجلس، والاهتمامات



والأولويات تتجه كلها نحو الأخذ بيد المواطن، ورفع مستوى معيشته، وإحداث تغيير في نمط حياته، وتعويضه عن سنوات العناء الطويلة التي قاساها قبل قيام الاتحاد، وكانت ظروف الدولة الجديدة دولة الاتحاد، قد أخذت تزدهر، بعد ازدياد إنتاج البترول، وكانت تملك تنفيذ أي برامج أو خطط لنشر الرخاء العام، وتوفير الحياة الأفضل لمواطنيها.

وكانت قضايا بناء المواطن، تدور على عدة محاور رئيسية، حول توفير فرص التعليم، وفتح فرص العمل، وتوسيع قاعدة الخدمات العامة، وإقامة المساكن الشعبية.

وكانت هذه القضايا تشغل الجزء الأكبر من عمل المجلس، وكان صداها يتردد في جوانب مختلفة من هذا العمل، ففي الردود التي كان يعدها المجلس على خطابات الافتتاح السنوية، وفي الموضوعات التي كان يناقشها، والتوصيات التي كان يتخذها، وتعليقاته على الموازنات العامة والحسابات الختامية، في كل ذلك كان المجلس يثير قضايا بناء المواطن، ويناضل من أجل إعادة بناء الحياة على أرض الإمارات، وصنع الغد الأفضل لها.

وكان من سياسة المجلس التي أعلنها عام ١٩٧٥، رداً على خطاب الافتتاح السنوي أنه «يجب على مسيرتنا الوطنية المتقدمة على طريق النهضة، أن تتجه إلى بناء المواطن،

والارتفاع بمستوى الإنسان على هذه الأرض الطيبة، ولقد بات حقاً علينا للمواطن أن نعوضه براً عما فات، وأن لا ندخر وسعاً في سرعة إعداده لتحمل المسؤولية، وأخذ دوره الطبيعي في بناء وطنه، وليواكب حياة عصره، بكل ما ينطوي عليه ذلك من تطور وتقدم ورخاء».

ولم تكن اهتمامات المجلس في السنوات الأولى لنشأته، تتعدى نطاق الدولة، ولم تكن له تطلعات بعيدة لأي نشاط برلماني خارجي، على أي مستوى.

وكان الباعث إلى ذلك، أن التجربة جديدة تقتضي التركيز في الداخل، كما أن الأعباء ثقيلة تشغله عن أي تطلعات خارجية وكان المجلس يوجه طاقاته على محورين أساسيين: أولهما: تدبير شؤونه الخارجية مع الحكومة، وثانيهما: ترتيب أموره الداخلية في الاجتماعات وفي الأمانة العامة.

وكانت الآمال المعقودة على المجلس، وضغوط الرأي الذي يتابع نشاطه، تدفعه دفعاً إلى مواصلة العمل بكثافة وجدية، لملء الجو السياسي، الذي أخذ ينشط بأبناء اجتماعات المجلس، وجلسات لجانته، وأبناء المناقشات التي تدور في الجلسات حول مشروعات القوانين، وحول القضايا العامة التي كان يناقشها المجلس، والتوصيات التي كان غالباً ما يتخذها عقب هذه المناقشات.



وكان كل ذلك حدثاً جديداً في دولة الإمارات، شد اهتمامات الرأي العام بالأمور العامة، وزاد من الوعي السياسي، وكانت أنباء المجلس محلّ التعليقات في المجالس الخاصة، وفي كل مكان.

وكانت هذه التعليقات التي تصل إلى آذان الأعضاء ومسامعهم، والصحافة التي تسجل وقائع الجلسات، وتشر اللقطات والمقتطفات المثيرة، كان كل ذلك حافظاً، يُضم إلى مجموعة الحوافز الأخرى، التي كانت تجعل من يوم الجلسة يوماً حافلاً ومثيراً.

لقد بدأت اهتمامات المجلس الخارجية، مع وصول دعوة من مجلس الأمة الكويتي إلى المجلس، لزيارة دولة الكويت الشقيقة، بضعة أيام يكون فيها ضيفاً على مجلس الأمة الكويتي.

ولم يتردد المجلس في قبول الدعوة، والالتقاء بالأشقاء في الكويت، لتبادل الأحاديث والآراء في شؤون التجربة وشجونها.

وقد شاركت الكويت كلها، مجلساً وحكومةً وشعباً، في الترحيب بالوفد الزائر، عن طريق الدعوات المتعددة التي وجهت إلى الوفد، والتي شغلت أيام الزيارة كلها، ولم يكن اهتمام

الكويت بالزيارة أمراً مُستغرباً، فقد كان لقاء يتم ولأول مرة في تاريخ المنطقة، على مستوى المجالس النيابية، كما كان لقاء يتم بين إخوة تربطهم صداقات حميمة، وعلاقات قديمة، وروابط مصاهرة وحسن جوار يمتد في بطون التاريخ.

وكانت الزيارة فرصة ذهبية بالنسبة لوفد المجلس، اطلع فيها على تجربة الكويت، وهي تجربة غنية، وتعرّف فيها على بعض جوانب خبرتها التي امتدت لسنوات طويلة سابقة، وازداد إدراكاً بالدور الكبير الذي تتولاه المجالس النيابية، والمسؤوليات الوطنية التي تضطلع بها.

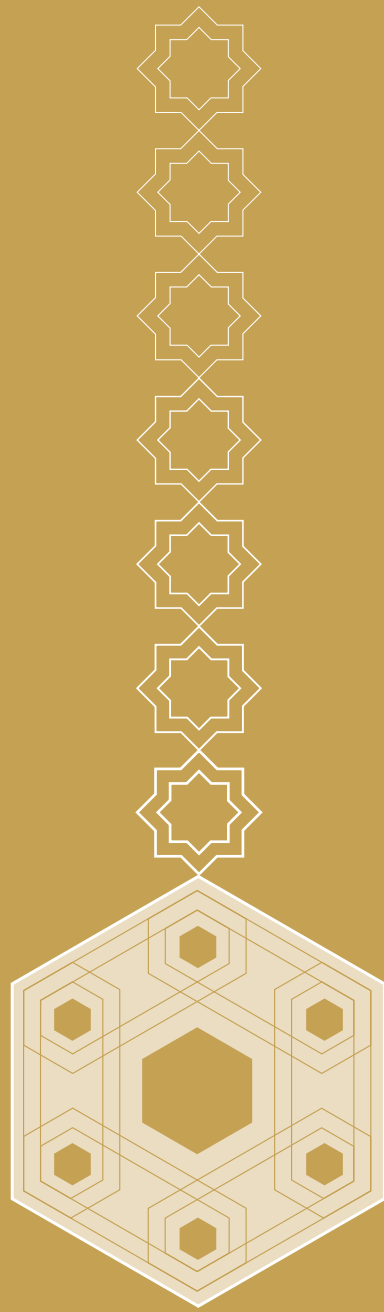
إن المجلس الوطني الاتحادي مصدر إثراء للعمل السياسي في دولة الإمارات، وعلامة مضيئة للحرية والديمقراطية فيها، كما إنه قوة دافعة لحركة النهضة والتقدم في البلاد، وإن إنشائه لم يكن وليد لحظة تاريخية مؤقتة، وإنما جاء وفق قرار سياسي حكيم، ليبقى وليستمر ولينتطور مع تطور مؤسسات الدولة الاتحادية.

إنها تجربة انبثقت من مبادئ الشورى التي وجدت جذورها الأولى في تاريخ المنطقة، وقيمها وممارسات أهلها، حيث ترسّخت مفاهيم الشورى والحوار في نفوس الجميع، واتخذها القادة منهجاً لهم في قيادة العمل الوطني.



لقد صنع الشيخ زايد «طيب الله ثراه» تاريخاً خالداً..
تاريخاً حافظاً.. فثمة تاريخ يثقل الفرد أو الأمة، ويشل الحيوية
ويضعف الهمة.. وثمة تاريخ آخر يحفز وينشط ويبعث.. وتاريخ
الإمارات حافظ لأبناء الإمارات والأمة معاً.. إنه التاريخ الذي
تتجلى فيه أصالة الشيخ زايد وحكمته وعزيمته وإرادته التي
جعلت التطلعات والأمال والأحلام.. حقائق.





صور تۇرخ اُحداثاً



المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان



المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
والمغفور له الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم



اجتماع المجلس الأعلى للاتحاد في فبراير ١٩٧٢



المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
يلقي خطاب افتتاح أولى دورات المجلس الوطني الاتحادي

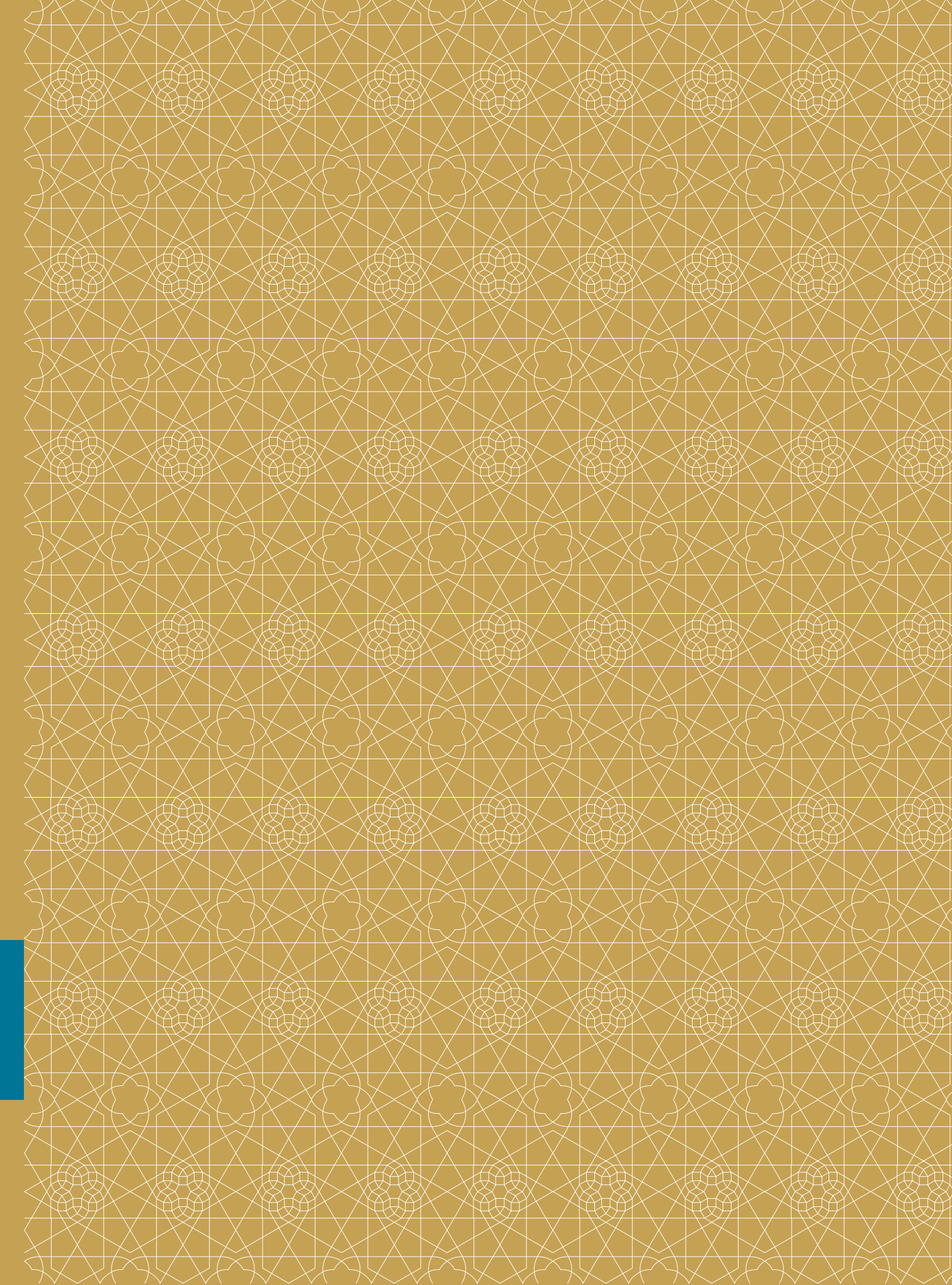


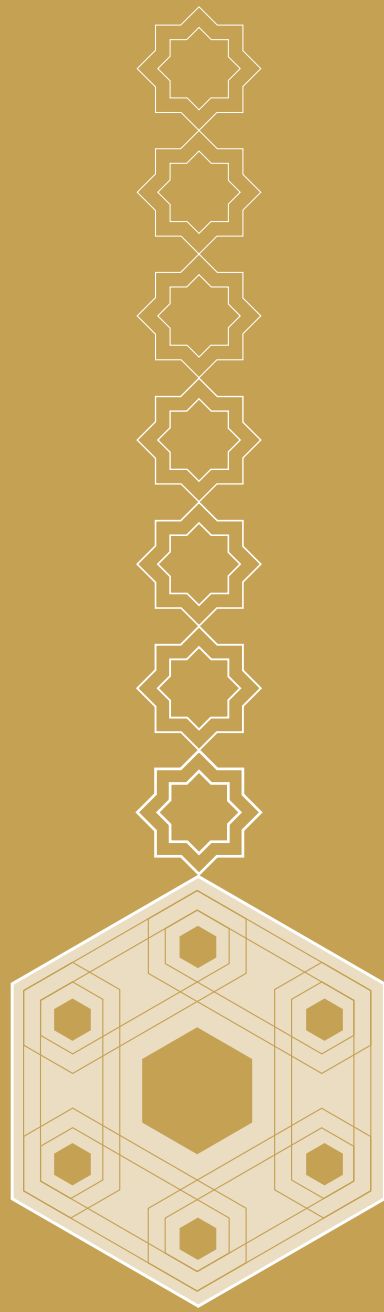


المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
يتوسط أعضاء المجلس الوطني الاتحادي
في افتتاح الدورة الأولى للمجلس بعد تأسيسه



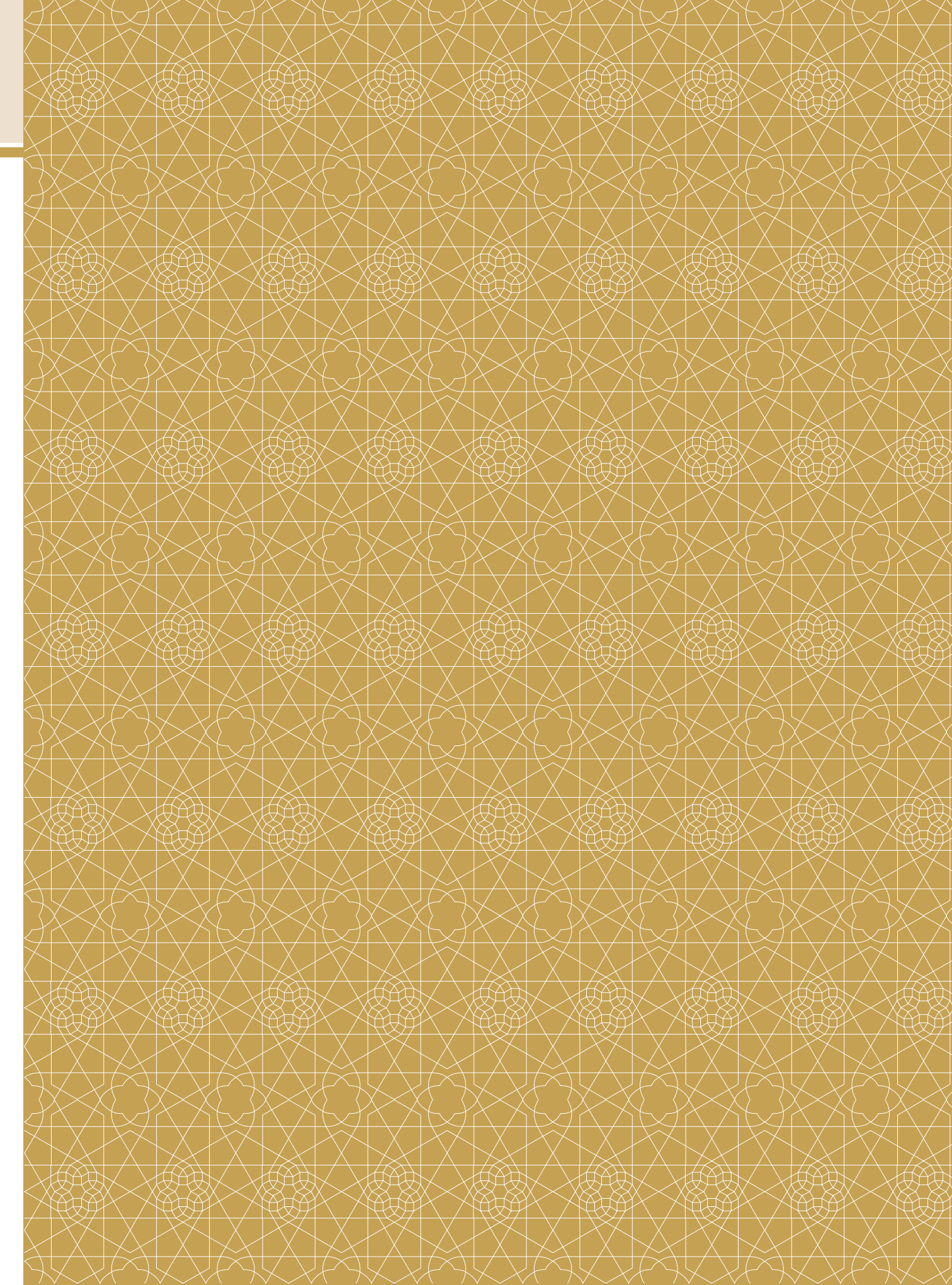
المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
يتوسط أعضاء المجلس الاستشاري الوطني لإمارة أبوظبي
في افتتاح الدورة الأولى للمجلس بعد تأسيسه





الفصل الثاني

**السلطة الرشيدة ..
وبناء الدولة الحديثة**





السلطة الرشيدة.. وبناء الدولة الحديثة

لقد استمدت الأمم الناهضة مقومات تأسيسها من الرؤى الرائدة لصانعي مرتكزاتها، وأفاق تطلعاتها، وبناء مستقبلها، وإذا ما تأملنا التجارب المتميزة في عالمنا المعاصر تبرز أمامنا خصوصية الأدوار وأهميتها في البناء والتقدم والتطور.. إنه النتاج العملي لطموحات لا تعرف النهايات بل ترى فيها مرتكزاً لانطلاق مراحل أكثر اتساعاً، وأشمل أهدافاً، وأبعد حدوداً.

لقد خلد التاريخ عبر حقبه المختلفة أولئك الذين انتزعوا مكانتهم بعظمة وريادة أفكارهم، وتميَّز إنجازاتهم، وورصانة تخطيطهم لأجيال حاضرهم، ومستقبل أجيالهم، فكان الاستخدام الأمثل للعقول والثروات هندسة في التفكير لمعادلة ترسي دعائم الارتقاء بالمجتمعات التي تبتغي حيزاً فاعلاً في الحضارة الإنسانية المتجددة في معطياتها، وميادينها، وأفاقها.

وتعد تجربة الإمارات العربية المتحدة في التطور والتقدم المطَّرد، إحدى أبرز التجارب المتميزة في عالم اليوم الذي تتسارع فيه متغيرات التقدم العلمي بكل مفاصله، حتى غدا

اللاحق بهذا الجانب أو ذاك من مناحي الحياة المختلفة، تحدياً خطيراً وجدياً لا توازيه إلا خطى المواكبة بالوتائر العلمية ذاتها، والعزيمة التي لا تترى في الزمن بكل مدياته إلا فرصاً للمزيد من الارتقاء، وتحقيق الآمال والأهداف المنشودة.

ولقد أدرك المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان «طيب الله ثراه»، منذ ما قبل قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في الثاني من ديسمبر ١٩٧١، التحديات بكل مساحتها، وتنوعها وتعددتها، وأبعادها، وتأمل بحكمته ورؤيته الثاقبة، مستلزمات مواجهتها، فكانت الإرادة الصلبة، والتطلع لمستقبل مشرق هدفاً وغاية، حتى حفلت المسيرة بما لم تحفل به الكثير من التجارب في العالم، استثنائية في المواجهة والإنجاز معاً، دولة عصرية بكل مفاصلها، وتخطيط مطّرد يتسابق مع الزمن الذي ينحني إجلالاً لمنحه استحقاقه.. المغفور له الشيخ زايد الذي أرسى دعائم نهضة فريدة في دولة حديثة.

وبرؤية ثاقبة كان الشيخ زايد «طيب الله ثراه» يرى أن تأسيس الاتحاد يجب أن يرافقه بناء وتنمية تنفق لها الإمكانيات الهائلة، ذلك أنه أساس المستقبل، بحيث تمضي عملية بناء الوطن، وتقوم مؤسساته مشيدة في ذلك بناءً راسخاً يثبت أمام التحديات الكثيرة، سواء أكانت هذه التحديات تخص المواطن أم تخص الوطن، ذلك أن: «كل مجرب في الحياة يعرف أنه من



السهل إشادة البناء المعماري أو الزراعي، الأمر لا يحتاج إلى أكثر من مهندسين ومواد بناء، لكن التعامل مع النفس يختلف تماماً فليس من السهل إقناع هذه الأنفس بين يوم وليلة، وحتى تصل إلى قناعات الناس تحتاج إلى وقت، كذلك ما يمكن أن يقتنع به شخص يمكن أن يرفضه آخر، في هذه الحالة تحتاج إلى نوع من التعديل والإلحاح والوقت، إن تحويل البشر من عادات إلى أخرى ليس بالتصور السهل».

وبعمق إحساسه، أدرك المغفور له أن توافق كل أبناء الشعب على التغيير أمر ممكن، لكنه يحتاج إلى جهود مضاعفة، فتحقيق كل الرغبات والأهواء والأمزجة يأخذ وقتاً طويلاً، وطريقه الوحيد هو الصبر، والإقناع ليس بالكلام ووصف الإنجازات، وإنما بترجمتها شاخصة للعيان حتى يراجع المرء مواقفه وتصدق القلوب ما تراه الأعين.

إن بناء الدولة عند المغفور له الشيخ زايد قد لازم مسيرته، وكان الهدف المائل دوماً أمامه هو تدعيم السلطات الاتحادية فقد جاء في خطاب الشيخ زايد «طيب الله ثراه»، في افتتاح دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الأول للمجلس الأعلى الاتحادي ١٩٧٢ قوله: «وينبغي أن تعمل السلطات الاتحادية على استصدار القوانين والتشريعات التي أشار إليها الدستور بالسرعة اللازمة كي نسابق الزمن في تحقيق التقدم الذي ننشده وتوفير

الحياة الأفضل لجميع المواطنين»، وقد اقتضت هذه العملية التعامل مع كيان دولة الإمارات باعتباره الامتداد الطبيعي لتاريخ المنطقة، وفي الوقت نفسه قبول الخصائص الفردية التي تتميز بها كل إمارة على حدة.

كان المغفور له الشيخ زايد يريد بناء دولة عصرية، ولهذا عمل على صياغة سياسات تضمن الحفاظ على كيان الدولة، وتأمين استمراريتها، وتوطيد أركانها مع التمسك بالمبادئ والقيم المثلى، وقد حرص المغفور له على تدعيم السلطات الاتحادية للدولة وذلك بإصدار القوانين التي يمنحها الدستور على هدى من أحكام الشريعة الإسلامية، وحاجات البلاد وواقعها، وبما يساير ركب التطور الحديث في الوقت نفسه: «نحن نتطلع إلى تحقيق الكثير من الآمال عن طريق تدعيم السلطات الاتحادية والقضاء على السلبات التي تعوق التقدم والتطور، ويجب العمل على سن القوانين والتشريعات الكبرى بالسرعة اللازمة لتوثيق الروابط المتينة بين الإمارات الأعضاء، وحماية حقوق وحرريات شعبها».

نقد كان للشيخ زايد «طيب الله ثراه»، الفضل الكبير في رسم معالم الحياة لمنطقة كانت بعيدة كل البعد عن الحياة الحضارية، وقد نجح المغفور له في توظيف الموارد الاقتصادية لبلاده والشروع بثورة في الإعمار والبناء والاستثمارات والري والزراعة والتجارة والخدمات والاتصالات والمواصلات... ورغم



كل الصعاب، وانعدام الاستقرار في المنطقة، نجاح المغفور له ببناء دولة مسالمة وحيوية وناضجة ومزدهرة لها قدرتها على أن تحيا حياة آمنة ومستقرة، إذ كان حكيماً في إرساء جملة من القيم والمبادئ الداعية للسلم بعيداً عن شبح الحروب فنأى بالبلاد عن الصراعات والنزاعات، بل دعا في مواقفه العديدة إلى استخدام العقل والحكمة في صنع القرارات، إذ كانت زعامته إنسانية وواقعية.

لقد عمل الشيخ زايد خلال سنوات حكمه الحافلة بالمنجزات الشامخة على بناء الوطن بصورة موازية مع بناء الإنسان ورعاية المواطن والنهوض بالمجتمع معتبراً أن «الثروة ليست ثروة المال، بل هي ثروة الرجال، فهم القوة الحقيقية التي نعتز بها، وهم الزرع الذي نستفيء بظلاله».

وحرص المغفور له الشيخ زايد في إطار اهتمامه ببناء الإنسان على الالتقاء بأبنائه المواطنين سواء داخل الدولة أم خارجها، وبخاصة من يدرسون في الخارج لحثهم على الجد والمثابرة والتحصيل العلمي، وكذلك اللقاءات المباشرة مع المواطنين في مواقع عملهم وبيوتهم ومدنهم من خلال جولاته الميدانية المنتظمة لأرجاء الوطن من خلال سياسة الأبواب المفتوحة بينه وبينهم حيث أكد على هذا النهج بقوله: «إن بابنا مفتوح وسيظل دائماً كذلك، ونحن نرجو الله أن يجعلنا سنداً لكل

مظلوم.. إن صاحب أي شكوى يستطيع أن يقابلني في أي وقت فراغ ويحدثني عن مظلمته مباشرة». وأضاف «إنني أسعد عندما ألتقي بكم، وأمنيته إرضاءكم جميعاً، وما عليكم إلا الالتقاء بي وستجدونني مستعداً لتلبية كل ما تحتاجون إليه، وأكرر وأقول: هذه الثروة ثروتكم جميعاً وليس بيني وبينكم حاجز».

لقد أدرك المغفور له الشيخ زايد أن بناء الإنسان يبدأ من التعليم، لقد أراد من التعليم أن يكون حافظاً للابتكار والمبادأة ويساعد الفئات الاجتماعية المحرومة على التعرف على إمكاناتها وطاقاتها واكتشاف قدراتها الكامنة بغرض تطويرها وتميئتها.

إن التعليم الذي أراده المغفور له الشيخ زايد هو الذي يدعم الانتماء للوطن ويبلور الهوية، ويساعد على تأصيل القيم الاجتماعية والثقافية وإثرائها وتطويرها، فالمغفور له لم يشأ أن ينقل ما هو في الغرب بكل ما فيه، ذلك لإدراكه بخصوصية أهل وطنه، وتشبثهم بتراثهم وقيمهم ومعتقداتهم وهذا كما رأى المغفور له لا يحد من مشاريع التنمية بل على العكس يزيد في تسارعها، مع تعميق الانتماء، وبذلك يتحقق الانتماء السياسي للوطن، ويفخر كل صغير وكبير بما تنجزه الخطط التنموية، وكأن هذه الخطط تدخل في ملكية الفرد الخاصة حيث الاعتزاز والإكبار والمفاخرة مع المحافظة على السمعة العامة والملكية الجماعية وكأنها ملكية خاصة.



لقد فتح الشيخ زايد أبواب المدارس والمعاهد والجامعات أمام كل أبناء الشعب على مختلف مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية، ذلك لأن الفكر التنموي في ذهنه يطل الجميع وبالجميع ومن أجل الجميع.

إن القفزات النوعية في انتشار قيم العلم والعمل استدعت تطبيق نظرية حرق المراحل، فبدأت البعثات التعليمية تنطلق من الوطن إلى الدول الأكثر تقدماً لتحمل معها طرائق الإفادة من تجارب الأمم وطرائق استخدام التكنولوجيا في تحسين عمليتي النمو والتنمية.

«لقد بدأنا في دولة الإمارات من الصفر، وفي رأيي أننا قد أشرفنا على اللحاق بإخواننا الذين سبقونا منذ سنوات، وكان عملنا مركزاً حالياً على تطوير وتنمية قوانا البشرية، وعلى الاهتمام بالخدمات الاجتماعية في مجال التعليم، والصحة، وإعداد الأجيال التي تتحمل مسؤولية المستقبل، فنحن نهتم بالتحضير للمستقبل، وتذليل كل العقبات مهما كانت».

كما أدرك أن إعطاء الأولوية للإنفاق على التعليم، وعلى المجالات التي يمكن فيها للتعليم أن يحقق أقصى عائد للنمو هو السبيل إلى بداية نهضة حضارية ناجحة.

ولقد عبّر الشيخ زايد عن ذلك بقوله: «إن العلم والثقافة أساس تقدم الأمة، وأساس الحضارة، وحجر الأساس في بناء

الأمم، إنه لولا التقدم العلمي لما كانت حضارات، وصناعات متقدمة، أو زراعة تفي بحاجة المواطن، إنه بالتعليم الممتاز نستطيع أن نوفر جيلاً من المواطنين يشرف على بناء المصانع، ويدير المشروعات التي بدأت تقام في مختلف أنحاء الدولة، إذ لا يمكن أن تقوم صناعة وطنية دائمة وقوية إلا على اكتاف أبناء البلد، وواجبنا لتحقيق هذا الهدف أن نتيح سبل التعليم والثقافة لكل فرد من أبناء هذا البلد».

إن التنمية البشرية رافقها بالطبع تنمية البنى التحتية من مطارات ومساكن، ومشافي وشبكات اتصالات، وموانئ، وقوى أمن، ودرع قوي من الجنود يذودون عن حياض الوطن ويحمونه من كل من تسول له نفسه الاعتداء عليه، كل ذلك يحتاج إلى فتح الباب أمام التكنولوجيا بشكل مدروس للدخول إلى حياة الناس ومرافق الاقتصاد المختلفة.

فالزراعة في الصحراء لا تنجح مع أساليب السقاية والري القديمين، وهنا كان لابد من نقل وسائل تقنية توفر الوقت والجهد والمال، ولأن حراك عملية التنمية البشرية مستمر وتتفاعل بشكل جيد، تقبل الناس هذا التغيير، وانعكس على حياتهم الخاصة وعلاقاتهم الأسرية والمجتمعية ومعاملاتهم العامة.

وهكذا نظر المغفور له إلى التنمية البشرية مؤكداً على أن الإنسان هو أداة وغاية التنمية حيث تعتبر التنمية البشرية



النمو الاقتصادي وسيلة لضمان الرفاه للسكان، وما التنمية البشرية إلا عملية تنمية وتوسع للخيارات المتاحة أمام الإنسان باعتباره جوهر التنمية ذاتها أي إنها تنمية الناس بالناس وللناس.

وهكذا استقر في فكر الشيخ زايد أن للتنمية البشرية بُعدين: أولهما: يهتم بمستوى النمو الإنساني في مختلف مراحل الحياة لتنمية قدرات الإنسان وطاقاته البدنية، والعقلية، والنفسية، والروحية، ولنستمع إلى ما عبر عنه حول هذه الفكرة التنموية: «يجب ألا يفهم الخريج بعد أن يتسلم منصبه أنه حقق هدفه بعد أن حصل على الشهادات، وأنه وصل إلى المنصب وانتهى الأمر، إذا قال هذا المواطن هذه العبارة، فهو الذي انتهى، وأنا أعتبره قد انتهى، ولا أمل فيه لخدمة بلده وأمته، أما إذا عمل لفترة ثم توقف بحجة أنه حقق أمله، فقد نسي أمته، ونسي شعبه وأهله ولكن عليه أن يعمل ويواصل العمل ما دام متمتعاً بالصحة ويأخذ مقابل وظيفته».

أما البعد الثاني: للتنمية البشرية في فكر المغفور له فإنه يتصل باستثمار الموارد الطبيعية والأنشطة الاقتصادية التي تولد الثروة والإنتاج لتنمية القدرات البشرية عن طريق الاهتمام بتطوير الهياكل والبنى المؤسسية التي تتيح المشاركة والانتفاع بمختلف القدرات لدى كل الناس.

لقد ترجم الشيخ زايد «طيب الله ثراه»، هذا البعد بقوله:
«إن البترول والإمكانيات التي وهبنا الله إياها نعمة من عند
الله، وعلينا أن نحافظ على هذه النعمة ونستغلها لما فيه مصلحة
الوطن والمواطن، ولولا هذه الثروة العظيمة لما استطاعت دولتنا
بناء المشاريع الاقتصادية والعمرانية الخيرة، وعلينا أن نستثمر
ثرواتنا البترولية للاستفادة منها في المجالات الاقتصادية الأخرى،
وَألا نعتمد على البترول وحده كمصدر رئيس للدخل القومي، بل
علينا أن ننوع مصادر دخلنا وأن نبني المشاريع الاقتصادية التي
تؤمن لأبناء هذه الدولة الحياة الكريمة والمستقرة».

لقد خطط المغفور له أن لا تقوم التنمية على مورد واحد في
الاقتصاد أي الاعتماد على عائدات البترول فالتنمية التي بدأها
كانت بأموال النفط، ثم امتدت إلى تنوع الموارد الاقتصادية
والزراعية والصناعية والتجارية والسياحية والثقافية، وكان لابد
في البداية من اعتماده على هذه الموارد حتى لا يقع في مطب
تدفق الأموال الخارجية ومن ثم التبعية، بل اعتمد على الذات
وخلص الدولة من آفة التبعية، وحاول جهده في إذابة التفاوت
الكبير بين الطبقات الاجتماعية وخاصة بين المدن والبادية،
فنشأت مدن في وسط الصحراء، تتوافر فيها كل أسباب العيش
الكريم، وانتقلت المدارس والمعاهد إلى تلك البقاع التي
ما كانت لتحلم أن تعيش فيما هي عليه لولا إصرار المغفور



له الشيخ زايد على أن يرى أبناء شعبه سواسية، وأنهم جميعاً يستحقون ما هم عليه الآن.

لقد حقق انتماء أبناء هذه المنطقة لدولة الإمارات العربية المتحدة أموراً شتى، منها الشعور بالطمأنينة والأمان، إذ استطاعت الدولة أن تحقق هذا الشعور لدى المواطن والمقيم، وأقامت الدولة المؤسسات المجتمعية ذات النفع العام بالإضافة إلى الخدمات العامة التي قدمتها في مجال التعليم والصحة والمواصلات وغيرها، وانتظمت الحياة الاقتصادية بمجموعة من التشريعات والقوانين وفتح المجال أمام المبادرات الفردية والاجتماعية، والمؤسساتية، وأقامت علاقات التعاون مع الدول الخليجية والعربية والإسلامية والدولية وبعد كل هذا حق لمواطن الإمارات أن يشعر بمصداقية انتمائه لدولة الإمارات التي باتت منارة يسطع ضوءها في كل اتجاه.

حقاً إن طريقة الحكم التي أرسى قواعدها في دولة الإمارات العربية المغفور له الشيخ زايد لم تكن مجرد شعارات جوفاء، ولم تكن مجرد نصوص لا حياة فيها في دستور لا حياة فيه، لكنها كانت وستظل واقعاً عملياً، سواء على مستوى السلطة العليا للبلاد، أو على المستوى الشعبي.

لقد كان للدعم اللامحدود الذي أولاه المغفور له الشيخ زايد لأعمال المجلس الوطني، أكبر الأثر في دعم أركان دولة الاتحاد

وتقويتها، من أجل تحقيق المكاسب الحقيقية لشعب الإمارات، ورفع اسم الإمارات شامخاً عالياً في جميع المحافل العربية والدولية.

إن المتتبع للعلاقة التفاعلية بين فكر المغفور له الشيخ زايد ومنهجه السياسي في الحكم المستند إلى الشورى وبين المجلس الوطني الاتحادي سيلحظ أن تلك العلاقة تميزت بالثقة المتبادلة بقدرة القيادة على النهوض بأعباء مسيرة التطور والتنمية، وقدرة المجلس الوطني على أن يكون عوناً وسنداً للقيادة الحكيمة وهي تشق طريقها نحو مستقبل مشرق، هذه العلاقة التفاعلية تبرز أكثر في مشاريع التنمية التي قادها المغفور له في كافة إمارات الدولة بتعزيز ومتابعة من المجلس الوطني الاتحادي، وتبرز كذلك على مستوى العلاقات العربية والدولية.

إن الدور الإيجابي الذي لعبته هذه المؤسسة الدستورية في تنفيذ رؤية القائد المغفور له الشيخ زايد في بناء دولة الاتحاد وترسيخ الجبهة الداخلية، وتوفير حياة ملؤها الرخاء للمواطنين، والانفتاح على العالم برسالة من السلام والتعاون، ومناصرة المظلومين، ومكافحة التعصب والإرهاب، وإبراز الوجه الحقيقي للحضارة العربية الإسلامية التي تعتز دولة الإمارات العربية المتحدة بالانتساب إليها، هي إحدى المؤسسات التي رعاها المغفور له وحمّلها مسؤولية المشاركة في التنمية، وتمثيل الشعب والأخذ بيده نحو حياة العزة والرفاهية والكرامة.



إن نجاح تجربة المغفور له في الحكم تعود في أهم ركائزها إلى الاتصال الوثيق الذي بناه المغفور له الشيخ زايد منذ مطلع حياته السياسية مع أبناء شعبه، ولم تقتصر تلك الصلة على كبار شخصيات المجتمع، وزعاماته القبلية، ولكنها شملت كل فئاته، فقد تبَدَّت بوضوح درجة ترابطه مع عامة الناس، ومعايشته همومهم وآمالهم ومتطلباتهم الأساسية بصورة دائمة تفوق الوصف.

يقول كلود موريس وقد حظي بمقابلة الشيخ زايد عام ١٩٧٤:

«جلست إلى يساره في مجلسه.. كان يستقبل الناس للتشاور ولسماع مشاكلهم وليقضي في ما بينهم، وسرعان ما أدركت ميزة المجلس.. فهو مؤسسة ديموقراطية.. تجاوزت مراراً، بل يمكن القول إنها بزَّت التقدم الجامد في الكثير من السياسة الغربية.. ويستطيع أي شخص أن يدخل المجلس بلا موعد سابق ومعاملة رسمية».

إن علاقته الوثيقة والمستمرة مع أبناء شعبه هي التي وقَّرت له أفضل قاعدة لتحقيق هذا النجاح، وبالتالي فإن قدرته الدبلوماسية ساعدته على إيجاد قنوات متعددة لهذا التواصل، منها متابعته لأعضاء المجلس الوطني واستماعه لهم ومناقشته لقضاياهم.

هذه العلاقة الوثيقة التي ترسخت بين الشيخ زايد «طيب الله ثراه»، ومؤسسة المجلس الوطني الاتحادي، كانت بالفعل علاقة عبت بتقدير واحترام أعضاء المجلس للقيادة الفذة لسموه ﷺ وبحكمته الثاقبة، وقدرته على تلمس طريق السلامة في بحر الظلمات الهائج، ليصل دائماً بوميض حكمته إلى شاطئ الأمان والاستقرار، وكانت تلك العلاقة أيضاً تنبض بثقة القائد ﷺ بقدرة أبنائه على النهوض بالوطن، وتحمل مسؤوليات العمل في إطار من التشاور والتواصل المستمر بين أفراد الشعب وممثلهم في المجلس من جهة وبين السلطة التنفيذية من جهة أخرى.

لقد تطورت تلك العلاقة المباركة بين المغفور له الشيخ زايد ومؤسسة المجلس لتفرز تجربة فريدة من نوعها في المعالجة مع القضايا الداخلية والخارجية، تجربة عمادها الشورى والتفاهم والحرص على مصلحة الوطن، وعدم التراخي في خدمته والدفاع عنه، مثلما هي تجربة اتسمت بالانفتاح والتسامح وحمل رسالة السلام والتعاون إلى شعوب العالم، ورسالة التعاضد والتكافل إلى شعوب العرب كافة، ومنذ نشأة التجربة الاتحادية لدولة الإمارات في الثاني من شهر ديسمبر عام ١٩٧١، غلب عليها مبدأ التدرج في توسيع قاعدة المشاركة. وكان إصدار الدستور المؤقت في ظروف تلك الحقبة السياسية من عام ١٩٧١ أمراً متسماً بالحكمة بدون شك، لأن قيام الاتحاد بين الإمارات كان تجربة وليدة تحوطها كل القلوب الوطنية المؤمنة والمخلصة،



وتتمنى نجاحها. ومع صدور الدستور الدائم للدولة في منتصف التسعينيات، نضجت التجربة واستقرت أكثر من أي وقت مضى.

لقد رسم الشيخ زايد «طيب الله ثراه»، صورة حية صادقة لما كان عليه حال الوطن عند قيام الاتحاد وكيف أصبح الآن وقال: «إن بعض المدن في الإمارات لم يكن فيها قبل الاتحاد مدرسة واحدة وأصبح فيها الآن عشرات المدارس الحديثة، وبعض المدن في الإمارات لم يكن فيها قبل الاتحاد صيدلية، وأصبح فيها الآن العديد من المستشفيات والعيادات، وبعض الإمارات لم يكن فيها طريق معبد، والآن أصبحت الطرق الحديثة السهلة تربط بين المدن والقرى، وتسهل انتقال المواطنين من الصحراء إلى المدن».

وقد نوّه المغفور له الشيخ زايد في خطابه في افتتاح دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الأول بقوله: «لقد حفلت الدورة التي خلت لمجلسكم الموقر بعدد من الإنجازات وخاصة في مجال استكمال البناء التشريعي في الدولة، وبحث قضايا الشعب الحيوية، وقد أثمر التعاون الصادق من مجلسكم في إنجاز مجموعة كبيرة وهامة من التشريعات الاتحادية التي تقدمت بها الحكومة».

وقد ثمن المغفور له الشيخ زايد في خطابه بمناسبة انعقاد الدورة العادية الثالثة من الفصل التشريعي الثاني للمجلس

الوطني الاتحادي بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٧٥، دور المجلس في المناقشات وأداءه في متابعة تنفيذ التوصيات، ودعمه للاتحاد ممثلاً بالحكومة والمؤسسات، قائلاً: «إن شعبنا يؤمن إيماناً راسخاً بحكم الشورى، وقد تمثل فيما أولاه لكم من ثقة وتقدير وما عقده عليكم من أمني وآمال».

إن ممارسة الديمقراطية داخل المجلس، وحركة العلاقات التي دارت بينه وبين الحكومة، قد أكدت تفهم الطرفين لطبيعة المرحلة التي تجتازها البلاد، وضرورة التعاون بينهما، من أجل تضامن أوثق يخدم المسيرة الاتحادية، ويدفعها على طريق التنمية والتقدم.

هذا الفهم المشترك والإدراك المتبادل، والمشاعر الأخوية التي كانت تربط بين أطراف الحكومة وأطراف المجلس، حالت دون طغيان أحدهما على الآخر، ومهدت المناخ لحوار بناء وودي بين الطرفين، احتفظ بصفائه وموضوعيته، ولم يفتح ثغرة تنفذ منها الحكومة لاستخدام سلطتها الدستورية في مواجهة المجلس.

لقد كانت انشغالات المجلس واهتماماته، ونوعية القضايا التي يطرحها، تنبع من إحساسه باحتياجات المجتمع، والمشاكل التي تؤرقه، والتطلعات المتفاعلة فيه، وبهذا كانت اهتمامات المجلس، تسير حركة المجتمع، وترجم درجات النمو التي وصل إليها.



وليس من شك في أن المجتمع النامي، له قضايا وله مشاكله، كذلك فإن للمجتمع المتقدم قضايا ومشاكله، ولكن نوعية القضايا التي تشغل المجتمع النامي تختلف اختلافاً كبيراً عن نوعية القضايا التي تشغل المجتمع المتقدم، ولهذا فإنه عن طريق رصد القضايا التي تشغل أي مجتمع، يمكن تصوّر درجات النمو التي وصل إليها هذا المجتمع.

ولقد كان للمغفور له الشيخ زايد منهجه الذاتي في إدارة البلاد، وفي مجتمع لم يعرف هذا النوع من هيكلية الحكم أضاف المغفور له الشيخ زايد هيكلاً من المؤسسات الاتحادية لتقوية بنية الدولة التي تعمل فيها هذه المؤسسات الجديدة إلى جانب المؤسسات المحلية التابعة لكل إمارة، وبدلاً من استبدال الهياكل المحلية الموجودة أصلاً بمؤسسات أخرى، أضاف المغفور له وزارات ودوائر حكومية جديدة ممولة تمويلياً جيداً، وتملك الكفاءة التي تمكنها من إحداث التغيير والتطور المنشود.

هذه الفيدرالية حملت في طياتها من الناحية العملية تكاملاً طبيعياً بين المؤسسات الاتحادية والمؤسسات المحلية في إدارة شؤون البلاد، وهذا النهج الذي سار عليه المغفور له الشيخ زايد في حكم البلاد دلل على مهارة فائقة في خلق تكامل فاعل بين بنى الدولة العصرية والأطر التقليدية التي أثبتت جدواها ونجاحها منذ قيام الدولة.

وقد تمكن المغفور الشيخ زايد من خلق كادر مهني يرتبط مستقبله الوظيفي بدولة الإمارات، ويحمل ولاءً مطلقاً لها، وتوسّع هذا الإطار بحكم كون الشباب أفراداً ضمن عائلات أكبر تنتقل إليها المفاهيم ذاتها.

كان حرص المغفور له الشيخ زايد منصباً على تطوير المؤسسات الاتحادية لتكون عامل توحيد ولتوفر فرص العمل، والاستقرار الوظيفي للشباب الذين سيكتسبون الخبرة تدريجياً في أداء المهام والواجبات التي تضطلع بها أجهزة الدولة العصرية، وبهذه الوسيلة استطاع إقامة بنية ثابتة للمجتمع الجديد قوامها نظام يستند إلى حكم القانون، وشكّل هؤلاء الشباب من الرجال والنساء اللبنة الأولى لمواطني دولة الإمارات الملتزمين بتطوير التجربة الاتحادية في المستقبل.

إن المسيرة الظافرة في بناء الدولة الحديثة الناهضة والتي قادها المغفور له الشيخ زايد «طيب الله ثراه»، على مدى أكثر من ثلاثة عقود والتي قدمنا لمحات من جوانبها، قد استمرت في زخمها واكتساب المزيد من الارتقاء في شتى مناحي الحياة مما شكّل تتابعاً مستديماً للنهوض الحضاري الذي تشهده دولة الإمارات والذي يتجلى بما تحفل به قيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان حفظه الله من عزم وإرادة ورؤى استراتيجية تضيء على المكانة المرموقة



التي تتبؤها دولة الإمارات المزيد من إشراقة الحاضر والمستقبل معاً.

لقد جاء في خطاب صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة بمناسبة العيد الوطني الـ ٣٤ في ديسمبر ٢٠٠٥، أن المرحلة المقبلة من مسيرة الدولة وما تشهده المنطقة من تحولات وإصلاحات تتطلب تفعيلاً أكبر لدور المجلس الوطني الاتحادي وتمكينه ليكون سلطة مساندة ومرشدة وداعمة للمؤسسة التنفيذية وأعلن سموه أن تفعيل دور المجلس الوطني الاتحادي عبر انتخاب نصف أعضائه من خلال مجالس كل إمارة وتعيين النصف الآخر هو خطوة أولى ستتبعها خطوات عديدة نحو مزيد من الإصلاح، وتعزيز مشاركة المواطنين في العمل الوطني العام بهدف ضمان تعزيز واستكمال مسيرة التنمية المتوازنة والشاملة التي حققتها دولة الإمارات على مدى العقود الماضية.

إن المشاركة السياسية قد حظيت باهتمام كبير من جانب صاحب السمو رئيس الدولة - حفظه الله - من خلال خطبه الرسمية، وفي مناسبات عدة، منذ توليه قيادة البلاد في سنة ٢٠٠٥، وقد تجلّى هذا الاهتمام في إرساء أسس البرنامج السياسي الذي طرحه سموه في خطابه بمناسبة الذكرى الرابعة والثلاثين لقيام الاتحاد في ديسمبر سنة ٢٠٠٥، والذي اعتبر بمثابة وثيقة عمل وطنية.

بل ويعد خطاب صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة - حفظه الله - بمناسبة العيد الوطني الرابع والثلاثين علامة فارقة - بكل المقاييس - في مسيرة ترسيخ وتعزيز أسس المشاركة السياسية في عملية صنع القرار الوطني، كذلك يعتبر المشروع الذي طرحه سموه في هذا الخطاب وثيقة تاريخية تمثل أساساً لكثير من التطورات الإيجابية في مسيرة المشاركة السياسية، وإعادة بناء المؤسسات الاتحادية كما وكيفاً لتواكب التطورات والتغيرات التي تشهدها الدولة، ويلعب فيها المجلس الوطني الاتحادي دوراً محورياً وفاعلاً ليكون سلطة مساندة ومرشدة وداعمة للمؤسسة التنفيذية، حيث أكد سموه على هذا الأمر بالقول: «..إن المرحلة المقبلة من مسيرتنا وما تشهده المنطقة من تحولات وإصلاحات تتطلب تفعيلاً أكبر لدور المجلس الوطني الاتحادي وتمكينه ليكون سلطة مساندة ومرشدة وداعمة للمؤسسة التنفيذية، وسنعمل على أن يكون مجلساً أكبر قدرة وفاعلية والتصاقاً بقضايا الوطن وهموم المواطنين تترسخ من خلاله قيم المشاركة ونهج الشورى من خلال مسار متدرج منتظم قررنا بدء تفعيل دور المجلس الوطني عبر انتخاب نصف أعضائه من خلال مجالس لكل إمارة وتعيين النصف الآخر بادئين مسيرة تكمل بمزيد من المشاركة والتفاعل من أبناء الوطن...».

كما أكد سموه أن المرحلة القادمة من مراحل العمل الوطني ستشهد تكريس مبادئ سيادة القانون وقيم المساءلة والشفافية



وتكافؤ الفرص، وفي هذا الشأن يقول صاحب السمو رئيس الدولة: «.. إننا اليوم على مشارف مرحلة جديدة غايتها تكريس مبادئ سيادة القانون وقيم المساءلة والشفافية وتكافؤ الفرص، وتحقيقاً لهذا فإن المرحلة الجديدة تتطلب إعادة بناء وإعادة ترتيب وإعادة تأهيل للنظم والهيكل الحكومية القائمة من حيث بنيتها ووظيفتها..».

ولعل من أهم ما جاء في مشروع صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة - حفظه الله - تأكيده على ضرورة زيادة الاهتمام بالعمل التطوعي وتنمية دور منظمات المجتمع والمؤسسات السياسية والاجتماعية والثقافية في غرس المبادئ والقيم الاجتماعية التي تنهض بالمجتمع وتكرس مفهوم المشاركة السياسية الواعية والمدركة لواجباتها الوطنية.

وفي هذا الخصوص، يقول سموه: «.. ولقد أن الأوان لمؤسساتنا السياسية والدينية والثقافية والإعلامية والتعليمية ومنظمات المجتمع المدني أن تتحمل مسؤولياتها في غرس قيم العمل داخل المجتمع، وتغيير النظرة السلبية المرتبطة بالعمل المهني واليدوي والتأكيد على مفهوم العمل باعتباره مسؤولية وقيمة إنسانية حضارية ودينية، كما أن لهذه المؤسسات أن تعمل على تنويع مهارات المواطن ورفع مستوى إنتاجيته وتشجيع الاستثمار في مجالات التنمية البشرية وتطوير الخدمات

التطوعية وترسيخ مفهومها وأهميتها لدى أفراد المجتمع والارتقاء بوسائلها وأساليب أدائها بتشجيع وتسهيل قيام جمعيات تطوعية متخصصة تعنى بتنمية المجتمع وزيادة اهتمام الجهات التعليمية والإعلامية والثقافية والرياضية للقيام بالمزيد من الجهد في توعية المواطن ودعوته إلى الخدمات التطوعية وترسيخ أهمية العمل التطوعي في مناهج التربية الوطنية في مراحل التعليم المختلفة..».

إن انتخابات نصف أعضاء المجلس الوطني الاتحادي في الإمارات التي جرت نهاية العام ٢٠٠٦، تشكل حدثاً سياسياً هاماً في المسيرة المباركة لدولة الإمارات، وجاءت الانتخابات تنفيذاً لقرار صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة رقم ٣ للعام ٢٠٠٦ بشأن تنظيم انتخابات لنصف أعضاء المجلس عبر هيئات انتخابية تم اختيارها من قبل أصحاب السمو حكام الإمارات ليعكس ذلك القرار عن رغبة من القيادة السياسية بالدولة لإحداث تحول سياسي وتطوير عبر خطة عمل وبرنامج وطني لصاحب السمو رئيس الدولة يستهدف توسيع المشاركة السياسية وتطوير عمل المجلس الوطني الاتحادي وتوسيع صلاحياته وزيادة عدد أعضائه.

وتجسدت حالة الحراك السياسي في أولى معطياته وملامحه في العدد الكبير الذي تقدم للترشح على مقاعد نصف أعضاء



المجلس الوطني في كافة الإمارات حيث بلغ العدد ٤٣٩ مرشحاً من بينهم ٦٣ امرأة.

ودعت القيادة السياسية في أكثر من مناسبة وأكثر من مرّة إلى ضرورة التفاعل مع التجربة الديمقراطية الوليدة التي جسّدها البرنامج السياسي والوطني لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة والالتفاف حول البرنامج وإنجاحه من أجل المضي قدماً نحو المستقبل.

وأكد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي على أن التجربة الانتخابية الحالية هي خطوة نحو المستقبل ستتبعها خطوات أخرى وأن الإمارات لها خصوصيتها في التدرج في المشاركة، وقال سموه: إن انتخابات المجلس الوطني هي خطوة تأسيسية مهمة على الطريق وخطوة مناسبة في طبيعتها وفي وقتها وهي نابعة من واقعنا ومن ظروفنا، فإيماننا بالشورى جزء من تكويننا ومن قيم حياتنا، مارسه أجدادنا وأباؤنا في مجالسهم وحرصوا على تطويره بما يتلاءم ومرحلة بناء الاتحاد من خلال الوجود الدستوري للمجلس الوطني الاتحادي منذ قيام الدولة واليوم نتقدم خطوة أخرى نعلق عليها آمالاً كبيرة لأنها خطوة تأسيسية لما سيليه من خطوات.

في الإطار العام، فإن إجراء الانتخابات يأتي لاستكمال مراحل التنمية بمفهومها العام وشمولية المضامين الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية فقد أنجزت الدولة في العقود الثلاثة الماضية عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقاد ذلك بشكل طبيعي الآن إلى تحول وتغيير جديد في اتجاه الإنجاز السياسي المتدرج ومواكبة التطورات في المنطقة التي تؤثر فيها وتتأثر بها دولة الإمارات وفقاً لخصوصيتها.

ولا شك أن التنمية السياسية كانت محل اهتمام ودراسة من قادة الدولة من أجل توسيع المشاركة الشعبية في عمليات التنمية لكنه جاء في وقته دون حرق للمراحل أو القفز فوق الواقع وفوق القيم الحاكمة للمجتمع وعندما توافرت الشروط المجتمعية لعملية التطوير السياسي.

من ناحية أخرى، فإن مشاركة المرأة بهذا العدد اللافت في العملية الانتخابية يعد أمراً هاماً له دلالاته، ففي أول تجربة شاركت ٦٣ سيدة في الترشيح وهو العدد الذي فاق عدد المشاركات في انتخابات قطر والبحرين والكويت بل إن الانتخابات أسفرت عن سبق تاريخي بفوز أول امرأة إمارتية خليجية بالانتخاب وهو ما يعد نجاحاً كبيراً، بل دعمت القيادة السياسية المرأة بشكل مباشر واعتبرتها (روح المكان) كما صرح بذلك صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم خلال تفقده للانتخابات في دبي مضيفاً: (أن المكان الذي ليس به امرأة هو مكان بلا روح) وأن الدولة مستمرة في دعم المرأة



وتهيئة المناخ أمام الكوادر النسائية للعب الدور الحضاري في عملية التنمية ودخولها معترك العمل السياسي العام وإفساح المجال أمامها في كافة المجالات بعد أن تبوأَت المناصب العليا في الدولة.

إن تمكين المرأة الإماراتية، وتعزيز دورها في مختلف أوجه الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية يعد في طليعة أولويات خطط تطوير قيادة الدولة، وانتهجتها الإمارات منذ مطلع الاتحاد كركيزة أساسية في عملية التطور والارتقاء.

لقد أكد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله، أن الثقة التي حصل عليها أعضاء المجلس الوطني الاتحادي الذين تم انتخابهم هي أمانة ومسؤولية يجب أن يتحملوا أعباءها من خلال الحرص على قضايا الوطن والمواطنين، وقال سموه في الكلمة التي وجهها عقب إعلان نتائج الانتخابات:

«إن التدرج في الممارسة البرلمانية هو تعبير عن خصوصية التجربة السياسية لدولة الإمارات وقد ساهمت تلك السياسة التي أرسى قواعدها المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في توفير الاستقرار والازدهار لتجربتنا الاتحادية وتدعيمها ونحن إذ نعتمدها اليوم أسلوباً لتطوير مبدأ المشاركة ندرك أن هذا التدرج سيساهم في بناء تجربة برلمانية ناضجة تتوافر

لها المقومات التي تمكنها من القيام بدورها الدستوري على الصعيدين التشريعي والرقابي».

«وإذا كانت المرأة الإماراتية قد أثبتت حضورها في هذه التجربة الانتخابية الأولى فإننا على يقين أن الإنجاز الذي تحقق للمرأة بدخول المجلس الوطني الاتحادي سيعزز مضمونه من خلال إسهاماتها في مناقشات الدورة المقبلة خاصة في القضايا التي تهم المرأة والبناء الاجتماعي للدولة».

وجاء في خطاب صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة في افتتاح المجلس الوطني الاتحادي، دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الرابع عشر، ١٢ فبراير ٢٠٠٧: «إن المجلس الوطني هو الآن أكبر تمثيلاً وأعظم قدرة، صيانة للمكتسبات وتعزيزاً للمسيرة الاتحادية المباركة التي أرسى دعائمها المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيب الله ثراه، والمغفور لهما بإذن الله الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم والشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم وأصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد حكام الإمارات الذين رقدوا حياة هذا الوطن بجهدهم وفكرهم ورعايتهم وصبرهم وأسهموا بتفان وإخلاص في بناء هذه الدولة التي نعز بالانتماء لها ونفاخر بها الأمم».

وأضاف صاحب السمو رئيس الدولة حفظه الله: «بلغنا اليوم مرحلة متقدمة في التأسيس لتجربتنا السياسية المنشودة حاملين



في الوقت نفسه شرف المسؤولية الوطنية والأمانة التاريخية، صوناً للتجربة التي نريدها منفتحة على العالم مواكبة لتقدمه قادرة على تقبل كل رأي واجتهاد ما دام وطنياً مخلصاً في ولاءه وانتمائه للوطن... إنه يوم تاريخي ومنعطف هام في مسيرة الوطن عملنا معاً قيادة وشعباً من أجل الوصول إليه ترسيخاً لدعائم هذه الدولة الحديثة وتطلعاً لنظام سياسي يحقق الشورى ويقيم العدل ويبسط الأمن ويمكن المواطنين رجالاً ونساءً من المشاركة الإيجابية الفاعلة في قيادة الدولة والتخطيط لمستقبلها بسند من الدستور وفي ظل سيادة القانون».

«إن آمالنا لدولتنا لا سقف لها وطموحاتنا لمواطنينا لا تحدها حدود وتوقعاتنا للمستقبل تزداد يقيناً ونحن نستقبل عهداً جديداً يعكس رؤى وطنية طموحة لمرحلة أخذة في التشكل تدريجياً تكريساً لمبادئ أعلننا عنها واعتمدها المجلس الأعلى للاتحاد ومجلس الوزراء ميثاق عمل وخريطة طريق لمرحلة سمتها الشورى وسيادة القانون ونهجها تحديد المسؤوليات وتفويض السلطات والمساءلة، وغايتها إقامة العدل وتمكين كل أفراد هذا المجتمع من الإسهام الفاعل والمشاركة الإيجابية في صنع المستقبل».

ويضيف صاحب السمو رئيس الدولة قائلاً: «إننا إذ نتابع بكل الفخر خطى التمكين والنهضة والإصلاح المتسارعة ونراقب

برضاً كامل برامج التطوير وإعادة الهيكلة الجارية ومشروعات التنمية تأسيساً لمنظومة الحكم الجيد والإدارة الرشيدة والحكومة الكفاء التي هي رأس الرمح في استراتيجية التمكين، ذلك أن مشروع التطوير الطموح الذي نستشرفه لدولتنا اليوم هو مشروع نهضوي واسع الأفق لا يختزل الحياة في اقتصارها على أهميته وإنما يتجاوز ذلك للأخذ بالأبعاد الثقافية والمجتمعية والمعنوية والنفسية، فالتنمية إلى جانب دورها في تعزيز الإنتاجية ودفع النمو وتحسين الدخل ورفع مستوى المعيشة فإن نجاحها الفعلي يقاس بقدرتها على تعزيز قدرات الإنسان وتمكينه من عيش حياة أكثر أمناً واحتراماً وحرية ومشاركة وعطاء في بيئة خالية من التهديد والمخاطر، هذا هو جوهر التحول المنشود وهذا هو مقصد التمكين، والتزاماً بهذا فإن سياساتنا التعليمية والصحية والرياضية والشبابية وما أعلنه من برامج وتشريعات لدعم الثقافة وتنمية الأسرة والمجتمع وإقامة العدل وتوفير الأمن هي ركائز أساسية في مشروع النهضة الذي نصبو إليه ونسعى لإدامته.

ولنتأمل جانباً مهماً آخر في رؤية صاحب السمو رئيس الدولة حفظه الله، يقول سموه: «الرفاه الذي نتطلع له لا يمكن تحقيقه أو ضمان استمراره دون إنسان منتم ماهر منتج مثقف ملتزم بالقيم والمثل والأخلاق معتد بعقيدته معتز بدولته وخصوصيته قادر على قبول الآخر والانفتاح على ثقافته، فالوطن دون مواطن



لا قيمة له ولا نفع منه مهما ضمت أرضه من ثروات وموارد، والمواطنة في حد ذاتها ليست امتيازاً.. إذا لم يقترن الانتساب للدولة بولاء مخلص وانتماء صادق وعطاء متفان والحفاظ على مكتسبات الوطن والفخر بتاريخه ورموزه، فهذه هي المواطنة الحقة كما ينبغي أن تكون.

ولقد أشارت جميع المعطيات سواء خلال فترة الانتخابات أو في الفترة اللاحقة لها إلى دعم القيادات في الدولة وعلى رأسهم صاحب السمو رئيس الدولة وأيضاً صاحب السمو نائب رئيس الدولة - رئيس مجلس الوزراء، وكذلك أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد على دعم المجلس الوطني الاتحادي وتثمين دوره، وتجلى ذلك في التعديل الدستوري رقم (١) لسنة ٢٠٠٩، والذي أطال مدة عضوية المجلس من سنتين إلى أربع سنوات، وكذلك إطالة مدة دور الانعقاد من ستة أشهر إلى مدة لا تقل عن سبعة أشهر، بالإضافة إلى منح المجلس الوطني الاتحادي استقلالية أكبر في وضع لائحته الداخلية، وتوسيع اختصاصاته فيما يتعلق بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي يبرمها الاتحاد.

إن البرنامج السياسي لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة يمضي نحو تحقيق أهدافه المنشودة في تفعيل دور المجلس الوطني الاتحادي، ودعم مشاركة المواطنين

في الحياة السياسية، وذلك بعد إنجاز المرحلة الأولى من هذا البرنامج بانتخاب نصف أعضاء المجلس الوطني الذي يتكون من (٤٠) عضواً، وتعديل الدستور لتوسيع صلاحيات المجلس وتمكينه، واستحداث وزارة تعنى بشؤون تطوير العمل البرلماني وهي وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي.

لقد أكد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة في كلمته في اليوم الوطني لدولة الإمارات في الأول من ديسمبر ٢٠٠٧، عزمه على طريق التمكين السياسي وتعميق الممارسة الديمقراطية، وقال سموه: «ما زلنا على عهدنا قبل عامين أن نصل بالتجربة الديمقراطية إلى مقاصدها بتوسيع نطاق المشاركة وتعزيز دور المجلس الوطني كسلطة تشريعية ورقابية».

ودعا صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، في ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٨ عند افتتاحه دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الرابع عشر للمجلس الوطني الاتحادي، إلى المزيد من التفاعل مع مؤسسات وأجهزة الدولة، وأن تنزل لجان المجلس إلى الميدان لتلمس احتياجات المواطنين وهمومهم، مؤكداً سموه أن أنجح جدول أعمال هو ما يوضع من خلال الواقع العملي على الأرض، وقال سموه إن شعب الإمارات ينتظر منا



الكثير ووضع ثقته فينا، مؤكداً أن القيادة السياسية لن تدخر أي جهد في توفير سبل العيش الكريم لأبنائها وشعبها.

وقال إن توجيهات صاحب السمو رئيس الدولة للحكومة في إعطاء الأولوية لخدمة الوطن والمواطنين لا زالت وستظل نبراساً يحتذى به ونسخر له كل الإمكانيات، وأضاف أننا نؤمن بالتغيير للأفضل ونحرص عليه ونشجعه لأن التغيير صفة من صفات الكون، ومن يغفل عن حقائق الحياة وسنن الوجود لن يجد له مكاناً في قطار التقدم السريع.

ومما هو جدير بالذكر وكما هو معروف من خلال الاستقراء التاريخي، أن مفهوم المشاركة الشعبية في دولة الإمارات ليس بالمفهوم الغريب على المجتمع الإماراتي فهو مفهوم متأصل في نظام الحكم السائد منذ وقت طويل، فحكام دولة الإمارات على اتصال دائم مع المواطنين واطلاع متواصل على همومهم والتشاور معهم في أمور الدولة.

إن المشاركة السياسية في الإمارات العربية المتحدة هو مفهوم حاضر في واقعها السياسي والاجتماعي لما تتصف به من روح التسامح والتصالح، ليس فقط على المستوى الرسمي بل على المستوى الشعبي أيضاً، فقد حرصت الإمارات العربية المتحدة - عبر تاريخها - على ترسيخ مبادئ الشورى الحقة والمشاركة الشعبية في مسيرتها الحضارية وبنائها المجتمعي

باعتبار أن الشورى والعمل، كما يقول صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة - حفظه الله - هما وجهان لعملة واحدة، وهما أقوى ضمانات للوحدة الوطنية.

لقد نشأ الاتحاد بين إمارات الدولة المختلفة في سنة ١٩٧١، كنتيجة مباشرة لسيادة قيم المشاركة ونهج الشورى بين قادتها الذين آلوا على أنفسهم أن يحققوا هدفاً أسمى يصبو إليه كل عربي وهو قيام الوحدة بين سائر أقطار الأمة العربية.

وإن قواعد الحكم الاتحادي أرسيت على أسس سليمة، وصفتها ديباجة الدستور بأنها: «.. تتمشى مع واقع الإمارات وإمكاناتها في الوقت الحاضر، وتطلق يد الاتحاد بما يمكنه من تحقيق أهدافه، وتصون الكيان الذاتي لأعضائه بما لا يتعارض وتلك الأهداف، وتعد شعب الاتحاد في الوقت ذاته للحياة الدستورية الحرة الكريمة، مع السير به قدماً نحو حكم ديمقراطي نيابي متكامل الأركان، في مجتمع عربي إسلامي متحرر من الخوف والقلق...».

وفي سبيل إقامة حكم نيابي متكامل الأركان، وكخطوة أولى تم التفكير في تأسيس مجلس استشاري يقوم إلى جانب المؤسسة التنفيذية، ليقدم لها العون في عملية سن التشريعات التي تنظم شؤون الجماعة، فتم إنشاء المجلس الوطني الاتحادي في سنة ١٩٧٢.



إن عجلة التطور لم تقف عند هذا الحد، بل إن الإمارات العربية المتحدة عبر تجربتها التنموية، قد أسست لإطار سياسي يدعم المشاركة السياسية من خلال بناء اجتماعي وتنموي يرفع المشاركة ويعززها، وتفسير ذلك أن تجربة الإمارات التنموية وانفتاحها، خلق على الأرض حقائق وأبرز واقعاً يعزز فكرة المجتمع المنفتح بما تنطوي عليه من مبادئ المشاركة السياسية، فتكريس مبدأ سيادة القانون وإدراك مدى أهميته من جانب الدولة إنما يساهم في تعزيز المشاركة السياسية، أضف إلى ذلك هذا الانفتاح الإعلامي الذي تشهده الإمارات والذي يعد مكوناً أساسياً من مكونات إثراء التجربة الإماراتية وتنوعها.

كما يمثل السجل الإيجابي للإمارات في مجال تمكين المرأة، حافظاً مهماً في ترسيخ المشاركة السياسية وتعزيزها، وعاملاً أساسياً لوجود قبول عام لتحديث المشاركة السياسية وتطوير قنواتها.

وهكذا تأتي تجربة الانتخابات التي شهدتها الإمارات العربية المتحدة في سنة ٢٠٠٦، لانتخاب نصف عدد أعضاء المجلس الوطني من قبل هيئات انتخابية تشكل في كل إمارة، تجسيداً لواقع يقوم على أساس المشاركة في صنع القرارات من خلال مبدأ الشورى المتأصل في الحياة الإماراتية على المستويين السياسي والاجتماعي، وبداية لتأسيس مرحلة من المشاركة

السياسية الفعلية والإيجابية من جانب المواطنين فيما يتعلق بشؤونهم، ولا يقلل من ذلك محدودية التجربة والمتمثلة في عدد أعضاء الهيئات الانتخابية نسبة إلى عدد المواطنين الذين يحق لهم قانوناً التصويت في الانتخابات، وذلك إذا نظرنا إلى تجربة الانتخابات باعتبارها اللبنة الأولى لتأسيس ثقافة المشاركة السياسية وتعميقها بين الفئات الاجتماعية المختلفة.

ويزداد الأمر وضوحاً إذا علمنا أن تجربة انتخابات نصف عدد أعضاء المجلس الوطني الاتحادي لا تعدو أن تكون مرحلة أولى من مراحل البرنامج السياسي لصاحب السمو رئيس الدولة - حفظه الله - والذي يقوم على أساس مراحل ثلاث تتم وفقاً لمبدأ التدرج بما ينسجم مع ظروف الإمارات العربية المتحدة: أولها: مرحلة التأسيس، وهي المرحلة التي تمت بالعملية الانتخابية السابقة، وثانيها: هي مرحلة التمكين والتي شرع في تأسيسها بعدة تغييرات جاءت منسجمة مع الفلسفة التي تنتهجها القيادة السياسية والقائمة على مبدأ التدرج في تطوير التجربة البرلمانية بما يتوافق مع خصوصية التركيبة الاجتماعية والسياسية للمجتمع الإماراتي، أما المرحلة الأخيرة من البرنامج السياسي فهي: المرحلة المتعلقة بتوسيع وتعميق المشاركة السياسية من خلال انتخاب أعضاء المجلس الوطني الاتحادي وتفعيل دوره ليكون سلطة مساندة ومرشدة وداعمة للمؤسسة التنفيذية.



وبخصوص التجربة الانتخابية ٢٠١١، فإنها اكتسبت أهمية خاصة تفوق سابقتها من ناحية توسيع نطاق المشاركة السياسية للمواطنين، حيث تم تعديل قرار المجلس الأعلى للاتحاد رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦، كما تم تعديل قرار صاحب السمو رئيس الدولة رقم (٣) لسنة ٢٠٠٦ بحيث أصبح الحد الأدنى لعدد أعضاء الهيئات الانتخابية لا يقل عن (ثلاثمائة) مضاعف عدد ممثلي كل إمارة في المجلس الوطني الاتحادي دون وجود سقف أعلى لعدد أعضاء هذه الهيئات في كل إمارة، حيث بلغ عدد أعضاء الهيئات الانتخابية (١٣٥,٣٠٨). مما أتاح الفرصة لشريحة كبيرة من المواطنين لاختيار ممثليهم في المجلس الوطني الاتحادي في ظل ظروف قد تم تهيئتها بشكل يتناسب مع وزن الحدث في الحياة السياسية، مع توفير كافة الضمانات التي تكفل إجراء الانتخابات بالشكل الواجب، الأمر الذي يعكس مدى إيمان القيادة السياسية الرشيدة بأهمية العنصر البشري المؤهل والقادر على تحمل مسؤوليته في جميع مجالات العمل الوطني بما يحقق صالح الوطن والمواطنين.

ولقد جاء في كلمة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة - حفظه الله - إلى أعضاء المجلس الوطني بمناسبة افتتاح دور الانعقاد الأول للفصل التشريعي الخامس عشر للمجلس الوطني الاتحادي في ١٥ نوفمبر ٢٠١١، «إن المجلس الوطني الاتحادي في هذا اليوم هو

أكبر تمثيلاً، وأعظم قدرة على أداء وظائفه، وإن عضوية المجلس ليست امتيازاً أو وجهةً اجتماعيةً إنها مسؤولية، وأمانة عظيمة، وعبء ثقيل، وتكليف وطني، فمن وضعوا الثقة فيكم، وأنا بكم ترشيحاً وتعييناً ينظرون إليكم، وينتظرون منكم، فكونوا بقدر الثقة، أخلصوا وناصروا، التزموا مصلحة الوطن وصالح المواطنين، وفي الحق سنكون معكم، مساندين ومعاضدين، ومؤيدين، إن انعقادكم اليوم هو تتويج موفق للمرحلة الثانية في مسارنا المتدرج نحو تعميق ثقافة المشاركة وتطوير ممارساتها، وهو خيار اتخذناه بكامل الإرادة الوطنية، وسنمضي به إلى منتهاه بكل العزم تلبية لطموحات أبناء شعبنا وبناته في وطن يتشاركون ببناءه، ويصونون مكتسباته، ويفتخرون بالعيش فيه، والانتماء له، فالتمكين هو روح الاتحاد، ورهانه الكبير».

كما جاء في كلمة صاحب السمو رئيس الدولة: «وننتظر من المجلس الوطني اليوم، في فصله الخامس عشر وجوداً أكثر فعالية يستشعره الناس، ومشاركةً أعظم تأثيراً في التأسيس تدرجاً لنظام تمثيلي وطني أصيل، يستمد عناصره من قيمنا وعاداتنا وتقاليدينا ومكونات نسيجنا الاجتماعي والثقافي، ويُرسخ نهج الشورى وقيم المشاركة، ويعزز خصوصية تجربتنا في تميزها وتفردتها، وتعبيرها عن مجتمعنا المتحرك بعزم وتطلع نحو مستقبل أصدق وعداً وأكبر أملاً».

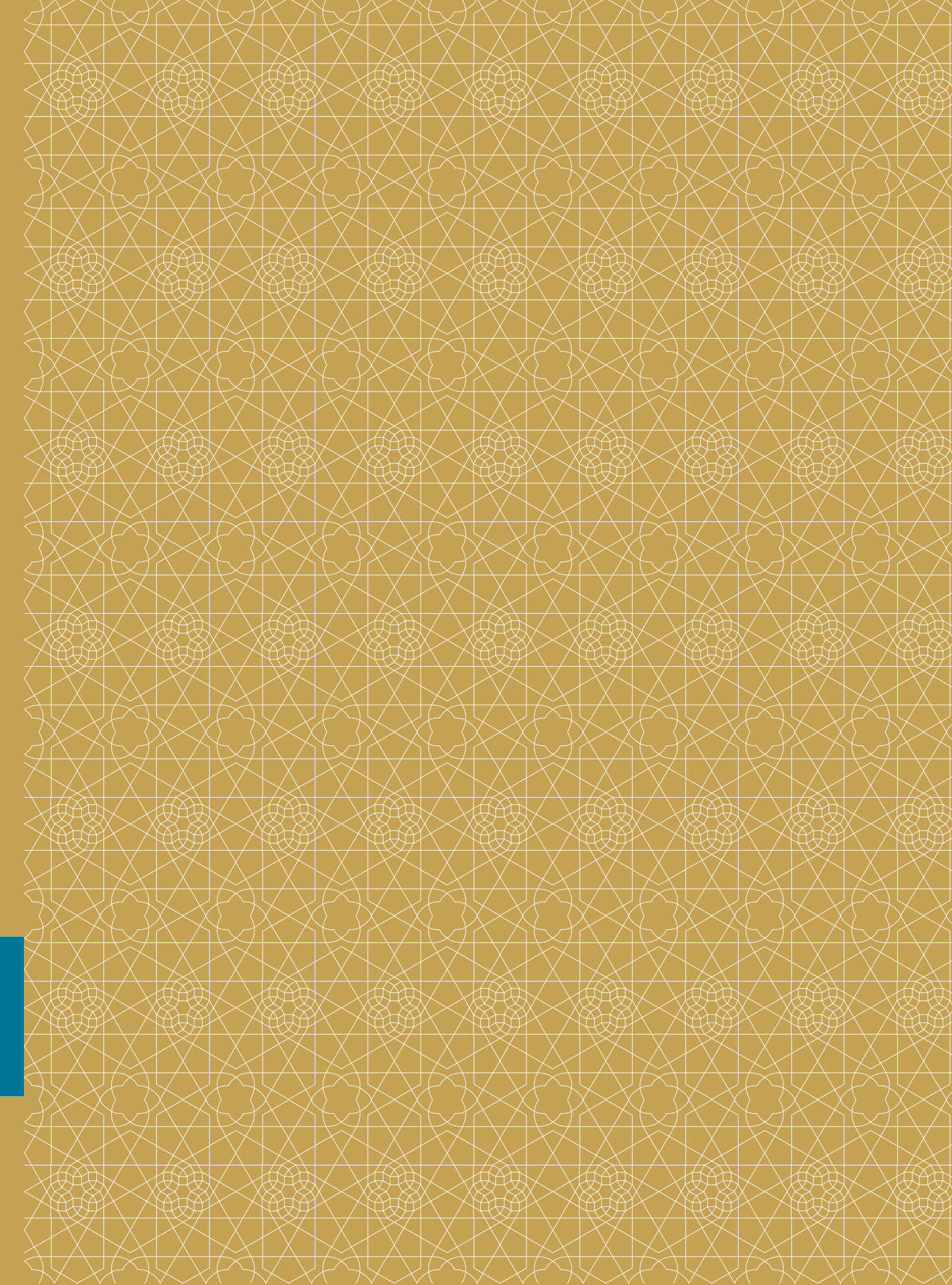


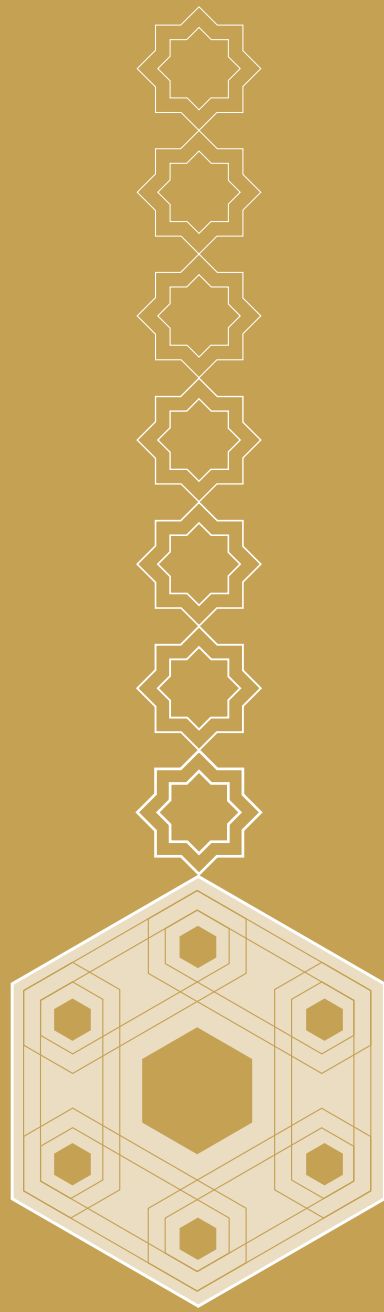
«لقد خطت دولتنا خطوات مشهودة في المجالات كافة، وباتت نموذجاً يُحتذى في الإنجاز وإدارة التحديات، وذلك بفضل ولاء أبنائها وبناتها وجهودهم المخلصة، وفعالية مؤسساتها ونظمها وقوانينها، ورشد سياساتها الداخلية والخارجية، مما رسخ من مكانتنا بين الأمم، وأعلى من شأن دولتنا بين الدول».

لقد أصبحت الإمارات تملك كل الظروف المواتية للتقدم والانطلاق، فقد جعل الاتحاد من هذه المنطقة دولة ناهضة بكل المقاييس وتثير إعجاب العالم بخطاها الحضارية المتسارعة.. تتجلى فيها الوحدة الجغرافية، كما تملك الوحدة البشرية ومن ورائها الخلفية الحضارية ووحدة التجربة التاريخية.. دولة تملك قاعدة اقتصادية قوية قائمة على رؤية متوازنة تعتمد الحاضر والمستقبل معاً.. والتخطيط لأجيال الأزمنة التالية القادمة.

إن الجهد المخلص والدؤوب الذي تتميز به مسيرة الإمارات الظاهرة.. جعل المستحيل ممكناً.. والحاضر زاهراً.. والتطلع لمستقبل باهر يقيناً.. الضمان في صدق العزم وجلال الطموح إلى العمل المبدع.

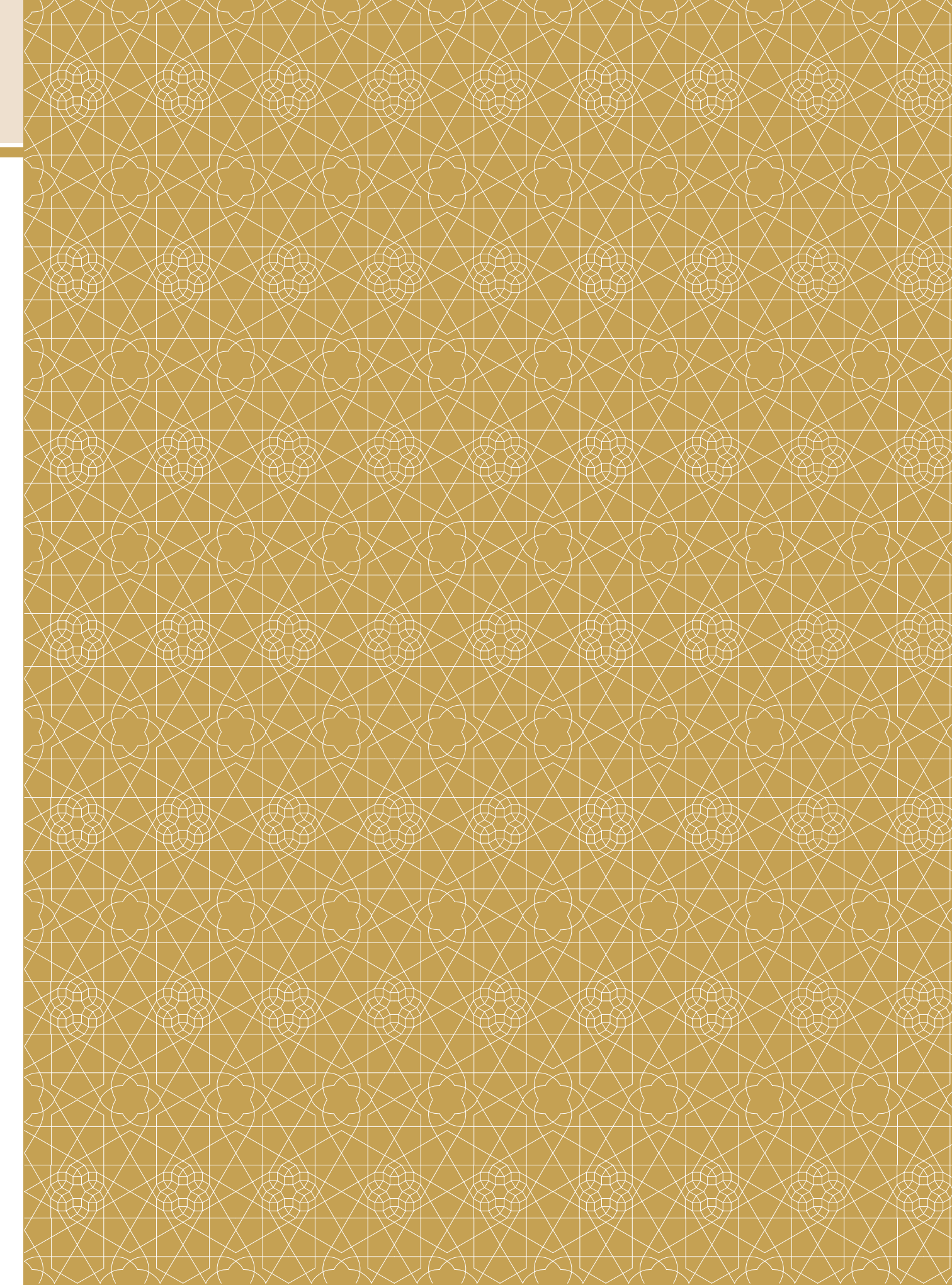
لقد شهد التاريخ المعاصر بزوغ فجر واحدة من أكثر الدول تطوراً في العالم.. هذا ما يقوله بيتر هيلير في كتابه: (أيام زمان في أبوظبي).





الفصل الثالث

الحكم الرشيد.. ممارسات وإنجازات





الحكم الرشيد.. ممارسات وإنجازات

إن الثاني من ديسمبر.. يُعد منعطفاً تاريخياً بكل أبعاده ومعانيه.. وإنه يبقى خالداً في ذاكرة الأجيال.. وإشراقه الحاضر هي مرتكزات لأفاق مستقبل زاهر.. مسيرة مفعمة بالعمل الجاد الدؤوب منذ انطلاقتها برؤى وعزيمة وحكمة المغفور له الشيخ زايد «طيب الله ثراه»، فكانت راسخة في بنيانها، وعظيمة في إنجازاتها حتى غدت التجربة الرائدة في بناء الدولة الحديثة في عالم يشهد تسابقاً في الارتقاء بشتى مفاصل الحياة. والإمارات بخطاها الوثابة، وخططها التنموية الاستراتيجية، تعطي للمكانة الإقليمية والدولية معناها ومستحققاتها، ومن يتأمل صورتها الناهضة المتجددة يدرك بإعجاب ما تحفل به دولة الإمارات العربية المتحدة من تقدم مطرد، ومواكبة لمستجدات العصر ومستلزماته، وإن ما يتحقق اليوم هو تعبير عن الاستخدام الأمثل للقدرات والطاقات مما أعطى للإنجازات تميزها وترباطها وعلى الصعد كافة فالدولة المزدهرة نتاج رؤية ثاقبة تتوازن فيها أركانها وهذا ما تحرص عليه القيادة الحكيمة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حتى تبوأت

بلادنا الغالية ما تستحقه من مكانة دولية مرموقة فإنجازاتها شاخصة شامخة، ومؤشرات التنمية وإحصائياتها مثار إعجاب مختلف المنظمات المتخصصة الإقليمية والدولية فإن ما تحقق كان مذهلاً مقارنة بالزمن الذي استغرقته هذه الإنجازات بحيث اختزلت سنواته إلى حد كبير قياساً بتجارب أخرى في العالم، ولكن حين تتظافر السواعد وتؤسس الخطى بالرؤى العلمية الاستراتيجية، تأخذ النهضة ديمومتها، وتتصاعد وتأثرها في شتى المجالات وهذا ما تتميز به دولة الإمارات وهي في مسيرتها الظافرة المباركة تزداد ارتقاء وعطاء فالآمال كبيرة والتطلعات آفاقها بعيدة ومتجددة والدولة العصرية أهدافها تتجاوز حاضرها من أجل التخطيط لمستقبل أبنائها.

لقد احتفظت دولة الإمارات العربية المتحدة بمكانتها ضمن أكثر دول العالم تقدماً في مجالات التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية، ونجحت في تحقيق مجموعة رئيسة من الأهداف التنموية للألفية التي حددتها قمة الأمم المتحدة.

إن التجربة التنموية في الدولة تمثل نموذجاً عالمياً في مجال التنمية الشاملة على المستويات كافة، وإن تقرير التنمية البشرية العالمي ٢٠١١ جسد المكانة العالمية لدولة الإمارات العربية المتحدة في هذا المجال، ما يؤكد التقدم المستمر الذي تشهده الدولة والإنجازات التي حققتها بتقدمها إلى المرتبة



«٣٠» خلال العام الماضي في مؤشر التنمية البشرية العالمي ضمن الفئة المصنفة بالتنمية البشرية المرتفعة جداً متقدمة بذلك مرتبتين عن عام ٢٠١٠ لتظل الأولى عربياً للسنة الثانية على التوالي.

لقد أسهمت التنمية البشرية في تحقيق التنمية الاقتصادية على المستويات كافة، حيث قفز الناتج المحلي الإجمالي من ٦,٥ مليار درهم عام ١٩٧١ ليتجاوز تريليون درهم عام ٢٠١٠، وارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من ١٠٠ ألف درهم عام ١٩٧٥ إلى ١٣٢ ألف درهم عام ٢٠١٠، وشهد القطاع الصناعي تطوراً ملحوظاً بعدما ارتفعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي من ١٪ عام ١٩٧١ إلى ١٦,٤٪ عام ٢٠٠٩، وبلغ عدد المنشآت الصناعية العاملة ٤ آلاف و ٩٦٠ منشأة بحجم استثمار بلغ أكثر من ١٠٠ مليار درهم.

إن دولة الإمارات حققت معدلات مرتفعة في نموها الاقتصادي بعد أن نجحت في تنويع قاعدة مواردها الاقتصادية، مما مكنها من مواجهة تقلبات الأزمة المالية العالمية.

وتبوأ دولة الإمارات المرتبة الأولى عربياً وخليجياً في تقرير التطورات المالية للمنتدى الاقتصادي العالمي الذي أعلن في سبتمبر ٢٠٠٨، والمرتبة السادسة والعشرين في التصنيف الرئيس الشامل للمنتدى.

لقد صنف «المنتدى الاقتصادي العالمي» للعام السابع على التوالي اقتصاد دولة الإمارات الاقتصاد العربي الوحيد والـ ٢٣ عالمياً ضمن مرحلة «الاقتصادات القائمة على الإبداع والابتكار» والتي تعتبر أكثر مراحل تطور الاقتصادات العالمية بناءً على منهجية المنتدى الاقتصادي العالمي والذي يصنف ١٤٤ دولة ضمن خمس مجموعات يشملها تقرير التنافسية العالمي الذي يصدر سنوياً عن المنتدى الاقتصادي العالمي ومقره في جنيف بسويسرا.

وقد انضمت دولة الإمارات إلى مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على الإبداع والابتكار منذ عام ٢٠٠٦، وقد تفوقت الإمارات في مجال اعتماد اقتصادها على الإبداع والابتكار على دول مثل نيوزيلندا وأستراليا وإيطاليا وإسبانيا.

يتم قياس التنافسية في التقرير السنوي من خلال ثلاثة محاور أساسية متضمنة ١٢ مؤشراً فرعياً وتصنف الدول ضمن مراحل مختلفة من التطور الاقتصادي وهي مرحلة المتطلبات الأساسية والمرحلة الانتقالية الأولى ومرحلة عوامل تعزيز الفعالية والمرحلة الانتقالية الثانية وأخيراً مرحلة عوامل تعزيز الإبداع والابتكار، وتعتبر المرحلة الخامسة هي الأكثر تطوراً.

وتعرف «الاقتصادات القائمة على الإبداع والابتكار» بأنها الاقتصادات التي يمكنها المحافظة على مستويات أعلى للأجور والعمل بتخطيط استراتيجي للارتقاء بجودة الحياة ومستويات



المعيشة.. كما تعمل هذه الاقتصادات على تعزيز قدرة شركاتها الوطنية على المنافسة محلياً وعالمياً من خلال المنتجات والخدمات النوعية.

يذكر أن اعتماد المؤسسات الحكومية والخاصة ضمن مرحلة الاقتصاد المعتمد على الإبداع والابتكار تتبنى أفضل الممارسات العالمية في إدارة أعمالها من خلال تطبيق أحدث عمليات التصميم والإنتاج والإدارة والتمويل والتسويق وغيرها.

ويأتي التصنيف للدول والاقتصادات ذلك وفق نتائج تقرير التنافسية العالمي ٢٠١٢-٢٠١٣ حيث يهدف هذا التقرير إلى قياس مدى قدرة الدول على تشجيع الابتكار والمعرفة في سبيل دفع اقتصاداتها إلى المنافسة عالمياً.

وحققت الدولة إنجازاً إضافياً هذا العام حيث قفزت الإمارات ثلاث مراتب لتحتل المركز ٢٤ في التصنيف العام للتقرير وحافظت على مكانتها كالدولة العربية الوحيدة ضمن قائمة الاقتصادات المعتمدة إلى الإبداع والابتكار.

هذا التقرير يعد شهادة من المجتمع الدولي على قيادة الدولة ومكانتها العالمية في مصاف الدول الأكثر تطوراً وإبداعاً.

إن ذلك يأتي نتيجة حتمية لحكمة قيادة دولة الإمارات الرشيدة والتي تطمح إلى تحقيق رؤية الإمارات ٢٠٢١ والهادفة

إلى وصول دولة الإمارات إلى أن تكون من أفضل دول العالم بحلول عام ٢٠٢١.

إن التنافسية لا تتحقق ما لم يتحقق مبدأ الاستدامة المرتكز على مقومات الإنصاف والتمكين والعمل على بناء مستقبل مزدهر للأجيال المقبلة يتم من خلال التخطيط الواضح للأهداف والطموحات وكذلك الإدراك التام للمتغيرات والمستجدات المحيطة في دولتنا إقليمياً ودولياً مع مراعاة خصوصية وأولويات مجتمعنا الإماراتي.

بتضافر الجهود الحكومية المختلفة والتي نتج عنها التحسن الملحوظ في نتائج معايير ومؤشرات التنافسية، ارتقى مؤشر جودة مؤسسات الدولة إلى المرتبة ١٢ عالمياً متقدمة ١٠ نقاط عن العام السابق، كما ارتقى مؤشر تنافسية «كفاءة سوق العمل» بـ ٢١ نقطة ووصل إلى المرتبة السابعة عالمياً.

وتستند نتيجة القدرة التنافسية في تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي على عاملين أساسيين هما: استطلاع آراء آلاف التنفيذيين ورجال الأعمال حول العالم إضافة إلى اعتماد البيانات والإحصاءات الصادرة عن الدول المشاركة في التقرير والتي تعبر عن قطاعات حيوية مثل الصحة والتعليم وحجم الأسواق وعدد براءات الاختراع وكم الأبحاث ومدى تقدم الشركات من خلال برامج الإبداع والابتكار.



وأشار تقرير التنافسية العالمي ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى تحسن التصنيف العام لدولة الإمارات بثلاث مراتب للتبوء المركز ٢٤ عالمياً.

كما أشار التقرير إلى أن هذا التحسن يرجع إلى التطور الدائم في أطر العمل المؤسسية والنظم واللوائح التنظيمية، إضافة إلى الاستقرار الاقتصادي بشكل عام، مشيداً بالجودة والنوعية التي تتمتع بها البنى التحتية في الدولة وكفاءة أداء أسواقها إضافة إلى الثقة العالية بالقيادة السياسية وكفاءة أداء الحكومة مما أسهم بتعزيز تنافسية اقتصاد الدولة.

ويعد تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي من أهم التقارير العالمية حيث يهدف إلى مساعدة الدول في تحديد العقبات التي تعترض النمو الاقتصادي المستدام ووضع الاستراتيجيات للحد من الفقر وزيادة الرخاء وقيم قدرتها على توفير مستويات عالية من الازدهار والرفاهية لمواطنيها ويعد من التقارير التي توفر تقييم شامل لنقاط القوة والتحديات لاقتصادات الدول يذكر أن أول تقرير للتنافسية صدر خلال عام ١٩٧٩ وينشر سنوياً خلال شهر سبتمبر ويختلف عدد الدول التي يشملها التقرير في كل عام.. وفي هذا العام ٢٠١٢-٢٠١٣ غطى التقرير ١٤٤ دولة.

ويُذكر أن مجلس الإمارات للتنافسية أصدر مؤخراً عدداً من الدراسات عن الإبداع والابتكار ومدى تقدم الشركات إضافة إلى مجموعة المقالات والكتيبات التي أسهمت في إبراز جهود المؤسسات والشركات الوطنية على المستويين المحلي والعالمي ومن تلك المؤسسات: مصدر، وشركة استثمار التكنولوجيا المتطورة «أتيك»، ووحدة مبادلة لصناعة الطيران «ستراتا»، المملوكتين بالكامل لشركة «مبادلة»، وسيراميك رأس الخيمة، وشركة دبي للألمنيوم «دوبال»، ومركز إمبيريال كوليدج لندن للسكري في أبوظبي، ومركز دبي المالي العالمي، وشركة أبوظبي للدائن البلاستيكية المحدودة «بروج»، ومدينة دبي للإنترنت، وشركة دبي للكابلات «دوكاب»، وسوق دبي الحرة، وغيرها من المؤسسات الحكومية.

وأسهمت جهود حكومة الإمارات وقطاعاتها المختلفة بتفوق دولة الإمارات عربياً وعالمياً في عدد من أهم تقارير التنافسية العالمية السابقة حيث حققت المرتبة الأولى عربياً وعالمياً في كفاءة السياسة المالية في تقرير كتاب التنافسية السنوي ٢٠١٢ الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية في سويسرا.

وبحسب نتائج التقرير تقدمت دولة الإمارات وتفوقت بمراتب عن العديد من الدول الأخرى مثل: المملكة المتحدة واليابان، وفرنسا، والصين، نظراً لعدد من العوامل أبرزها:



جهود الحكومة في عدم فرض ضرائب على الأفراد أو الشركات وكفاءة سياسة الضمان الاجتماعي والمعاشات للمتقاعدين المواطنين.. فضلاً عن كفاءة الميزانية الحكومية من حيث حسن إدارة الفوائض والإنفاق.

وأظهر التقرير أن كفاءة السياسة المالية والإدارة المالية في القطاع المالي الحكومي تعتبران من العناصر الأساسية في تحديد مستوى تنافسية الدول وهو ما انعكس إيجاباً على أداء دولة الإمارات من خلال سلسلة المبادرات والتشريعات التي أنجزتها في هذا المجال وكان للحكومة الاتحادية تشريعات فعالة في تعزيز السياسة المالية الحكومية خلال التحديات التي واجهت الاقتصاد العالمي وتعزيز دور الجهات المعنية لتفادي المخاطر الهيكلية.

وحققت الدولة المرتبة الأولى عربياً والخامسة عالمياً في مجال تمكين التجارة عبر الحدود في مؤشر تقرير ممارسة الأعمال ٢٠١٢ الصادر عن البنك الدولي فضلاً عن تصنيف الدولة في المرتبة الأولى عربياً و١٧ عالمياً في المسح الأول للأمم المتحدة لمؤشرات السعادة والرضا.

لقد حلت دولة الإمارات العربية في المرتبة الثانية على مستوى الشرق الأوسط، وإفريقيا، والمركز ١١ عالمياً في الحرية الاقتصادية في أحدث تصنيف من «معهد فريزر» طبقاً لما جاء

في تقريره السنوي للحرية الاقتصادية في العالم لعام ٢٠١٢، والذي غطى ١٤٤ دولة حول العالم.

وجاءت الإمارات في ترتيب متقدم بالمقارنة باقتصادات كبرى، مثل بريطانيا (١٢)، والدنمارك (١٦)، وأمريكا (١٨)، واليابان (٢٠).

وتوقعت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار أن تشهد الإمارات في الفترة من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٧ تدفق استثمارات تصل إلى ٥٧٤ مليار دولار.

وبناءً على تقديرات المؤسسة، وبالاستناد إلى أرقام صندوق النقد الدولي فإن الإمارات ستستحوذ على ١٤,٥٪ من إجمالي الاستثمارات التي سيجري ضخها في الدول العربية والتي تشمل الاستثمار المحلي والأجنبي بإجمالي يصل إلى ٣,٩٧ تريليون دولار حتى نهاية العام ٢٠١٧، مؤكداً أن الدولة ستحافظ على موقعها في المركز الثاني بين الدول العربية من حيث حجم الاستثمارات بعد السعودية في المركز الأول.

وتشير أرقام المؤسسة إلى أن إجمالي الاستثمار في اقتصاد الدولة سيصل في العام ٢٠١٢ إلى ٩٥ مليار دولار وفي العام ٢٠١٣ إلى ٩٢ مليار دولار ليبليغ في العام ٢٠١٤ نحو ٩٠ مليار دولار، ثم يرتفع في العام ٢٠١٥ إلى ٩٣ دولار وفي العام ٢٠١٦ إلى ٩٨ مليار دولار ليصل إلى ذروته في العام ٢٠١٧ عند ١٠٥ مليارات دولار.



كما قفزت الإمارات إلى المرتبة ٢٦ عالمياً في تقرير سهولة ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي في ٢٢ أكتوبر ٢٠١٢، مقارنة بالمركز ٣٣ سابقاً، نتيجة الجهود الحكومية المتواصلة لتبسيط إجراءات تأسيس الشركات وتعزيز مناخ الاستثمار.

ووفقاً للتقرير، عززت حزمة الإجراءات والإصلاحات التي اتخذتها الحكومة الاتحادية والدوائر المحلية ترتيب الدولة في عدد من المعايير العشرة التي يقوم عليها التقرير.

وجاءت الإمارات في المرتبة الأولى عالمياً في معيار دفع الضرائب، والخامسة عالمياً في التجارة عبر الحدود والسابعة في سهولة الحصول على الكهرباء، والثانية عشرة في معيار تسجيل الملكية، والثالثة عشرة في معيار التعامل مع الإنشاءات وفي المرتبة ٢٢ عالمياً والأولى عربياً في معيار بدء الأعمال.

وأشاد البنك الدولي في تقريره بالجهود التي تقوم بها حكومة دولة الإمارات لتبسيط الإجراءات لتأسيس الشركات، والتي ساهمت في صعودها ٧ مراتب دفعة واحدة، ضمن تصنيف ٢٠١٢.

وبحسب التقرير، سهّلت دولة الإمارات شروط تأسيس الشركات الجديدة، وأنشأت نظاماً إلكترونياً لدفع الرسوم، وقصّصت الوقت اللازم لتوصيل الكهرباء.

ويرتب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لمؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي البلدان الـ ١٨٣ على أساس ١٠ مؤشرات خاصة بالإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال التي تسجل الوقت والتكلفة اللازمين لاستيفاء الإجراءات والمتطلبات الحكومية في مجالات بدء النشاط التجاري والتجارة عبر الحدود، ودفع الضرائب، وتصفية النشاط التجاري، وتصاريح الإنشاءات.

كما يقيس التقرير التكلفة والوقت اللازمين لتسجيل الملكية العقارية، وتفعيل العقود، والحصول على الائتمان، بالإضافة إلى معيار حماية المستثمر، وتوسّعت منهجية التقرير هذا العام لتشمل مؤشرات الحصول على الكهرباء.

وبصعود الإمارات إلى هذه المرتبة الجديدة في التقرير، تكون قد قفزت ٥١ مركزاً خلال ست سنوات، حيث صعدت من المرتبة ٧٧ عام ٢٠٠٦ إلى المرتبة ٦٨ عام ٢٠٠٧ والمرتبة ٥٤ خلال ٢٠٠٨ ثم ٥٤ في عام ٢٠٠٩، والمرتبة ٤٤ عام ٢٠١٠، والمرتبة ٤٠ عام ٢٠١١، وذلك قبل أن تصعد إلى المرتبة ٣٣، ثم إلى المرتبة ٢٦ عالمياً في تصنيف ٢٠١٢.

وبحسب التقرير، جاءت الدولة في المرتبة ٨٣ عالمياً في معيار الائتمان، والمرتبة ١٢٨ في معيار حماية المستثمرين، والمرتبة ١٠٤ عالمياً في معيار تفعيل العقود، والمرتبة ١٠١



في معيار تصفية النشاط والإعسار، ورغم ما تواجهه حكومات بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من تحديات، فقد أدخلت ٤٧٪ من بلدان المنطقة إصلاحات تنظيمية أسهمت في تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال في الفترة من يونيو ٢٠١١ إلى يونيو ٢٠١٢، بحسب التقرير.

وحظي قطاع الرعاية الاجتماعية باهتمام كبير في الدولة حيث أنشأت العديد من دور الحضانة ورياض الأطفال في كافة المدن والقرى لتشجيع التعليم المبكر والتي تقدم أفضل المستويات عالمياً في مجال الرعاية التعليمية والنفسية، كما أصدر مجلس الوزراء قراره رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٦ الذي تضمن إنشاء دور حضانة في مقر الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة والدوائر الحكومية والدواوين تتولى توفير الرعاية لأبناء الموظفين العاملات في تلك الجهات من عمر شهرين إلى أربع سنوات بهدف توفير الاستقرار الاجتماعي للطفل، كما تعمل الدولة كذلك على دعم الأطفال المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة وتوفير كافة الاحتياجات التعليمية والتدريبية لهم لدمجهم في المجتمع، فأنشأت العديد من مراكز الرعاية والتأهيل والأندية الرياضية المنتشرة في كافة مناطق الدولة والتي تقدم الخدمات التعليمية والصحية إضافة إلى التأهيل المهني والحرفي والرياضي.

لقد أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله العديد من المبادرات ترتقي بجودة الحياة لأبناء الوطن، وتدعم الاستقرار الاجتماعي والأسري ومن خلال قطاعين رئيسيين، هما: قطاع البنية التحتية، حيث غطت مبادرات سموه في هذا القطاع مجالات عدة وتنوعت مشاريعها لتشمل منح الأراضي السكنية والفلل، وكذلك تطوير وتحديث شبكة الطرق والجسور، وإنشاء وتطوير وصيانة السدود، إضافة إلى تطوير موانئ الصيادين، أما القطاع الثاني: فيشمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصحية، وقد حظي هذا القطاع باهتمام لافت في مبادرات صاحب السمو رئيس الدولة من خلال عدة قرارات ومشاريع شملت مجالات حيوية ومؤثرة تحقق الكثير لأبناء الدولة، وذلك من خلال حزمة من القرارات المهمة التي أصدرها سموه بمناسبة اليوم الوطني الأربعين، كما تم تشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ مبادرات صاحب السمو رئيس الدولة، حفظه الله، التي جسدت حرص سموه على تحقيق الرفاه والحياة الكريمة لأبناء الإمارات وتلمس احتياجاتهم ودفع عجلة البناء والتقدم لتحسين التنمية المستدامة وترسيخ دعائم المسيرة الاتحادية في الدولة، وتحقيقاً لهذه الرغبة السامية فقد أمر سموه بتطوير المناطق النامية والبنية التحتية بما فيها من طرق ومدارس ومساكن ومستشفيات ومراكز للرعاية الصحية ومحطات الكهرباء والمياه وتم تخصيص أكثر من ١٦ مليار درهم لهذا الغرض.



وتوقعت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات «ضمان» أن تحافظ الإمارات في العام الحالي (٢٠١٢)، على موقعها باعتبارها ثاني الدول العربية من حيث الثراء الذي يقاس بمتوسط الدخل السنوي للفرد بالدولار والمتوقع أن يبلغ في الدولة بنهاية العام ٦٧,٨٩٩ ألف دولار مرتفعاً من ٦٦,٦٢٥ ألف دولار في العام ٢٠١١ لتسجل الإمارات بذلك أعلى زيادة بين الدول العربية.

لقد اعتبر تقرير دولي صدر مؤخراً (٢٠١٢)، شعب الإمارات الأكثر سعادة في العالم العربي، والـ ١٧ في قائمة الشعوب الـ ٢٠ الأكثر سعادة في العالم، وذلك طبقاً لنتائج أول مسح دولي شامل عن السعادة تجريه الأمم المتحدة.

وطبقاً للتقرير، الذي جاء بعنوان «تقرير السعادة العالمي»، كشف النقاب عنه خلال مؤتمر للأمم المتحدة تحت عنوان «السعادة والرفاه»، في نيويورك، تقدمت الإمارات في الترتيب العالمي على دول مثل بريطانيا «١٨»، وأيسلندا «٢٠»، في حين خلت قائمة أكثر ٢٠ شعباً سعادةً في العالم، من أي دولة عربية، أو إفريقية أخرى، وفقاً للتصنيف الذي أوردته صحيفة «ديلي ميل» البريطانية.

وأظهر التقرير، الذي أعده المعهد الكندي للأبحاث المتقدمة لمصلحة الأمم المتحدة، أن الشعوب الأكثر ثراءً هي

التي تنتمي للدول الأكثر غنىً في العالم، في حين جاءت قائمة الشعوب الأقل سعادة من الدول الأكثر فقراً، واستند التقرير إلى أسئلة مباشرة لسكان الدول، كدرجة سعادتهم بحياتهم في الحاضر والماضي.

وجاءت الدنمارك في المركز الأول، وتلتها فنلندا في المركز الثاني، والنرويج ثالثة، وهولندا رابعة، لتحتل دول شمال أوروبا المراكز الأربعة الأولى، وجاءت بعدها كندا في المركز الخامس، بينما احتلت المراكز من السادس حتى العاشر، كل من سويسرا، والسويد، ونيوزيلندا، وأستراليا، وإيرلندا على الترتيب، وحلت الولايات المتحدة في المركز الحادي عشر، في حين أظهر التصنيف أن شعب توغو يعتبر الأتعمس على كوكب الأرض، وسبقته في الترتيب شعوب عدد من دول جنوب الصحراء الإفريقية.

كما أكدت منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) أن دولة الإمارات تتصدر الدول العربية في ثلاثة أهداف رئيسية تتعلق بالتعليم، تتمثل في تعميم التعليم وتطويره والارتقاء به، وتكافؤ الفرص بين الجنسين، وخفض معدلات محو الأمية بصورة كبيرة، والتي تدنت إلى ٩ في المائة.

ويتوفر التعليم المجاني لأبناء الإمارات في جميع المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية والتعليم العالي، وقد تزايد



الاهتمام بالتعليم خلال السنوات الأخيرة وبت تطويره وإصلاحه يشكل خطوة هامة في أهداف التنمية للحكومة، كما تبذل جهود كبيرة من أجل مراجعة المناهج التعليمية وضمان توفير إجراءات فعالة لتقييم واعتماد المدارس والجامعات.

كما يحظى تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة باهتمام دائم من جانب حكومة الإمارات حيث تم التركيز في العام ٢٠٠٩، على دمج الطلبة المواطنين من مختلف مراكز ذوي الاحتياجات الخاصة في النظام التعليمي العادي، وتم تطبيق مجموعة من المعايير الجديدة في المدارس الحكومية والخاصة بهدف ضمان التزامها بهذه السياسة.

ويذكر المركز الوطني للإحصاء أن نسبة الأمية بين المواطنين في إمارة أبوظبي تراجعت إلى ٦٪ خلال العام ٢٠١١، مسجلة انخفاضاً واضحاً عبر السنوات الماضية، إضافة إلى أنها تعد من بين أقل معدلات الأمية في منطقة الشرق الأوسط.

وأوضح المركز في تقريره الذي أصدره عام ٢٠١٢ أن نسبة الأميين بين المواطنين انخفضت من ٧٥,١٢٪ في عام ١٩٧٠ إلى ٤٠,٠٨٪ في عام ١٩٨٠، وإلى ٢٢,٥٦٪ في عام ١٩٩٠، وإلى ١٢,٠٨٪ في عام ٢٠٠٠ ثم إلى ٦٪ فقط عام ٢٠١١، في حين تشير بيانات معهد اليونيسكو للإحصاء إلى أن المعدل العام للأمية في الدول العربية وصل إلى ٢٧,٣٪ العام ٢٠٠٩.

ورصد المركز مجموعة مؤشرات حول قطاع التعليم في إمارة أبوظبي للعام ٢٠١١، عكست التطورات الإيجابية المهمة التي شهدتها مجالات التنمية الاجتماعية المختلفة، خاصة قطاع التعليم، حيث لم تدخر حكومة أبوظبي جهداً في سبيل توفير البنية التحتية التعليمية ذات الجودة العالية، وانعكس ذلك في الزيادة الكبيرة في أعداد التلاميذ والطلاب المقيدين في مدارس الإمارة وجامعاتها.

والتزمت الحكومة بتحمل أعباء تطوير التعليم وتوفير جميع احتياجاته مجاناً، ليظهر فيما بعد التعليم الخاص متمماً للجهود الحكومية، حتى أصبح يستقطب نسباً متزايدة بلغت ٥٨,٩٪ من إجمالي الطلاب على مستوى الإمارة العام الماضي.

وفي العام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢ بلغ عدد المدارس في إمارة أبوظبي على سبيل المثال ٤٨٠ مدرسة، منها ٢٩٩ مدرسة حكومية و١٨١ مدرسة خاصة، وتضم تلك المدارس ١٣ ألف و٥٢٨ فصلاً دراسياً، و٣٠٦ آلاف و٤٩٧ تلميذاً، و٢٢ ألفاً و٢١٨ مدرساً، و٨٠٥٥ إدارياً، حيث بلغ عدد التلاميذ لكل معلم ١٣,٨، وعدد التلاميذ لكل صف ٢٢,٧.

وأشارت النتائج الأولية لتعداد أبوظبي ٢٠١١ إلى أن التوزيع السكاني لمن تتراوح أعمارهم بين عشر سنوات فأكثر من حيث التحصيل العلمي بلغ ١٣٨ ألفاً و٤٧٨ ممن تنطبق عليهم مواصفات



الأمية، وقد بلغ عدد الذكور منهم ١٠١ ألف و ٢٢٠ شخصاً، بينما بلغ عدد الإناث ٣٧٢٥٨، وبلغ التوزيع النسبي للأمية بين الذكور والإناث والإجمالي ٧,٤-٧,٦-٧,٥ على التوالي، وجاءت نسب الأمية بين المواطنين للذكور والإناث والإجمالي ٣,٥٪ - ٨,٧٪ - ٦٪ على التوالي.

ويبلغ العدد الكلي للجامعات في إمارة أبوظبي على سبيل المثال ٩ جامعات، اثنتان منها حكومية و ٧ خاصة، أما فيما يتعلق بكليات ومعاهد التعليم العالي الإضافية الأخرى فقد بلغ عددها ١٦ مؤسسة تتبع ٣ منها للحكومة و ١٣ للقطاع الخاص، وخلال العام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١ بلغ إجمالي عدد الطلاب في مؤسسات التعليم العالي المحلية ٤٤ ألفاً و ٢٩٧ طالباً، يشكل المواطنون منهم ٧٥٪. بينما مثل الوافدون ٢٥٪ من إجمالي الطلاب، وبينما يتركز الطلاب المواطنون في مؤسسات التعليم العالي الحكومية بنسبة ٨٦,٧٪، يلاحظ العكس بالنسبة للطلاب الوافدين حيث يتركزون في مؤسسات التعليم العالي الخاصة بنسبة ٧٠,٢٪. وقد شهد العام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١ تخرج ٦٧٥٠ طالباً وطالبة من مختلف مؤسسات التعليم العالي.

لقد لعبت المرأة الإماراتية دوراً حيوياً ومؤثراً في المجتمع عبر تاريخ إمارة أبوظبي، وقد تعزز دورها في الربع الأخير من القرن الماضي، واكتسب أبعاداً جديدة مع تطور التعليم في الإمارة.

فالتطورات المتلاحقة والنقلة الكبرى التي حققتها المرأة المواطنة في مضمار التعليم تعكس الاهتمام الكبير بالمرأة المواطنة، وتجاوب المجتمع والأسر لأهمية مشاركة المرأة في عملية التنمية، وإقبالها على التعليم، والمشاركة في سوق العمل، وتفهمها لطبيعة الوضع، وإدراكها لأهمية مساهمتها في عملية التنمية، وقد كفل دستور دولة الإمارات العربية المتحدة ذلك الحق، حيث ينص صراحة في العديد من مواده على حق المرأة في الحرية الاجتماعية، والمساواة في الحقوق بينها وبين الرجل، وتمتعها بنفس الحق القانوني في التعليم والعمل، والوصول لأعلى المناصب.

وبحسب التقرير، استطاعت المرأة الإماراتية في ظل الاهتمام الكبير الذي تجده وعلى أعلى المستويات، أن تحقق العديد من الإنجازات في مختلف مجالات الحياة، إلا أن إنجازها الأبرز يبدو أكثر وضوحاً في المجال التعليمي، حيث بدأ تعليم الإناث لأول مرة بإمارة أبوظبي في العام الدراسي ١٩٦٣-١٩٦٤، وحينها كان إجمالي الطالبات لا يتجاوز ١٣١ طالبة فقط، ثم ظل هذا العدد يتضاعف بمعدلات كبيرة متلاحقة حتى تجاوز إجمالي الإناث في التعليم العام ١٥٠ ألف طالبة عام ٢٠١١، بل إن عدد الطالبات في المدارس الحكومية أصبح يتجاوز عدد الطلاب الذكور بمعدلات كبيرة.



إن حكومة الإمارات حرصت على إيلاء المرأة أهمية كبيرة في المجتمع بهدف تحقيق التكامل في نهج التنمية البشرية لتصبح شريكاً رئيساً في حركة تطور المجتمع وتنميته، وبات موجودة بفاعلية في مختلف المجالات وفقاً للفكر التنموي الرشيد للقيادة الحكيمة.

لقد حققت المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة المزيد من المكاسب والإنجازات المتميزة في إطار برنامج وخطط التمكين السياسي الذي يقوده صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، وأصبحت تتبوأ اليوم أعلى المناصب في جميع المجالات، وتسهم بفاعلية في قيادة مسيرة التنمية والتطوير والتحديث، من خلال مشاركتها في السلطات السيادية الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية ومختلف المواقع القيادية في اتخاذ القرار، إضافة إلى حضورها الفاعل على ساحات العمل النسوي العربي والإقليمي والعالمي، والتي كان من أبرزها استضافتها في عام ٢٠٠٩ القمة الثانية لمنظمة المرأة العربية برعاية ورئاسة أم الإمارات سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك.

إن هذه الرغبة الحكومية لإشراك المرأة في العمل السياسي إنما تنطلق من واقع المرأة حالياً في المجتمع الإماراتي، ابتداءً بالحضور المميز للمرأة في انتخابات أعضاء مجلس غرفة تجارة

وصناعة أوظيفي في نهاية عام ٢٠٠٥، حيث استطاعت الاحتفاظ لنفسها بمقعدين ضمن مقاعد هذا المجلس، ومروراً بالإنجازات التي حققتها المرأة في مجال التعليم، حيث بلغت نسبة التحاق خريجات الثانوية العامة بمؤسسات التعليم العالي ٩٥٪ خلال العام الدراسي ٢٠٠٥، وهو يعد من بين أعلى المعدلات العالمية، وانتهاءً بمساهمة المرأة في المشروعات الصغيرة، حيث إن التقارير الرسمية تؤكد على أن النساء يشكلن ٦٪ من عدد المليونيرات في دولة الإمارات.

وتتضمن أجندة حكومة الإمارات منذ تأسيس الدولة مسألة المساواة بين المرأة والرجل، ومنذ أمد طويل اعتبرت المرأة شريكاً مساوياً للرجل في عملية التنمية الوطنية، وتواصل الحكومة تنفيذ استراتيجيتها الرامية إلى تمكين المرأة على كافة الأصعدة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ونتيجة لذلك فقد احتلت دولة الإمارات المرتبة الثانية والثلاثين في مؤشر المساواة بين الجنسين في تقرير التنمية البشرية الذي تصدره الأمم المتحدة، وهي مرتبة تضعها في مصاف أكثر الدول تقدماً على هذا الصعيد.

وتشارك المرأة في الإمارات حالياً بجميع مؤسسات الحكومة بما في ذلك المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتمارس جملة واسعة ومنوعة من الأعمال، وتشكل المرأة ٦٦٪



من القوى العاملة في القطاع الحكومي، وتشغل نسبة ٣٠٪ من المناصب العليا فيه، وحوالي ٦٠٪ في الوظائف الفنية، وتشمل الطب والتمريض والصيدلة والتدريس.

كذلك من ضمن مؤشرات تسارع مشاركة المرأة الإماراتية في قطاعات الأعمال، زيادة نسبة التراخيص التجارية الصادرة للإماراتيات، إذ بلغت ٦,٧٪ من إجمالي التراخيص الممنوحة عموماً للإماراتيين عام ٢٠٠٤، وقد تركزت معظم هذه الاستثمارات في قطاعات التجارة والأعمال المصرفية وشركات الصيانة والعقارات والسياحة والفنادق، فضلاً عن الأعمال الحرفية البسيطة.

وكان قد تأسس في مايو عام ٢٠٠٣، مجلس سيدات الأعمال الإماراتيات والذي يعمل في إطار غرف التجارة والصناعة بالدولة، والذي يهدف إلى تطوير المهارات الشخصية لدى سيدات الأعمال وزيادة الثقة بأنفسهن في إدارة أعمالهن بما يسهم في دعم الاقتصاد، كذلك يهدف إلى تطوير القدرات المهنية للمرأة الإماراتية وتحفيزها لدراسة التخصصات العلمية المناسبة لتلبية متطلبات السوق والمشاركة في دعم الاقتصاد الوطني للدولة إلى جانب توعيتها بأهمية ترشيد الاستهلاك وتنظيم ميزانية الأسرة وغرس السلوك الاستهلاكي السليم في النشء الجديد لتصبح عملية الترشيد جزءاً من العادات الاجتماعية.

الجدير بالذكر أن حجم الاستثمارات في الأعمال التي تديرها إماراتيات بصورة كاملة عام ٢٠٠٢ قد بلغ حوالي ٣,٥ مليار دولار مقابل نصف هذا الرقم قبل عقد من الزمان، وهو ما يعد إسهاماً بارزاً للمرأة في أحد المجتمعات الخليجية.

تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن سوق أبوظبي للأوراق المالية أصدر عام ٢٠٠٥ نحو ٢٦٧ ألف رقم مستثمراً، استحوذت النساء على ٤٣ في المائة منها، وبلغت قيمة تداول السيدات في تلك السوق ١٣,٨ مليار درهم، حيث تداولن ٩٦٤ مليون سهم من خلال ١٠٤ آلاف صفقة.

وتشير الإحصائيات الرسمية أن مجلس سيدات الأعمال بالدولة يضم نحو ١٢ ألف سيدة يدرن ١١ ألف مشروع استثماري بحجم ١٢,٥ مليار درهم.

ويمكن اعتبار الحركة النسائية في تلك الفترة داخل مجتمع الإمارات أحد أنواع المشاركة السياسية للمرأة، حيث ترتب على ذلك وجود جبهة واعية تدافع عن حقوق المرأة الإماراتية فالنهضة النسائية الشاملة التي تعم مظاهرها جميع مرافق مجتمع الإمارات تعتبر تجربة رائدة تختلف عن سائر تجارب الحركات النسائية الأخرى، لأنها تمتاز بقصر المدة الزمنية وبشمولية المكاسب التي تحققت.



وقد شهدت السنوات الأخيرة دخول النساء الإماراتيات إلى قطاعات كانت تعتبر في السابق حكراً على الرجال، فقد بلغ عدد الدبلوماسيات عام ٢٠٠٤ اللائي يعملن في وزارة الخارجية ٢٣ دبلوماسية بينهن وزيرات مفوضات.

كما تم لأول مرة، تعيين سيدتين سفيرتين للدولة في الخارج، وأول قاضية ابتدائية مواطنة في الدولة، وأكد سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة رئيس دائرة القضاء بأبوظبي، أن تعيين أول قاضية في الإمارات والتي تعد التجربة الأولى للعنصر النسائي في سلك القضاء بالدولة، يأتي في إطار عمليات التطوير الشاملة التي تشهدها دائرة القضاء في أبوظبي، كما يأتي استمراراً لسياسة إشراك المرأة في عمليات التنمية الشاملة وتشجيعها للعمل في كافة المجالات على قدم المساواة مع الرجل، كما تم تعيين أول وكيلتي نيابة عامة، وأول مأذونة شرعية بدائرة القضاء في أبوظبي.

واستطاعت المرأة الإماراتية تحقيق نقلة في وضعها بالمجتمع عام ٢٠٠١، بتمثيلها في المجلس الاستشاري الوطني لإمارة الشارقة، بخمس سيدات في أول مشاركة نسائية في العمل البرلماني في الدولة وحضورها جلسات المجلس الوطني الاتحادي وطرح مناقشة كافة القضايا الوطنية لبرز الدور السياسي للمرأة الإماراتية.

ومنذ قيام حكومة الاتحاد، ظلت الحكومات المتعاقبة تخلو من أي حضور نسائي في مجلس الوزراء، وفي شهر نوفمبر ٢٠٠٤ حظيت المرأة بمنصب وزيرة حيث تم تعيين وزيرة للاقتصاد والتخطيط وفي فبراير ٢٠٠٦ تم تعيين وزيرة للشؤون الاجتماعية، وفي سابقة تعد الأولى في تاريخ الإمارات السياسي، ومع إجراء أول انتخابات تشريعية في البلاد في ديسمبر ٢٠٠٦، فازت ولأول مرة سيدة في جولة الانتخابات الأولى للمجلس الوطني الاتحادي عن إمارة أبوظبي، إلى جانب ثماني نساء أخريات عينهن أصحاب السمو حكام الإمارات في المجلس وفقاً للدستور الذي ينص على تعيين عشرين عضواً.

وارتفع عدد تمثيل المرأة في التشكيل الوزاري في فبراير ٢٠٠٨، من مقعدين إلى أربعة مقاعد مما يعد من أعلى النسب تمثيلاً على المستوى العربي.

وفي التقرير العالمي عن التنمية البشرية للعام (٢٠٠٧/٢٠٠٨)، أكد برنامج الأمم المتحدة للتنمية تقدم دولة الإمارات، في عملية تمثيل النساء في برلمانها، وبنسبة ٢٢,٥ في المائة، على دول عريقة برلمانية مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وإيطاليا وفرنسا وكندا واليونان وإيرلندا واليابان وبولندا، وغيرها من دول العالم، وصنف التقرير دولة الإمارات الأولى في هذا المجال عربياً، وفي المرتبة الرابعة



والعشرين ضمن مجموعة دول التنمية البشرية العالية البالغ عددها سبعين دولة من مختلف دول العالم.

ولا بد من الإشارة إلى أن الإمارات أنشأت ست آليات وطنية لخدمة أهداف عملية النهوض بوضع المرأة، يتقدمها الاتحاد النسائي العام، كما انضمت الإمارات إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

إن المرأة في الإمارات قد بدأت من الصفر في مجالات متعددة.. ولنا اليوم أن نقارن وأن نستعيد المشهد بين الماضي والحاضر لنعرف أي تجربة وأي مسيرة طويلة من التحدي عاشتها المرأة.. إن المرأة في دولة الإمارات تشارك حالياً مشاركة فاعلة في شؤون المجتمع وفي رسم ملامح الحاضر والمستقبل.

إن دولة الإمارات حرصت على توفير مستويات راقية من الحياة للسكان، وتطوير وتحديث التعليم في جميع مراحلها العام والعالي لأهميته الاستراتيجية في بناء الموارد البشرية المؤهلة لخدمة التنمية المستدامة، وعملت على إعداد الأجيال القادرة على التعامل بثقة وكفاءة مع العصر والمتغيرات المحلية والعالمية، وارتفعت النفقات على الخدمات التعليمية إلى أكثر من ٩ مليارات و ٧٠٠ مليون درهم وبنسبة ٢٣ في المائة من الميزانية العامة للدولة للعام ٢٠٠٩ تنفيذاً للسياسات الاستراتيجية التي وضعتها لتطوير وتحسين نوعية التعليم ليتماشى مع التطورات

العالمية، وركزت الدولة على توفير مستوى راق من الخدمات الأساسية في مجالات الإسكان والصحة والرعاية الاجتماعية لمواطنيها لقناعتها بأن سعادة الإنسان وصحته واستقراره ركن أساسي ومحور مهم في التنمية البشرية.

وكفلت دولة الإمارات الحقوق الأساسية لكافة فئات المجتمع وتعزيز الأمن الاجتماعي من خلال استراتيجيات اجتماعية شاملة تؤمن حقوق المعاقين وكبار السن والأطفال المهملين والأحداث المنحرفين، وأولت اهتماماً أكبر للمعاقين، وأصدرت قانون حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، وأقامت نحو ٢٣ مركزاً تتبع الحكومة الاتحادية والدوائر والقطاع الخاص، تعنى بتوفير الرعاية الطبية والنفسية والاجتماعية والتعليمية للمعاقين وإدماجهم في المجتمع وتوفير فرص العمل المناسبة لهم.

تعد الأسرة نواة المجتمع في دولة الإمارات، وتمثل القضايا الاجتماعية والاقتصادية حالياً أهم التحديات التي تواجه أفراد الأسرة، وتعمل الحكومة على تقديم الدعم والمعونة للمحتاجين، ولاسيما لفئات المسنين والمطلقات والمعاقين، وتشارك منظمات وهيئات خيرية حكومية وغير حكومية في برامج الرعاية الاجتماعية، وتعد هيئة الهلال الأحمر الإماراتي أكبر هيئة خيرية في الدولة وتقوم بتنفيذ برامج صحية وتعليمية واقتصادية واجتماعية شاملة، بالإضافة



إلى المساعدة العملية التي تقدمها المراكز الاجتماعية التي يديرها الاتحاد النسائي العام.

وتولي الحكومة أولوية أيضاً إلى تلبية احتياجات الإسكان المحلية وتحرص على بناء مجتمعات مزودة بالمرافق الضرورية، وسيتم تشييد أكثر من ١٧ ألف فيلا للمواطنين في أبوظبي خلال السنوات الخمس المقبلة، وأكثر من ٥٠ ألف فيلا خلال الأعوام العشرين التالية، وتقدم معظم الأراضي والمساكن للمواطنين مجاناً، كما يوفر برنامج الشيخ زايد للإسكان المنح والقروض السكنية لمواطني دولة الإمارات ويعمل على توسيع نشاطه إلى أنحاء أخرى من الدولة.

وأولت الدولة اهتماماً خاصاً لقطاع الخدمات الصحية، ووفرت خدمات نوعية عالية المستوى ترقى إلى المعايير العالمية، وبلغت الاعتمادات الحكومية المخصصة للخدمات الصحية في العام ٢٠٠٩ أكثر من مليارين و٦٤٤ مليون درهم، عدا الميزانيات التي رصدتها الحكومات المحلية لهيئاتها الصحية التي تتجاوز المليارات، والاستثمارات الكبيرة للقطاع الخاص، ونفذت قانوناً للضمان الصحي يوفر الرعاية الصحية الشاملة للمواطنين والمقيمين من السكان.

لقد ثمنت منظمة الصحة العالمية ومنظماتها الإقليمية جهود دولة الإمارات في مجال الخدمات الصحية الأولية،

خاصة في مجال الوقاية ومكافحة الأمراض، ونجاحها في القضاء على مرض الملاريا وشلل الأطفال، والخطة الموضوعية للقضاء على مرض الحصبة الألمانية في العام ٢٠١٢، وطلبت منظمة الصحة العالمية من أمانتها العامة تعميم تجربة الإمارات في القضاء على مرض الملاريا على الدول الأعضاء، كما تعتبر دولة الإمارات الأولى على مستوى الشرق الأوسط في تطبيق البصمة الإلكترونية للتعرف على المتبرعين بالدم، وضمن أفضل ٢٢ دولة في العالم تطبق أكبر عدد من التشخيصات المخبرية مثل: فحوصات الإيدز والتهابات الكبد الفيروسيّة، ومن أوائل الدول التي تدرج فحص الحمض النووي للكشف عن الأمراض المعدية.

واختارت الأمم المتحدة في نهاية أكتوبر ٢٠٠٨ دولة الإمارات، عضواً في المجلس التنسيقي لمنظمة الأمم المتحدة للأبحاث في مجال الأمراض المدارية وأمراض المناطق الحرة.

وتتوفر في دولة الإمارات العربية المتحدة حزمة شاملة من الخدمات الصحية، وتضاهي الرعاية الصحية ما قبل الولادة وما بعد الولادة تلك التي توفرها أكثر بلدان العالم تطوراً، وكنتيجة لذلك، يصل متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الإمارات العربية المتحدة إلى ٧٨,٥ عاماً، وهو ما يضاهي ما هو عليه في دول أوروبا وأمريكا الشمالية.



كما تصدّرت دولة الإمارات الدول العربية في مؤشرات استخدام تقنية المعلومات والاتصالات والوسائط الحديثة، وأكد تقرير الأمم المتحدة للتنمية حول التنمية البشرية لعام (٢٠٠٧/٢٠٠٨) أن دولة الإمارات تبوّأت المرتبة الأولى عربياً في مجال الشبكة العنكبوتية، والمركز الثاني في مجال استخدام الهاتف الجوال والهاتف الثابت.

وقد وضعت مؤسسة الإمارات للاتصالات (اتصالات) دولة الإمارات بين أكثر دول العالم اتصالاً بالعالم من خلال توفير خدمات الاتصال لأكثر من ٦٠٠ جهة حول العالم وارتباطها باتصالات مباشرة مع ١١٨ دولة.

ولطالما احتل تطوير وتحسين البنية التحتية مكانة هامة في قائمة أولويات حكومة الإمارات وخطط التوسع الحضري منذ نشوء الاتحاد، وقد بذلت الكثير من الجهود والأموال الطائلة لبناء الطرق والمطارات والموانئ والمشاريع السكنية والاتصالات وموارد الطاقة وغيرها من الأمور الحيوية لتلبية احتياجات المجتمعات الحضرية، وتمثل خطة أبوظبي لعام ٢٠٣٠ وخطة دبي الاستراتيجية ٢٠١٥ ورؤية الشارقة ٢٠٢٠ أمثلة واضحة عن الأسلوب الذي تنتهجه الإمارات في تحقيق التنمية المدروسة والمعتمدة على التخطيط، تتميز خطة أبوظبي بالموازنة بين الحاجة لتحقيق النمو والتطوير والسياحة والتجارة

وبين المحافظة على التراث والبيئة الطبيعية، وتحدد استراتيجية دبي أهدافها على صعيد التخطيط الحضري والطاقة والماء والكهرباء والطرق والنقل والبيئة، فيما تركز الشارقة في برنامج التوسع الحضري على تحسين مشاريع التجمعات الحضرية ودعم السياحة وجذب الطلاب إلى مؤسساتها الأكاديمية وتشجيع التجارة والاستثمار.

وتضع سياسة الحكومة في دولة الإمارات نصب أعينها الارتقاء بمستوى معيشة الشعب ورخاء المجتمع ليس فقط على صعيد التنمية الاقتصادية وحسب بل على صعيد الشؤون الاجتماعية أيضاً، وقد شهد مجتمع الإمارات خلال سنوات قليلة تغييرات اجتماعية هائلة بعد أن كان مجتمعاً قريلاً، ومن الإنجازات الهامة على هذا الصعيد أن الإمارات استطاعت رغم هذا التحول الكبير المحافظة على مجتمعها آمناً مستقراً منفتحاً ومتطوراً يسوده التسامح والإنسانية والرحمة.

ولنتأمل استراتيجية حكومة الإمارات التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، ويتمثل الهدف الرئيسي للاستراتيجية بتحقيق التنمية المستدامة وضمان جودة حياة عالية للمواطنين، وقد ارتكزت الاستراتيجية على عدة منطلقات، منها تعزيز التعاون بين السلطات المحلية والاتحادية، وتطوير قوانين الخدمة



المدنية، وتنمية الكوادر مع تأهيل قيادات الصف الثاني، ومنح الوزارات المزيد من الاستقلالية، وتحديث القوانين والتشريعات، وفي ضوء هذه المنطلقات حددت الاستراتيجية أولويات الدولة وأهدافها في مجالات التعليم والصحة والسكان والقوى العاملة والتنمية الاقتصادية والقطاع الحكومي والعدل والسلامة والبيئة والبنية التحتية والمناطق النائية، وغير ذلك، كما حددت أهم المحاور والمبادرات والسبل التي يمكن من خلالها تحقيق الأهداف المنشودة، بحيث تتولى الوزارات والهيئات الاتحادية المعنية مهمة تنفيذ هذه الاستراتيجية، كل في مجالها، من خلال خطط وبرامج عمل محددة.

وحققت دولة الإمارات العديد من الإنجازات في مجال حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي، وعلى الصعيدين الإنساني والإغاثي، ومن أهم الإنجازات على الصعيد الوطني احتلت دولة الإمارات المرتبة ٣٠ من إجمالي ١٨٧ دولة في تقرير التنمية البشرية العالمي لعام ٢٠١١ لتظل الأولى عربياً للسنة الثانية على التوالي، كما ارتقت الدولة درجتين في مؤشر المساواة بين الجنسين الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي لعام ٢٠١١ لتحتل المرتبة الأولى بين الدول العربية أيضاً، كما حصلت على المرتبة الأولى على صعيد المنطقة العربية ودول الشرق الأوسط والمرتبة الثالثة عشرة على المستوى العالمي وفق برنامج العدالة الدولية لعام ٢٠١١ باعتبارها الدولة الأكثر

شفافية في نظامها القضائي والقضاء حيث إن العدل وشفافية القضاء من المرتكزات الأساسية التي تمكن الإنسان من الحصول على الحياة الكريمة.

وإن ترشح دولة الإمارات لعضوية مجلس حقوق الإنسان لعام ٢٠١٣-٢٠١٥ لأول مرة منذ تأسيس المجلس في عام ٢٠٠٦ جاء نظراً لانتهاج دولة الإمارات سياسة الموازنة والاعتدال إزاء القضايا الإقليمية والدولية، وتعد الدولة نموذجاً سامياً في مجال الحريات الدينية، حيث يعمل مئات الآلاف من مختلف العقائد الدينية والمذهبية فيها وينضوي الجميع تحت سقف يكفل الحريات الدينية والتسامح الديني، وذلك انطلاقاً من إيمان الدولة بضرورة ترسيخ مفاهيم الوسطية والاعتدال، وتعتبر رغبة الدولة في الانضمام لعضوية مجلس حقوق الإنسان عن قناعة راسخة بأهمية حقوق الإنسان وعن حرصها في المشاركة في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز وحماية تلك الحقوق في العالم إيماناً منها بأهمية الدور الذي يقوم به مجلس حقوق الإنسان في هذا المجال، وتبني الدولة مبدأ الحوار والتفاهم بين الأشقاء والأصدقاء والالتزام بميثاق الأمم المتحدة، واحترام المواثيق الدولية، وقواعد حسن الجوار، وسيادة الدول ووحدة أراضيها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحل النزاعات بالطرق السلمية، كما تؤمن الدولة بضرورة الانفتاح على العالم وبناء شراكات



استراتيجية في مختلف المجالات سياسية واقتصادية وتجارية وثقافية وعلمية وتربوية وصحية.

وفيما يتعلق بوضع الخطط ورسم السياسات وتبني الاستراتيجيات في مجال تعزيز حقوق الإنسان، شرعت مختلف الجهات المعنية في الدولة في وضع استراتيجيات مبنية على أفضل الممارسات والمعايير الدولية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان كل حسب اختصاصه، في مجال الاتجار بالبشر، قامت اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر بتنفيذ استراتيجية وطنية متكاملة وفقاً لأفضل الممارسات والمعايير الدولية في هذا المجال.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة هي الوحيدة من بين دول مجلس التعاون الخليجي التي لم تشملها القائمة السوداء التي تضمنها تقرير الخارجية الأمريكية الخاص بالاتجار بالبشر لعام ٢٠٠٧، وهذا يرجع بالطبع إلى الجهود التي بذلتها الدولة في هذا المجال، ففي إبريل ٢٠٠٧ تم تأليف لجنة وطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر برئاسة وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي وعضوية ممثلين عن عدد من الوزارات والهيئات في الدولة، بحيث تتولى اللجنة إلى جانب أمور أخرى دراسة وتحديث التشريعات المنظمة للمسائل المتعلقة بمحاربة الاتجار بالبشر، والتنسيق بين

مختلف أجهزة الدولة المعنية بتحقيق هذا الهدف، وفي مطلع إبريل ٢٠٠٧ بدأت إدارات الجنسية والإقامة في الدولة تطبيق العقد الموحد الخاص بالفئات المساعدة في المنازل (الخدم) ومن في حكمها، وهو يضع أطراً قانونية محددة لحقوق وواجبات شريحة كبيرة من العاملين في دولة الإمارات.

ووجه مجلس الوزراء وزارة العمل في جلسته التي عُقدت بتاريخ ٤ نوفمبر ٢٠٠٧، إلى إعداد تصور عاجل لأجور العمال في قطاع الإنشاءات بالتعاون مع الشركات المعنية، وذلك بهدف التوصل إلى بلورة صيغ تحقق مصالح العمال وأصحاب العمل على حد سواء كما وجه المجلس الوزارة بوضع معايير ومواصفات محددة وموحدة للسكن العمالي، وذلك بالتعاون مع مختلف الجهات المحلية ذات العلاقة، على أن يشمل ذلك جميع القطاعات التي تعمل داخل الدولة، وأن يتم تطبيق المعايير والالتزام بها على مستوى الدولة.

وخلال عام ٢٠٠٧، اتخذت السلطات المعنية في دولة الإمارات العربية المتحدة خطوة كبيرة ومهمة على طريق تصفية ملف عديمي الجنسية الذين لا يحملون أوراقاً ثبوتية، إذ قامت اللجنة المكلفة بدراسة ملفات هذه الفئة بحصر المستحقين لجنسية الدولة كافة، أي الذين تنطبق عليهم الشروط التي تضمنها قرار سابق لصاحب السمو رئيس الدولة بهذا الشأن.



وفي أكتوبر ٢٠٠٧، فرغت اللجنة من إصدار ١٢٩٤ جواز سفر جديداً لـ ٢٩٦ أسرة، وهؤلاء يمثلون الدفعة الأولى من المستحقين للجنسية، بحيث يتم إغلاق هذا الملف نهائياً.

وفي سياق تعزيز سجل حقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة، وفي الوقت الذي تتزايد فيه حالات حبس الصحفيين في قضايا نشر في بعض الدول العربية، حققت الإمارات تقدماً ملحوظاً في مجال حرية الصحافة، إذ احتلت المرتبة ٦٥ من بين ١٦٩ دولة تضمنها تقرير منظمة «مراسلون بلا حدود» الخاص بالتصنيف العالمي لحرية الصحافة لعام ٢٠٠٧، بينما كانت تشغل المرتبة ٧٧ في عام ٢٠٠٦، وتعزيزاً لحرية الصحافة، أصدر صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي في سبتمبر ٢٠٠٧ توجيهاته إلى الجهات المعنية بعدم حبس أي صحفي لأسباب تتعلق بعمله الصحفي.

وتلتزم دولة الإمارات باحترام كرامة كل فرد يقيم على أراضيها، ويضمن دستورها المساواة والعدالة الاجتماعية للجميع، كما يضمن الحريات والحقوق الخاصة بجميع المواطنين، ويحظر التعذيب والحبس التعسفي والاعتقال، ويحترم الحريات المدنية بما في ذلك حرية التعبير والصحافة والتجمعات السلمية والحريات الدينية.

كما تبدي حكومة الإمارات التزاماً قوياً بمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وهي تستثمر كل طاقاتها لتحديث قوانينها وممارساتها، وتضع حكومة الإمارات مسألة احترام حقوق الإنسان بما يتماشى مع الاتفاقيات العالمية بهذا الشأن، في قائمة أولوياتها، حيث إن هذا الطموح نابع من التراث الثقافي والقيم الدينية للمجتمع والتي تركز العدالة والمساواة والتسامح.

وعلى الصعيد العالمي، وقّعت الإمارات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية منظمة العمل الدولية حول الحد الأدنى لسن العمل واتفاقية حقوق المعوقين.

على الصعيد المحلي، تركز استراتيجية الحكومة على ضمان التنمية المستدامة في جميع أنحاء البلاد، كما تطلق المبادرات التي تهدف إلى تمكين المرأة وتوفير مستويات عالية من التعليم والرعاية الصحية وإشراك ذوي الاحتياجات الخاصة في عملية التنمية.

لقد حققت دولة الإمارات إنجازات في جميع القطاعات التنموية من خلال توظيف مواردها النفطية وموارد الطاقة البديلة في تعزيز أداء التنمية البشرية والتطوير الشامل من أجل تمكين مواطنيها للتمتع بجميع الحقوق.



أما فيما يتعلق بحقوق وأوضاع العمالة الوافدة، تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى إدارة ومراقبة بيئة العمل لضمان تماشيها مع القوانين الدولية وأفضل ممارسات العمل العالمية، وتبذل الكثير من الجهود لضمان سلامة العمال ودفع أجورهم في الوقت المحدد وتحسين أوضاعهم المعيشية وظروف عملهم والتشديد على تطبيق القانون بهذا الخصوص.

وأعلن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي في أوائل فبراير ٢٠١٠ عن إصدار وثيقة وطنية لدولة الإمارات لعام ٢٠٢١ عنوانها «نريد أن نكون من أفضل دول العالم بحلول عام ٢٠٢١».

وتشير الوثيقة إلى الأفضال الجمة للأباء المؤسسين لدولة الإمارات، وترسم ملامح المرحلة المقبلة من مسيرة الدولة حتى العام ٢٠٢١، الذي يصادف الاحتفال باليوبيل الذهبي لتأسيس الاتحاد، وتقر الوثيقة بأن هناك الكثير من الصعوبات والتحديات التي تواجه البلاد، لكنها تؤكد في الوقت نفسه أيضاً على إمكانية تحقيق جميع الأهداف المتضمنة بها.

«لا يمكن لأمة طموحة أن تحقق أهدافها بالركون إلى إنجازات الماضي، فما مضى قد مضى، والتاريخ يكتب دائماً في الحاضر والمستقبل، وهذا يدعونا إلى مزيد من العمل ومزيد من الابتكار ومزيد من التنظيم، ويوجب علينا البقاء

متيقظين للتوجهات والتحديات التي ستصادفنا، منطلقين من قراءة صريحة وعميقة لوضعنا الراهن، ومواكبين للمتغيرات والمستجدات الإقليمية والدولية، ومصممين على استباق الأحداث، بما يضمن مستقبلاً حافلاً بالإضافة النوعية لإنجازات الرواد المؤسسين لدولتنا العظيمة، وبالعيش الرغيد الأمن المستقر الموفور الكرامة والاحترام لأجيالنا الآتية..»

تتضمن الوثيقة أربع مكونات رئيسية هي:

- ١ - متحدون في الطموح والمسؤولية: إماراتيون يتحلون بالطموح والإحساس بالمسؤولية يرسمون بثقة معالم مستقبلهم ويشاركون في بيئة اجتماعية واقتصادية دائمة التطور، ويبنون مجتمعاً حيوياً مترابطاً، مستنديين في ذلك إلى الأسرة المستقرة والتلاحم الاجتماعي والقيم الإسلامية المعتدلة والتراث الوطني الأصيل.
- ٢ - متحدون في المصير: تستمد دولة الإمارات قوتها من تقاليدنا في الانفتاح والتفاهم والتعايش السلمي.
- ٣ - متحدون في المعرفة والإبداع: اقتصاد تنافسي بقيادة إماراتيين يتميزون بالإبداع والمعرفة، اقتصاد معرفي متنوع مرن تقوده كفاءات إماراتية ماهرة وتعززه أفضل الخبرات بما يضمن الازدهار بعيد المدى للإمارات.



٤ - متحدون في الرخاء: إماراتيون يتمتعون برغد العيش ويهنؤون بحياة مديدة وبصحة موفورة ويحظون بنظام تعليمي من الطراز الأول، ونمط حياة متكامل تعززه خدمات حكومية متميزة وتثريه أنشطة اجتماعية وثقافية متنوعة في محيط سليم وبيئة طبيعية واجتماعية غنية.

ولقد أشاد اللورد كلايف سولي بارون هامرسمث عضو مجلس اللوردات في المملكة المتحدة في محاضرتة حول «حكم القانون والمجتمع المستقر»، بتاريخ ٢٨ مايو ٢٠١٢ بمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبوظبي، بالبنية القانونية والمسيرة الزاخرة لحكم القانون في دولة الإمارات العربية المتحدة، التي أسس لها المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، حيث أسهم حكم القانون فيها، لأن تكون دولة الإمارات أحد البلدان المتقدمة في العالم من حيث الازدهار الاقتصادي والاستقرار الأمني والحقوق والحريات الإنسانية، بالرغم من تعدد الثقافات والجنسيات في الدولة.

وقال اللورد كلايف سولي إن من حق دولة الإمارات العربية المتحدة أن تفخر بحكم القانون الذي تتمتع به، فلولا حكم القانون السائد في قطاعات الدولة، ومنها قوانين الاقتصاد والتجارة والأعمال، لما تحقق هذا الرخاء والازدهار الاقتصادي والاجتماعي، وباتت دولة الإمارات اليوم من أكثر الدول

الجاذبة للاستثمارات العالمية بسبب البيئة القانونية الصلدة والأمنة للمستثمرين، بل إن حكم القانون مع عوامل أخرى، كان العامل المباشر في تحقيق المعدلات العالية للتنمية الإنسانية في الدولة، مشيراً إلى الطريقة التي يمكن بها لحكم القانون أن يعزز الاستقرار السياسي، والكيفية التي يمكن من خلالها للحاكم الرشيد أن يسعى إلى تأسيس مجتمع مستقر آمن.

وتأسيساً على كل ما تقدم من عنوان الكتاب ومقدمته وفصوله، فإن الإمارات تبقى شامخة في تجسيد المعاني السامية للمكانة المرموقة التي تتبوّؤها أمناً واستقراراً وازدهاراً وسعادة ورخاء، وبنية تحتية متطورة مواكبة للنهوض الحضاري المتسارع الذي تشهده الدول المتقدمة في العالم، إنها قصة نجاح يُحتذى بها، ومسيرة انتزعت تميزها بتفاصيل جوانبها ومكوناتها.



المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
والشيخ خليفة بن زايد



المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
والشيخ محمد بن زايد



وزع المغفور له الشيخ زايد «رجل الخير والعطاء»
الأراضي والمساكن المجانية على شعبه



المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
الرجل الذي حول الصحراء إلى جنان

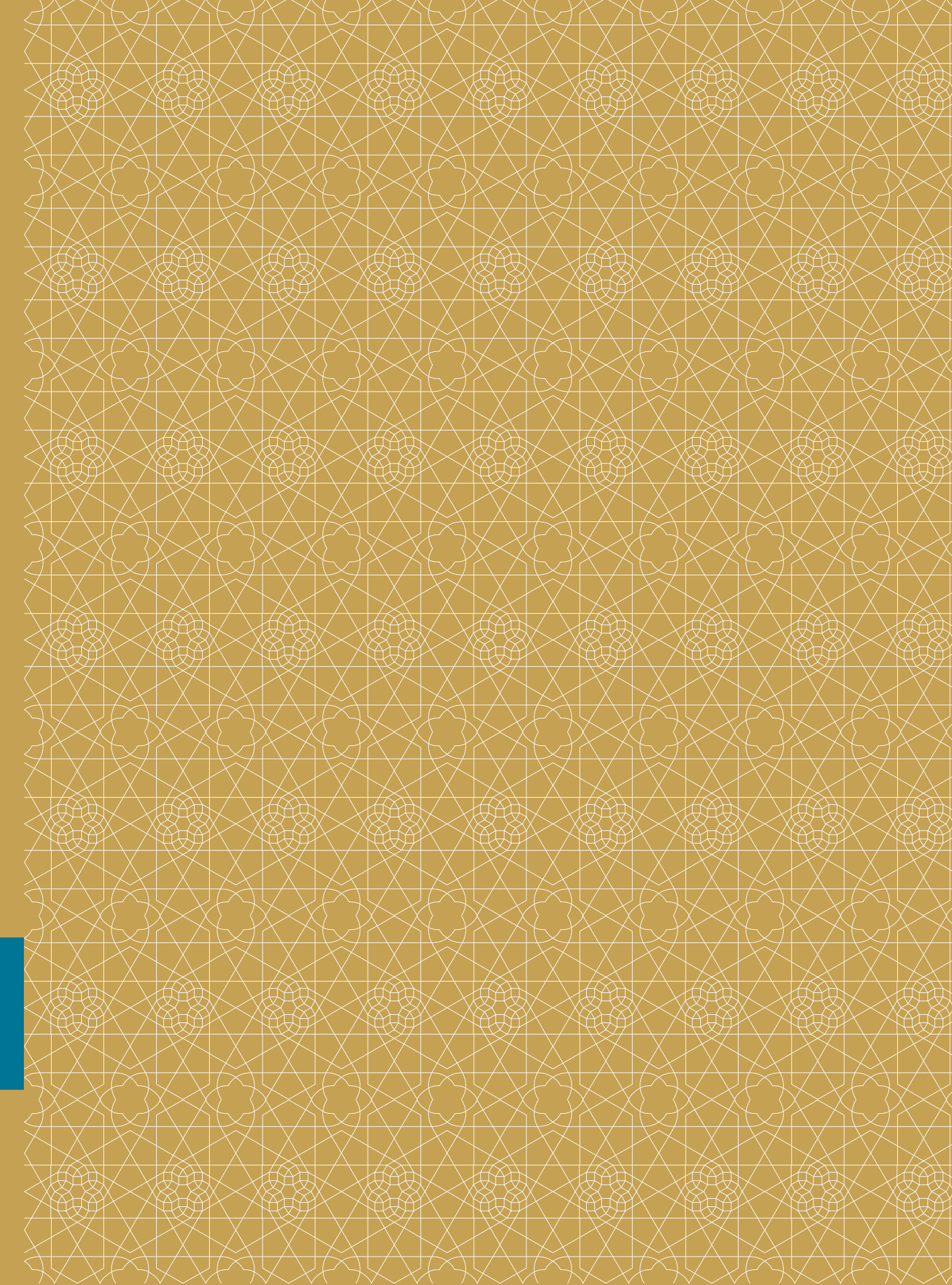


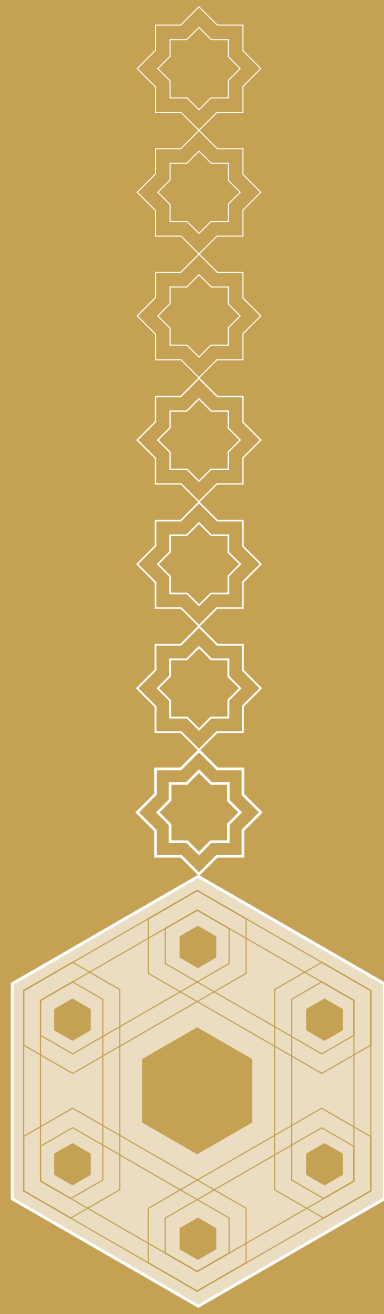
المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
والشيخ سالم بن حم رحمهما الله



صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة يتوسط أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد مع أعضاء المجلس الوطني الاتحادي في افتتاح فصله الخامس عشر ٢٠١١م.







الإمارات تزهو
بشموخ نهضتها



أبوظبي



دبي



الشارقة



رأس الخيمة



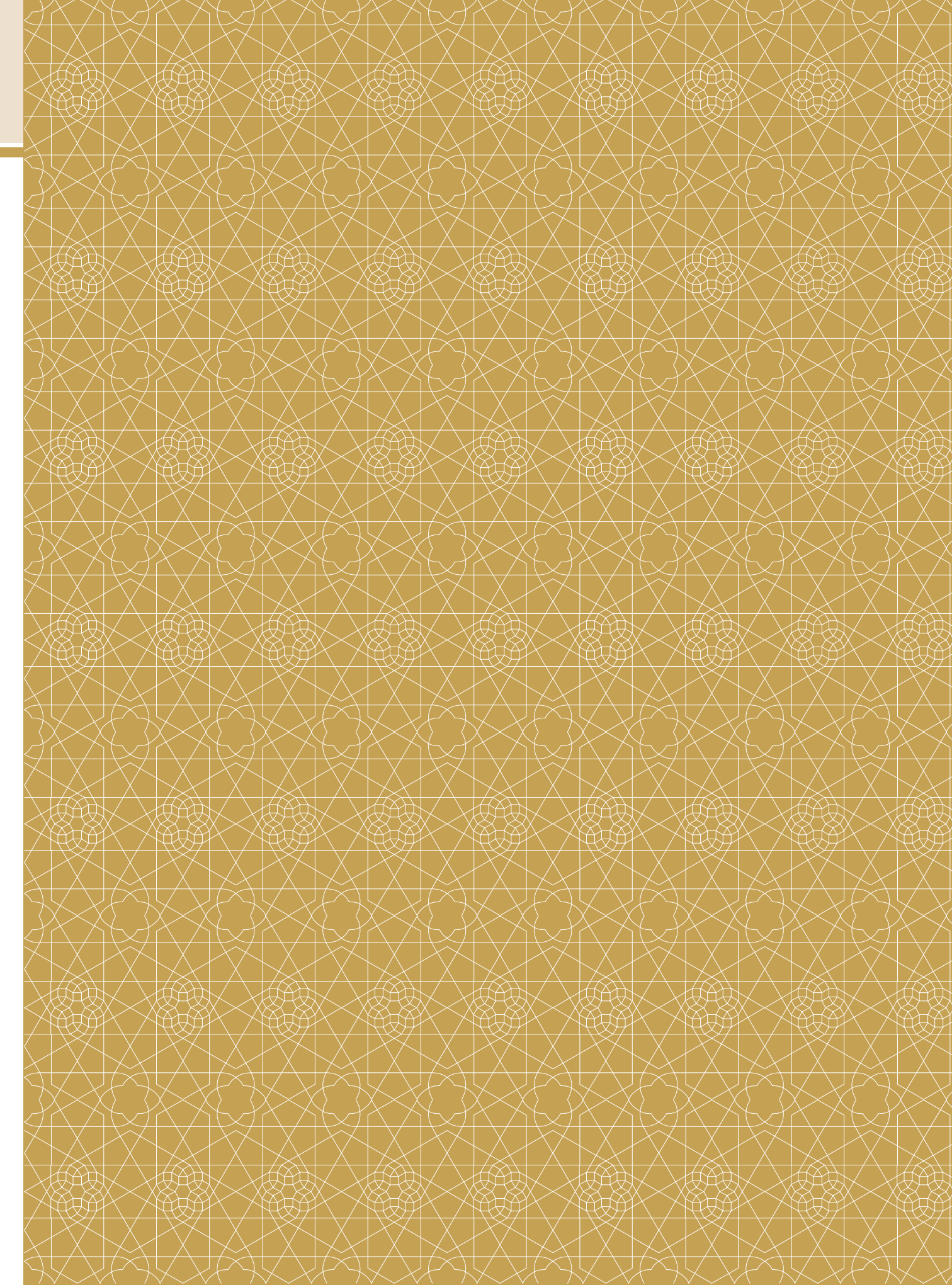
عجمان



الفجيرة



أم القيوين





المصادر

- ❖ إبراهيم، السيد محمد، أسس التنظيم السياسي والدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الوثائق والدراسات، أبوظبي ١٩٧٥.
- ❖ إبراهيم، السيد محمد، مع مسيرة المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٧٢ - ١٩٨٦، بيروت ١٩٨٦.
- ❖ إبراهيم، عبد العزيز عبد الغني، أبوظبي توحيد الإمارة وقيام الاتحاد، ط١، مركز الوثائق والبحوث، أبوظبي ٢٠٠٤.
- ❖ اللجنة الوطنية للانتخابات ٢٠١١، تقرير انتخابات المجلس الوطني الاتحادي ٢٠١١، ط١، ديسمبر ٢٠١١.
- ❖ الإمارات العربية المتحدة، وزارة شؤون الرئاسة، كلمة صاحب السمو رئيس الدولة إلى أعضاء المجلس الوطني بمناسبة افتتاح دور الانعقاد الأول للفصل التشريعي الخامس عشر للمجلس الوطني الاتحادي، أبوظبي في ١٥ نوفمبر ٢٠١١.
- ❖ الأمانة العامة للمجلس الوطني الاتحادي، المغفور له بإذن الله الشيخ زايد والمجلس الوطني الاتحادي، أبوظبي، ط١، ٢٠٠٥.
- ❖ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠، عدد خاص في الذكرى العشرين، الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية.
- ❖ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١١، الاستدامة والإنصاف مستقبلاً أفضل للجميع.

- ❖ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير تحديات التنمية العربية ٢٠١١، نحو دولة تنموية في العالم العربي.
- ❖ تمام، حمدي، موسوعة زايد، الإمارات.. الإنسان.. والوطن، ط١، ١٩٩٢.
- ❖ ثيسجر، ويلفرد، الرمال العربية، ترجمة إبراهيم مرعي، ط٤، ١٩٩٩.
- ❖ خليل، محسن، النظام الدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة، جامعة الإمارات، ١٩٩٧.
- ❖ دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، المواد ١٥٢، وقع في دبي (في هذا اليوم الثامن عشر من شهر يوليو سنة ١٩٧١م الموافق لهذا اليوم الخامس والعشرين من شهر جمادى الأولى سنة ١٣٩١هـ).
- ❖ زبال، سليم، كنت شاهداً.. الإمارات من عام ١٩٦٠ إلى ١٩٧٤.. رحلة العبور من مشيخات متناثرة إلى دولة اتحادية متماسكة، منشورات المجمع الثقافي، أبوظبي ٢٠٠١.
- ❖ السنهوري، عادل، الانتخابات في الإمارات، ط١، دبي ٢٠٠٧.
- ❖ عبد الله، راشد، زايد من مدينة العين إلى رئاسة الاتحاد، مطابع روز اليوسف، القاهرة ١٩٧٠.
- ❖ كودراي، رونالد، وجوه من الإمارات، صور من الألبوم العربي، ديوان صاحب السمو رئيس الدولة، مركز الوثائق والدراسات، ط١، دبي ٢٠٠١.
- ❖ كوردس، رايز وفريد شولز، البدو والثروة والتغير، دراسة في التنمية الريفية للإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، ترجمة عبد الإله أبو عياش، الكويت ١٩٨٣.
- ❖ مايترا، جوينتي، زايد من التحدي إلى الاتحاد، مركز الوثائق والبحوث، أبوظبي، ٢٠٠٧.
- ❖ المجلس الوطني للإعلام، الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي ٢٠٠٩.



- ❖ المجلس الوطني للإعلام، الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي ٢٠١٠.
- ❖ المجمع الثقافي، دار الكتب الوطنية، كشاف الجريدة الرسمية لإمارة أبوظبي، ١٩٩١.
- ❖ مجموعة الجريدة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، ج ١، ١٩٧١-١٩٧٦.
- ❖ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، محاضرة «حكم القانون والمجتمع المستقر»، اللورد كلايف سولي، عضو مجلس اللوردات في المملكة المتحدة، ٢٠١٢/٥/٢٨.
- ❖ مركز الإمارات للدراسات والإعلام، تقرير الإمارات الاستراتيجي ٢٠٠٦.
- ❖ مركز الخليج للأبحاث، الخليج في عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨.
- ❖ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ملف الأهرام الاستراتيجية، السنة الرابعة عشر، العدد ١٥٨، فبراير ٢٠٠٨.
- ❖ مركز الوثائق والبحوث، يوميات زايد، خمسة أجزاء، ط١، أبوظبي ٢٠٠٣.
- ❖ مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الإعلام، الإمارات والمشاركة السياسية.
- ❖ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة مسحية، القاهرة ١٩٧٨.
- ❖ موريس، كلود، صقر الصحراء.. قصة حياة الشيخ زايد، أبوظبي ١٩٧٥.
- ❖ هيلير، بيتر، أيام زمان في أبوظبي، ط١، أبوظبي ٢٠٠١.
- ❖ وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي، ملامح المشاركة السياسية في الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي ٢٠١٠.

الفهرس

٥	مقدمة.....
	الفصل الأول:
٩	البدايات.....
	الفصل الثاني:
٩٣	السلطة الرشيدة .. وبناء الدولة الحديثة.....
	الفصل الثالث:
١٣٣	الحكم الرشيد.. ممارسات وإنجازات.....
١٨٩	• الإمارات تزهو بشموخ نهضتها.....
٢٠٥	• المصادر.....